مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد 29 ــ السنة السابعة ــ شتاء 2019

رئيس التحرير: **أ. د. سامي حمود الحاج جاسم**

هيأة التحرير

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد
أ. د. محسن صالح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. مثنى علي حسين ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد
أ. د. سعدون حمود جثير ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بابل
أ. د. وسام فاضل راضي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد
سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد
التصحيح اللغوي: حميد كاظم جبر

الهيأة الاستشارية

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عماد الجواهري ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ هاتف: 345687 1 00961 ـ بيروت

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أمريكياً
خارج الوطن العربي: 80 دولاراً أمريكياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

المحتويات

رؤية إستراتيجية

منظوراتُ تَصدُّعِ ركائزِ الأمنِ في الفضاءاتِ الخليجيّة: نظريةُ مركّبِ الأمنِ الإقليميّ.. مقاربة جديدة في إدارة المخاطر — الدكتور علي حسين حميد، الدكتور فراس عباس هاشم — 6

ملف العدد: المعضلة الأمنية في منطقة الخليج

الإدراكُ الإستراتيجيّ الأمريكيّ لأمنِ الخليجِ بعد الحرب الباردة — د. سليم كاطع علي — 22

الإستراتيجيّةُ الصينيّةُ تُجاه مَنطِقةِ الخليجِ بعدَ عام 2010 — أحمد عبد الجبار عبد االلّه — 36

العلاقاتُ الإيرانيّةُ الخليجيّةُ.. دراسةٌ في مُعضِلةِ الأمن — أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم — 49

الإرتداداتُ الهيراركيّةُ.. إتجاهاتُ التماسكِ الخليجيّ المتعثرِ ومعادلةُ المصالحِ الإسرائيليّة — فراس عباس هاشم — 64

بحوث حمورابي

الإثباتُ الإلكترونيّ.. حُجة قانونيّة في المنازعات المدنيّة والتجاريّة — وليد جلعود — 80

مكانةُ إيران في المَدركِ الإستراتيجيّ الروسيّ — رؤى خليل سعيد — 96

توظيفُ الحشدِ الشعبيّ في المَدركِ السياسيّ العراقيّ — أ. م. د. جواد كاظم حطاب — 107

التغيرُ والتغييرُ في النظامِ الدوليّ : إطار مفاهيمي — م. رائد أرحيم محمد — 119

الأبواب الثابتة

البحث المُترجم
المشكلةُ الإلكترونيّةُ الحقيقيّةُ بين الولاياتِ المتحدّةِ والصين — ترجمةُ: رؤى خليل سعيد — 138

عرض الكتب الإنكليزية — ترجمة: قسم الترجمة في مركز حمورابي — 143

عرض الكتب العربيّة — الباحثة: هبة علي حسين — 148

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabi.magazine@gmail.com Website: http://www.hcrsiraq.org www.hcrss.org

رقم شهادة التسجيل: Z71874 في 2008/3/27 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

كلمة العدد

يقدم مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية اصداره للفصل الاول من عام 2019 لمجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بغية ان يساهم مساهمة فعالة في تفتيح الاذهان الى ما يدور في الساحة العربية والاقليمية والدولية من حراك وصراع ونزاع بين اقطاب قوى الاستكبار من خلال ما رصده هذا العدد من بحوث ودراسات ذات صلة بالواقع السياسي والاقتصادي للمنطقة.

إذ ان ما دار خلال الربع الاول من عام 2019 من أحداث جسام في منطقة الشرق الاوسط والتخبطات العشوائية للسياسة الترامبية التي قادت الى المزيد من نزف الدم ، وتعطيل لعجلة الحياة في الكثير من الدول العربية والاقليمية فهو بين مطالبه بؤد القضية الفلسطينية ونقل سفارته الى القدس الى سحب جيوشه من سوريا واستمرار دعمه لبعض الانظمة الشمولية التي عاثت في الارض فساداً ، فضلاً عن تضييقه او محاولة تحجيمه لاثر محور المقاومة – الذي يقف طوداً شامخاً في وجه هذه السياسات ومتبعيها ومنفذيها في البلاد العربية والاسلامية – وكذلك اصراره على محاصرة ايران الاسلامية لغرض فرض شروطه ، والذي تبين فيما بعد عجزه من خلال الاجراءات الايرانية ، فضلاً عن وعي الشعب وتكاتفه ، قاد بالتالي الى انعطافه اخرى في السياسة الترامبية وهكذا دواليك.

نرجو ان يكون هذا العدد نافعاً للقراء لاسيما المختصين منهم ، لما فيه من دراسات رائدة في بعض الجوانب.

رئيس التحرير

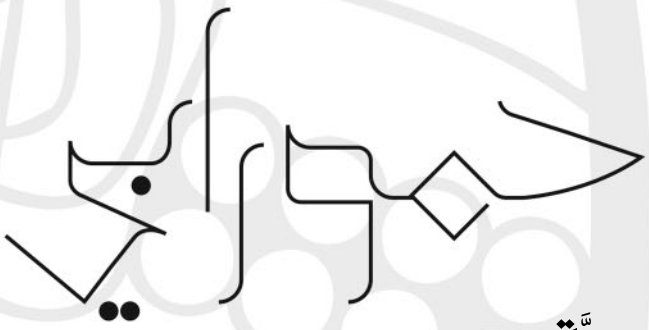

رؤيةٌ إستراتيجيَّة

- **منظورات تَصدٌّع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجيّة:**
  نظرية مركب الأمن الإقليمي
  مقاربة جديدة في إدارة المخاطر

الدكتور علي حسين حميد
الدكتور فراس عباس هاشم

رؤيةٌ إستراتيجيَّة
منظورات تَصدُّع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجيَّة: نظرية مركب الأمن الإقليمي
مقاربة جديدة في إدارة المخاطر

الدكتور علي حسين حميد*
الدكتور فراس عباس هاشم*
باحثان آكاديميان من العراق

* كليَّة العلوم السياسَّية / جامعة النهرين

المقدمة

تحظى منطقة الخليج بأهمية استراتيجية على صعيد ما يمثّله موقعها الجغرافي المتميّز وإطلالتها البحرية على خطوط النقل العالمية. برزت أهمية المنطقة استراتيجياً بشكل غير مسبوقٍ في العصر الحديث بعد اكتشاف مخزوناتها النفطية. ولقد كان واضحاً أن التحوّلات الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تركت انعكاساتها على المنطقة عامة ومنطقة الخليج خاصة، إلى جانب تعزيز الخلل الحاصل في موازين القوى لصالح أطراف هوامش هذه التحوّلات والإستراتيجية مجتمعة فتحت أمام دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا قطر وخصوصاً السعودية نافذاً من الفرص من خلال تحقيق رؤيتها على الصعيد الإقليمي وجعلتها قوة إقليمية.
الجدير بالإشارة إلى المستوى الأمني كان من عواقب تنامي سياسة المحاور العربية أو العربية الإقليمية اشتداد الخلافات بشكل تصاعدي بين المحاور الإقليمية في ظل بنية إقليمية شديدة التعقيد، اذ تجاوزت مسألة أمن منطقة الخليج حدوده الإقليمية وكان من أبرز التطورات الإستراتيجية إنبثاقُ كيان تحالف الدول المطلّة على البحر الأحمر يعكس حالة التوتر التي تمرّ بها المنطقة، فضلاً عن اهتزاز التوازنات القائمة وتَجَسّدَ هذا الإتجاهُ في تأسيس أحلاف، كان خطابُها متمحوراً حول قضايا إيران في المنطقة وإفريقيا إلى جانب تركيا. وقد فرض هذا الوضعُ السعوديّةَ ومعها بعض دول المجلس حِيالَ التطورات في المنطقة عليها وفق معطيات نظرية مركب الأمن الإقليمي إعادة تكوين دورها عبر ضرورة الحفاظ على كيان المجلس وعلى وحدته وتوفير الحماية له وادارتها للمخاطر أمام التهديدات التي تواجهه ومحاولة شلّ فاعلية القوى الإقليمية الأخرى الصاعدة بنيّة ومحاولة ضبط آثار الجوار الجغرافي ودفع التهديدات الأمنية خارج الإقليم.

ومن هنا فإن **أهمية الدراسة** تهدُفُ الى دراسة واقع البيئة الأمنية المتصدعة في منطقة الخليج تشكّل بُعداً جديدا على ضوء معطيات نظرية مركب الأمن الإقليمي والتي من شأنها تفسير سيرورة التفاعلات الحالية والتحالفات التي بدأت تشهدها المنطقة.

ولأهمية هذا الموضوع، يمكن طرحُ، **إشكالية على صيغة تساؤلات** تسعى لتحليل الترتيبات الإقليمية وانعكاساتها الأمنية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي وكمقاربة جديدة في تفسير وتحليل التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الخليج في ظل التعقيد والتشابك بين مجموعة دول.. وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات **من فرضيةٍ مفادُها** «أن المتغيرات الإقليمية أدَّت إلى خلق مركب أمني في منطقة الخليج كانت نتيجة الإدراك للقوة الفاعلة بضرورة إيجاد دور رئيس لها في الترتيبات الجديدة».

المبحث الأول: مدخل تمهيدي

لا شكَّ في أن التأصيل النظري يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يُعطي بُعداً علمياً ومنهجياً للموضوع المراد دراسته. وذلك لضمان سلامة المنهج العلمي الذي تقوم عليه الدراسة أو البحث، لا سيمّا في ظل تعدد وتداخل تعاريف المفهوم الواحد حسب الانتماءات الفكرية لكل باحث أو مفكر. وانطلاقاً مما جاء أعلاه ستكون الخطوة الأولى تُجاه التعريف بالإطار المفاهيمي الآتي:

أولًا: مفهوم مركب الأمن الإقليمي

إبتداءاً تجدرُ الإشارةُ إلى أنه منذ نشر (كينيث والتز- Kenneth Waltz) كتابه «نظرية السياسة الدولية»(Theory of international Politics) في عام (1979) أصبحت مقاربة النظام وحدة التحليل الأكثر هيمنة في دراسة العلاقات الدولية. ولكن في بعض الحالات لم يكن مستوى النظام قادراً على تفسير الأسباب التي أدَّت إلى بعض الأحداث. وهكذا وفقاً لمدرسة كوبنهاغن، مستوى النظام كما تراه الواقعية الجديدة لا يخلو من ثلاث نقاطِ ضعفٍ في الدراسات الأمنية: **الأولى:** أنه يغالي في أهمية القطبية والقضايا العالمية، وبالتالي فهو يتغاضى عن الآثار الإقليمية. **الثانية:** الواقعية الجديدة كثيراً ما تركز على الأمن العسكري وعلى الدولة. **وثالثا:** مبالغة الواقعية الجديدة في المقاربة الموضوعية يجعلها تتغافل عن البناء الإجتماعي للإقليم والأمن[1].

في المقابل تُعدُّ أكثرُ المساهمات تميزاً بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن صياغتها لمفهومي

(1) زين العابدين بولبنان، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(2)، 2018، ص 3.

«الأمن المجتمعي» و«الأمننة» وظّفهما كلٌّ من (باري بوزان-Barry Buzan) وزميله (أولي ويفر- Ole Waever) لبناء نظرية المركب الأمني الإقليمي (Regional security complex)[2]. وقد عرفاها بأنها «**مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها بعضاً بشكل وثيق وكافٍ بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبراً بشكل معقول بعيداً عن الأخرى**». وقريبا من التعريف السابق عرّفها البعض أيضا على أنَّها «**مجموعة الوحدات التي تتكون بينها العمليات الكبرى للأمننة (Securitisation) أو غير الآمنة (Desecuritisation) أو كلتاهما هي جد مرتبطة بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى**»[3]. ومن هنا يتبين تعدد التعاريف بشأن مفهوم مركب الامن الإقليمي وتنوعت بتعدد الاتجاهات الفكرية التي ينظر إليها كلٌّ مفكر له.

(2) يعرف الأمن المجتمعي «على أنه قدرة المجتمع على استمرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية». نقلا عن: المرجع السابق، ص 3.

(3) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2013، ص 293.

وتأسيساً على ما تقدم يُمكّن القولُ: إن فهم عملية الأَمَنَنَة يُعدُّ امراً حاسما في تعريف / تحدي مركب الأمن الإقليمي والعكس وتأتي هذه الأهمية من الدور الذي تلعبه مثلُ هذه العمليات المترابطة إقليميا في جعل مركب الأمن الإقليمي بنيةً على قدر كبير من التعقيد على هذا النحو يصبح مركبُ الأمن الإقليمي «**مجموعةً من الوحدات التي تقوم العمليات إضافة /أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مد مترابط بحيث أن أشكالها الأمنية لا يمكن أن يتمَّ تحليلها أو حلها بشكل منفصل من بعضها بعضاً**»[4].

(4) سمير البح، المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (10)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2017، ص 150. للمزيد حول موضوع (الأمننة) ينظر: سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ط1، 2014، ص 84ـ85.

وهنا نشير إلى أن العامل الأساس في تعريف مركب الأمن هو عادة وجود مستوى عالٍ من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساستين أو أكثر[5]، ولذلك تنشط عمليات إضفاء/ نزع الطابع الأمني من خلال عقدة (**الادراك وسوء الادراك**) المتمركزة بين الوحدات المُشكّلة لمركب الامن الإقليمي، فالجوار الجغرافي المقرون بنمطية وموضوعية الانطولوجيا التواصلية من الفواعل الرسمية وغير الرسمية يُشكّل مركز التحليل في المنظومة النظرية ليوزان من جهة بالإدراج المتواصل للحركيات المتنامية من الداخل نحو الخارج بين الفواعل المشكّلة للمركب الامني وأثر التدخلات الخاصة التي تؤثر وتغيّر من هندسة وطبيعة المركب من جهة أخرى[6]. وبحسب تحليل كلٍ من (باري بوزان-Barry Buzan) وزميله (أولي ويفر- Ole Waever) مثل هذه التباينات في الأولويات والتفضيلات هي المسؤولة بشكل كبير عن إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، وتحدّد السمات الرئيسة للبيئة الأمنية المعاصرة وتساعد على عقد المقارنات والتناظرات بين مركبات الأمن الإقليمية[7].

(5) رابح زاوي، معضلة أمن الحدود و التأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(1)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 59.

(6) سمير البح، مرجع سابق، 151.

(7)عامر مصباح، مرجع سابق، ص297.

وبالعودة لما سبق فهناك نوعان من المركبات الأمنية الإقليمية «المعيارية/ القياسية» (Standard) و«المركزية» (Centred) المركب المعياري هو بطبيعة الحال ويستفالي.

وتمثل البنية الفوضوية خاصيته المميزة في المركبات القياسية، وهذا ما يشير إلى أنّ هذا النوع من المركبات قد يكون هناك واحد أو أكثر من القوى الإقليمية، وبالتالي قد يكون احادي القطب أو متعدد الأقطاب. بيدَ أن الذي يجعل هذه المركبات أُحادية القطب مختلفة عن تلك في المركبات المركزية هو أن ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية وليس فقط عن طريق قوة واحدة من بينهم كما في المركبات المركزية. في الواقع العنصر الرئيس للسياسة الأمنية في المركبات المعيارية هو التفاعل بين القوى الإقليمية على أساس الصداقة أو العداوة فهي تحدّد شروطاً من أجل أعضاء آخرين من المركب الأمني الإقليمي وكذلك للتدخل من جانب القوى العالمية [8].

(8) زين العابدين بولبنان، مرجع سابق، ص 6.

وعليه تعبّر تلك المركبات الامنية عن سعي الدولة لبحث التصورات والامنية للبيئة التي تتعاطى معها فضلا عن ذلك تؤدي تلك التحديات إلى كيفية توظيف عناصر قوة في مواجهة التحديات الماثلة أمامها والتعاطي مع بناء سياستها لدرء المخاطر والتهديدات النابعة من محيطها الإقليميّ.

ومن هذا المنطلق ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي[9]:

(9) رابح زاوي، مرجع سابق، ص 60.
(*)يستند جوهر النظرية الوظيفية الجديدة او المتجددة (لدافيد ميتراني ـ David Mitrany) إلـى«أن تعقيد مشكلات المجتمع الدولي وتزايد طابعها الفني يقتضي أن يعهد بها الى الخبراء الفنيين من أصحاب الخبرات والمعارف المتخصصة، بما يصب في اتجاه تسريع التكامل وتشعبه مع البعد عن القضايا الخلافية الأمنية والسياسية». للمزيد ينظر: علي جلال معوض، أدوار نخب ومؤسسات الفكر في سياسات التكامل الإقليمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 2018، ص 17.

أولًا: الحدود(Boundaries): وهي التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره، إذا يشكّل متغير الحدود متغيرا حاسما في تشكيل مركب الأمن حسب نفس المقاربة، وبالتالي فأمن الحدود واستقرارها يساهم إلى حد كبير في التأسيس لمركب الأمن.

ثانيًا: البنية الفوضوية (Anarchy Structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

ثالثًا: متغير الاستقطاب (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

رابعًا: البناء الاجتماعي (Social Construction): الذي يحدّد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات..

كما يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي إلى مركبات أمنية فرعية المركبات الفرعية تعكس هذه المركبات

الأنماط المختلفة للاعتماد المتبادل الأمني التي بطريقة تشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي عند الوظيفية الجديدة (Neo-functionalism)[10].

(10) للمزيد ينظر: عامر مصباح، المرجع السابق، ص 308.

وكخلاصة لهذا، يذهب المختصون إلى أنّ الفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي هي أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكن تأكيد أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية، لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى أقل أهمية أو ثانوية مثل المستوى الدولي والمحلي وعبر المناطقي. تكمن اهمية المستوى المحلي في خاصية القابلية للعطب من عدمها، مثال هل الدولة القوية تستطيع أن توفر الحماية لنفسها أو هي ضعيفة تحتاج لمساعدة أطراف إقليمية أو خارجية. تشكل كل هذه التفاعلات مكونات مركب الأمن الاقليمي. كذلك هناك مستوى علاقة دولة مع أخرى تشكل مفهوم المنطقة الإقليمية ومستوى تفاعل المنطقة مع مناطق أخرى مجاورة أو التفاعل عبر المناطقي، واخيرا هناك المستوى الدولي أين تنخرط قوة عظمى أو أكثر في التفاعلات الأمنية الإقليمية[11].

(11) عامر مصباح، مرجع سابق، ص 307.

المبحث الثاني:
موجبات التغير في المخيلة المعيارية لطبيعة التفاعلات الخليجية

من نافلة القول لقد تجلت عدة تطورات مهمة على صعيد البيئة الداخلية والإقليمية الخليجية انعكست على صياغة رؤيتها تجاه توجهاتها الجديدة والتكيف مع تلك المتغيرات وتوظيفها لمواجهة مخاطر البيئة الجديدة لصالحها.

وعليه يبدو ممّا تقدّم أنَّ كلَّ التصوّرات الاستراتيجية أنّ دول الخليج تقف اليوم أمام تحولات عميقة تفرض عليها تطوير إستراتيجياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يُفرض عليها التغيير من قوى خارجية تحاول تغيير الأوضاع لصالحها من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو التأثير في القوى المجتمعية فيها والعمل على إحداث خلل في بنيتها[12]. بهذا المعنى تشكّل المسألة الإيرانية في العديد من صورها وأبعادها في مخيلة العقل السياسي العربي لا يخرج عن نطاق هذه العوامل وتأثيراتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية[13]. في مقابل ذلك، تشير هذه الحالة إلى تراجع الأفكار الخاصة بالتمييز بين قلب النظام وأطرافه من ناحية وكلها في داخل النظام وهامش النظام أي دول الجوار الجغرافي التي تقع خارجه. فقد نجحت دول الهامش (إيران، تركيا، اسرائيل) أن تتغلغل في

(12) محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص 19.

(13) محمد محفوظ، المسألة الايرانية في العقل السياسي العربي، في كتاب: العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج، تقديم: محمد الأحمري، منتدى العلاقات العربية والدولية،قطر،ط1، 2015، ص 35.

داخل النظام، وأن تصبح طرفاً مؤثرا في تفاعلاته، وأن تنشئ تفاعلات مع بعض الدول العربية لنصرتها على دول عربية أخرى[14].

وبصفة عامّة يتبينُ أنّ المقياس الحقيقي للتفوق في المعادلة الأمنية لا يقوم على القوة بالضرورة، وإنما يقوم على قدرة أحد الأطراف على فرض سياسة إقليمية تخدم مصلحته، ولا تتعارض بالضرورة مع مصالح الأطراف الأخرى، إذ يتمثل الهدف الرئيس للوجود العسكري الأمريكي في تأمين حاجات الولايات المتحدة الأمريكية وحاجات حلفائها في الغرب وفي اليابان من موارد الطاقة، والمحافظة على أمن الممرات المائية وانسياب الحركة الملاحية بمضيق هرمز ضمن استراتيجية أمنية للإمساك بالمفاصل الملاحية الحيوية التي تؤثر في مصالحها حول العالم[15]. ولذلك توسم المشكلة الغربية الإيرانية ليست بسبب البرنامج النووي الإيراني وانما بسبب تأثيرها الإقليمي الذي هو بالضد من إسرائيل فالولايات المتحدة قادرة سياسيا واستراتيجيا على التعايش مع إيران نووية ولأمنها لن تتمكن من التعايش مع إيران بتأثير إقليمي واسع[16].

وبالنظر إلى هذا التكوين الخيالي لفكرة تصوير الطابع الصراعي بين الاقطاب الخليجية وتمثيلاتها على الساحة الإقليمية، وأمام خيارات التقلبات التي ارتبطت بنشأة مجلس التعاون الخليجي اندلعت بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، ازمة سياسية كانت الحدث الأول على ساحة المستجدات السياسية في المنطقة في عام(2017) وقد تعدَّت تداعياتها خارج حدود المنطقة دول الخليج لتشمل عدداً من الدول العربية وحتى الغربية[17]. هذه التغييرات كان لها انعكاساتها في توجهات السياسة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة القطرية.

ومن هنا أشرّت المعطياتُ السابقةُ ملامحَ أزمةٍ جديدة تلوح مدياتُها في الافق بين السعودية وقطر والتي صاغت نمط العلاقات الخليجية. فقد انعكست في صورة اختلافات في تحديد نشأة مجلس التعاون وتطوره، وفي الإطار العام يمكن ربط التغيَّرات التي طرأت عليه. وهو عبر عنه وزير خارجية قطر (محمد بن عبدالرحمن آل ثاني) خلال مؤتمر «منتدى الدوحة» الدبلوماسي السنوي «في الدوحة، 15 كانون الاول / ديسمبر 2018، ودعا إلى البحث عن أطر إقليمية بديلة عن مجلس التعاون الإقليمي وإعادة تشكيل وتصميم المجلس الحالي. مضيفا «**أن التحالفات الإقليمية بحاجة إلى إعادة تشكيل، وأن الأمر يتطلب وضع مبادئ جديدة للإدارة». واضاف ايضا «أن مجلس التعاون «بلا أنياب» لذلك فإن التحالف الذي كان موجودا سابقا**

(14) احمد حلواني، فادية عبد السلام، مصطفى عمر التير (واخرون)، حال الأمة العربية (2015ـ2016) العرب وعام جديد من المخاطر، علي الدين هلال (محررا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016 ، ص 81.

(15) محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 21.

(16) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص 41.

(17) إسراء المفتاح، خليل بوهزاع، عمر الشهابي (واخرون)، الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية،، الكويت 2018، ص 13. وللمزيد من التفاصيل حول الأزمة ينظر: كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الإقليمي، ياسر عبد الحسين، علي حسين حميد (محررين)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت، ط1، 2018.

يجب إعادة تشكيله وتصميمه لضمان الاستقرار والأمن مستقبلا في المنطقة»[18].

وعليه قامت الاستراتيجية القطرية على فكرة الأخذ في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مواصلة بذلك بحثها عن إطار جديد يضمّها خارج حاضنتها الطبيعية الخليجية والعربية ويعوّض عن عزلتها الناجمة عن مقاطعة كل من (السعودية والإمارات ومصر والبحرين) لها. وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع القطري(خالد بن محمد العطية) قائلا «**إنّ لقطر تعاوناً فعليا وحقيقيا مع الناتو يتطور يوما بعد يوم، مضيفا أنّه قد يفضي إلى استضافة الدوحة لإحدى وحدات الأطلسي أو أحد مراكزه المتخصصة**». واضاف «**نحن حليف رئيس خارج حلف الناتو، أما الطموح فهو موجود لعضوية كاملة في حال تطورت شراكات الناتو ورؤيتنا في هذا الشأن واضحة**»[19].

وهكذا انطلقت دراسات الباحثين بوضع مقاربات إمكانية تغير التحالفات في المستقبل تبعا للتّطوَّرات والمتغيّرات التي تشهدها المنطقة[20]، ومن هنا تمثّل العلاقة المتنامية بين قطر وإيران عامل تعميق لعدم الثقة بينهما، كذلك إذ تسير السياسة القطرية في هذا المجال عكس اتجاه الاستراتيجية الأميركية لمحاصرة التأثير الإيراني وتحجيمه. ويستند ذلك عمليا من خلال تصريح وزير الدفاع القطري (خالد بن محمد العطية) قائلا «**إنّ بلاده لن تقبل الانجرار إلى حرب مع إيران التي وصفها بالجارة داعيا إلى الحوار معها، وإلى الحفاظ على الاتفاق النووي الذي وقّعته ايران مع مجموعة (5+1) وانسحبت** منه الولايات المتحدة مؤخّرا»[21].

ومع ذلك بدأت حالة عدم استقرار جديدة تستحوذ على تفكير النخب من صناع السياسة الخارجية والأمن القومي وهم يرون إيران محاصرة تماما بحزام أمني مكون من (الكويت وتركيا وأفغانستان وأذربيجان والعراق) ويُمكّن أيضًا إضافة قطر والبحرين إلى هذه القائمة كونهما على التوالي مقر أكبر القواعد الجوية الأمريكية في العالم ومقر الاسطول الخامس الأمريكيّ ومّما زاد مخاوف إيران امكانية تعاون دول الخليج عسكريا مع إسرائيل وتوفيرها الغطاء لهجوم عسكري إسرائيلي محتمل على إيران[22]. وهكذا تتضح المعادلة الخليجية فالسعودية تدرك ان دول المجلس لا تتفق معها في سياق رؤية المخاطر والتعامل معها. مستوحية تحليلها وفقاُ لأطروحات سياسية فعُمان تعدّ إيران رصيدًا استراتيجيًّا لموازنة السعودية ولاستقرار نظامها السياسي ولضمان سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز الذي تتشارك الدولتان الإشراف عليه. أما الكويت فلا تعدّ «الحركة الدستورية»، ذات التوجه الإخواني تنظيما إرهابيًّا، بل تسمح لأعضائها بالمشاركة السياسية، وبالتمثيل في البرلمان.

(18) الدوحة ترى في الكويت مدخلا لشق الصف الخليجي بعد فشل محاولتها لجذب سلطنة عمان، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11201)، ص 1. (2018/12/16).

(19) قطر تبحث عن أحلاف جديدة استعدادا لعزلة طويلة الأمد صحيفة العرب اللندنية، العدد (11011)،ص3. (2018/6/6).

(20) Abdullah K. Al Shayji, The GCC_U.S. Relationship: A GCC Perspective, The Middle East Policy Council, https://mepc.org/gcc_us_relationship_gcc_perspective

(21) قطر تبحث عن أحلاف جديدة استعدادا لعزلة طويلة الأمد، مرجع سابق، ص3.

(22) مهران كامرافا، السياسة الخارجية الايرانية في الخليج، في العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج، تقديم، محمد الاحمري، قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 103.

والاهم أنه قطر من جانبها ترفض إقصاء القوى السياسية مهما كانت أيديولوجياتها، بما فيها الإخوان المسلمون، وترفض كذلك سياسة المواجهة مع إيران لأنها ستضر تعاونهما ومصالحها الاقتصادية وخصوصا في مجال الطاقة[23]. ويتضح مما تقدم أن الدور[24] السعودي لا يزال واسعاً في عملية صنع القرار الخليجي، اضافة إلى ذلك تشير بعض التحليلات إلى ربط تحركات السعودية ومعها الدول المؤيدة لقراراتها وتفاعلت معها، نيتها تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وربما تقوم علي التوافق على تسوية سلام مع إسرائيل، وهذا السبب هو ما يفسر الموقف الاسرائيلي الى جانب السعودية، إضافة إلى هذا اتخذت هذه الدول قرارها نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهذا بالتأكيد سيكون مدعاة ظهور تحالفات جديدة في المنطقة تضم إسرائيل وبعض الدول العربية، ضد عدو وهمي ومصطنع[25]. مما تقدم يتبين لنا مدى ادراك السعودية أهمية ضرورة الحفاظ على تفوقها في اطار مجلس التعاون الخليجي والذي يضمن بحسب تصوراتها استقرار الدولة والحيلولة دون بروز طرف آخر على حسابها تتعارض استراتيجيتهما وسياساتهما تجاه القضايا الإقليمية، الامر الذي سينعكس سلبا على قدر المجلس وأضعافه في تحقيق أهدافه، كما تفضل بنفس الوقت الا تقوم بأي تحركات منفردة دون مشاركة الآخرين بهدف تقويض وردع أي محاولات تحاول الإخلال بميزان القوى.

المبحث الثالث:
المعوقات الإدراكية في استيعاب التحولات الإقليميَّة في المنطقة

لا شكَّ في أنّ حركات التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط اواخر عام 2010[26]، تركت تأثيراتها في موازين القوى الإقليمية في المنطقة بحيث رافقت هذه التطورات اعادة تنظيم إقليمية[27]. ومن هذا المنطلق يُمكّن الإشارة إلى أنّ ظاهرة عدم الاستقرار شكلت احد ابرز تجليات مرحلة ما بعد حركات التغيير في منطقة الشرق الاوسط، إذ بدا أن الأبنية النظمية سواء الداخلية أم الإقليمية في المنطقة تتعرض **لاختبار تاريخي حاد** حول مدى قدرتها على مواجهة تلك المظاهر التي تصاعدت مؤشراتها ومظاهرها ما بين اضطرابات سياسية وعنف متزايد وازمات امنية واقتصادية وانتشار للجماعات الدينية المتطرفة والإرهاب وغيرها[28]. ولعل ابرز نتائج حركات التغيير في المنطقة تزايد حدة الاستقطابات الإقليمية والدولية التي افرزت واقعا جديدا تحركت من خلاله الدول وهي تبحث عن مصالحها وأمنها القومي في ظل تعقيدات المشهد وتطوراته.

(23) الحواس تقية، التحالف السعودي الإماراتي: تصدع الركائز وضياع الجدوى، موقع الجزيرة للدراسات، (28 /11/, 2018)، شوهد في(2018/12/13). في: studies.aljazeera.net/ar/18112812220/11/reports/2018

(24) Sebastian Harnisch, Role Theory in International Relations Oxford Bibliographies, 11 JANUARY 2018, www.oxfordbibliographies.com/.../xml.0226_obo_9780199743292

(25) فراس عباس هاشم، عوامة الرعب الموجة: السعودية واستراتيجية اخضاع طرفي الصدع، في كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي، ياسر عبد الحسين، علي حسين حميد (محررين)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت،ط1، 2018، ص 200ـ2001.

(26) Sari Hanafi, The Arab revolutions; the emergence of a new political subjectivity, 26 Mar 2012, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.../17550912.2012.668303

(27) جوشان هبلر، الاستقرار وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط: عامل رئيس في الاستجابة الناجحة للتحديات ذروة النفط، في كتاب: ذروة النفط التحديات والفرص امام دول الخليج، فهاد الحربي، سعيد شوكت (واخرون)، منتدى العلاقات الخارجية، قطر،ط1، 2015)، ص 104.

(28) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 190.

ولهذا شكلت هذه اللحظة التاريخية المتسارعة مرحلة شديدة الحساسية بالنسبة لدول المنطقة، ولعلّ ابرز ما نتج عنها توجه السعودية للاضطلاع بمسؤوليات أمنية في المنطقة كانت سابقا على عاتق الغرب وجاء موازياً لهذا الانقلاب الإقليميّ تبلور رؤية سعودية استندت الى فرضية تتجلى بتطوير عقيدتها الدفاعية لتواكب التغييرات التي طرأت على الخارطة السياسية للشرق الأوسط مع بروز الدور السعودي كل ذلك دفع إلى إعادة حساباتها لتتناسب مع حاجاتها السياسية والأمنية في ظل قدراتها الاستراتيجية غير المتلائمة مع الأهداف المرسومة[29]. وفي وضع كهذا يسلط الباحث (نواف عبيد) الضوء على ضرورة ان تتخذ السعودية موقعها الاستراتيجي كلاعب أساس وقوّة مؤثّرة في منطقة الشرق الأوسط. وهنا يمكننا القول تتطلب هذه المسؤولية الأمنية عقيدة دفاعية قوية واستثمارات عسكرية سريعة وضخمة[30]. لذا وفي ضوء، ذلك دفعت التحولات والتطورات السعودية ومعها الإمارات إلى لعب دور فاعل في الأحداث الإقليمية تفترض إعادة النظر بتشكيل الاولويات الأمنية لأسباب جيوسياسية بحتة بالنسبة إليها تمثل مطلباً استراتيجياً[31].

وعلى هذا الأساس تؤشر هذه الخلفية الزمنية إلى طبيعة السياق الذي يتشكل المحور المركزي داخل منظمة دول مجلس التعاون الخليجي من كل من (محمد بن زايد) في أبو ظبي وولي العهد السعودي (محمد بن سلمان)، في السعودية وقد تطورت علاقة عمل بينية وثيقة بين الرجلين اللذين يتشاركان عقلية «يمكننا فعل ذلك» التي تشجعهما على انتهاج مقاربات طموحة لرسم «صورة أكبر» لقضايا بلديهما الداخلية بل أيضًا لقضايا المنطقة، وقد بدت نتائج هذه الشراكة الجديدة بشكل أكثر وضوحًا في اليمن ونجحت في تجاوز تناقضات السياسات غير المنسجمة التي قسمت اليمن، بشكل فعلي، إلى مناطق نفوذ سعودية وأخرى إماراتية[32]. وعليه يُمكّن القول لقد أفضت تلك الأهداف ثلاثة تهديدات رئيسة للسعودية وهي:

اولاً: الاضطرابات الإقليمية. **ثانيًا**: وإيران ذات قدرات نووية. **ثالثًا**: الإرهاب[33]. في الواقع يجري تمثيل سردية البروز الإيراني إلى الوجود يفسره تعارض المصالح في النظام الخليجي بهذه الاستراتيجية تدرك إيران أن أداءها دور القوة الإقليميّة يتطلب شرعية إقليميّة ودوليّة[34].

لذلك سعت لتخفيف التزاماتها والتخلص من أعبائها من خلال طرح (عباس عراقجي) فكرة «**إن المحادثات بشأن الصراع الدائر في اليمن، تمضي بالتوازي مع المحادثات النووية مع الموقعين الأوروبيين على الاتفاق الذي قبلت إيران بموجبه تقليص أنشطتها النووية في مقابل رفع العقوبات الدولية**». مضيفا «**أن الاتفاق النووي**

(29) للمزيد انظر: العلاقات الإقليمية والدولية. السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، صحيفة العرب اللندنية، العدد (9594)، ص 7. (2014/6/19).

(30) العلاقات الإقليمية والدولية. السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، مرجع سابق، ص 7.

(31) فراس عباس هاشم، الثقوب السوداء: الاستلاب السعودي للتغذية المؤدلجة في صيرورة تحالفاتها، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (17)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2018، ص 299.

(32) David Hearst, Three Potential Moves Behind the Tension between Qatar and its Gulf Neighbors, Middle East Eye, 2 June 2017.

(33)السعودية تواجه تحديات المنطقة بعقيدة دفاعية جديدة، مرجع سابق، ص 7.

(*) البروباغندا (Propaganda): تعني الدعاية أو الترويج أو التبشير. وتعمل البروباغندا على نشر المعلومات بطريقة مُوجهة من وجهة نظر واحدة بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص بهدف التأثير على المتلقي المستهدف. انظر: ماذا يعني مصطلح بروباغندا وما هي أساليبها، (2017/2/12)، شوهد في (2018/12/19)، في: https://alam-nouh.com/170

(34) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، ص 7. (2018/5/30).

غير مرتبط بالقضايا الإقليمية... إيران لن تجري محادثات بشأن تأثيرها في المنطقة إلا في ما يتعلق باليمن بسبب الأزمة الإنسانية هناك»[35]. وعلى ما يبدو فإنّ هذا الأمر بالنسبة لإيران يعني تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثّل في ترسيخ مكانتها بوصفها القوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط[36]. ففي إطار تعبئة الناس للانخراط في مشروع المقاومة اشار السيد (علي خامنئي) قائلاً «**إن إيران لا تنوي الحدّ من نفوذها في الشرق الأوسط، حاثا الشباب في المنطقة على التصدي لما وصفه بالضغط الأميركي»**. وأضاف «**أيها الشبان العرب عليكم التحرك وأخذ زمام المبادرة لتقرير مستقبلكم، بعض الدول في المنطقة تتصرف كأعداء لشعوبها، سنواصل دعم قوى المقاومة في المنطقة»**[37].

(35) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، مرجع سابق، ص 7.

(36) Ray Tekeyh, Guardians) of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs, Oxford, UK: Oxford University Press 2009, p. 198.

(37) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11012)،ص 5. (2018/6/5)

وفي ضوء ذلك تقدم إيران نفسها على أنها طرف رئيس في حل الصراع في اليمن، استنادا إلى دعمها للحوثيين، وأبدت طهران استعدادها للضغط من أجل وقف لإطلاق النار وتخفيف الأزمة الإنسانية هناك[38]. ومن هنا ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن أمنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة بتطورات الأحداث في الأزمة اليمنية وأن أي مكاسب يحصل عليها الطرف الآخر سيكون له مردود سلبي على مصالحها وتهديد لمجالها الحيوي في المنطقة.

(38) صحيفة العرب اللندنية، العدد (11005)، مرجع سابق، ص 7.

ويلاحظ هنا ما أعلنه (دونالد ترامب Donald Trump) بشأن مقاربة الحالة الإيرانية قد يعدّ انقلابا جذريا في رؤى الولايات المتحدة السابقة، لا سيما في عهد الرئيس (باراك أوباما Barack Obam) ويمثّل إعادة تعريف لوظيفة الولايات المتحدة على رأس هذا العالم. ففيما كانت الولايات المتحدة تتمتع في لملمة تراثها الشرق أوسطي وتمعن في الانسحاب من تقاليدها في المنطقة، تعيد إدارة (دونالد ترامب Donald Trump) توجيه دفة استراتيجيتها في هذا الشرق إلى ما يعيد لها زعامة القرار والرعاية داخل ملفات هذه المنطقة كافة، وربما العالم أجمع[39]. لذا نستطيع أنّ نقول وبرغم الاهتمام الإيراني بالجوار الجغرافي، إلاّ أنّها آثرت الاهتمام بمناطق التأثير والتأثر بصورة عامّة وعلى وجه الخصوص المعابر البحرية والمضايق، التي تتعلق بأمنها القومي، لذلك جعلت منطقة الشرق الأوسط كله في ضمن أولويات اهتمامها، بهدف كسر العزلة الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليها خصوصا بعد نجاح الثورة الإيرانية وبروز الدَّور الإيراني في المنطقة[40]. وعليه برغم كل التوترات الإقليمية الناجمة عن التبعات السياسية لحركات التغير وانعكاساتها على المنطقة، وبرغم استمرار الخلافات حول هندسة الامن لمنطقة الخليج من المرجح أن يستمر الوفاق البراغماتي بين إيران والسعودية في المستقبل و أحد أسباب ذلك

(39) محمد قواص، ترامب وإيران: إطلالة واشنطن الجديدة على العالم، صحيفة العرب اللندنية، العدد (10784)، ص 6.(2017/10/17).

(40) للمزيد ينظر: ايمن سلامة، قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضايق: هرمز وباب المندب نموذجًا، مجلة اراء حول الخليج، العدد (127)، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2018، ص 13 وما بعدها.

أن الديناميات الناشئة في صلب النظام السياسي الإيراني ستعمل على الارجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر وعلاقات جوار افضل مع دول المنطقة[41].

(41) مهران كامرافا، مرجع سابق، ص 115.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول: لمَّا كان عمق الضعف والتعثر التي بدأت تشهدها المنظومة الأمنية الخليجية في ظل الملفات الإقليمية الساخنة كالإرهاب والتحديات الاجتماعية والسياسات الأمريكية الجديدة، فضلا عن ذلك تطورات المسالة السورية والازمة اليمنية دفعت هذه المعطيات السعودية ومعها بعض دول المجلس ودول الجوار الإقليمي إلى ضرورة التحرك والتنسيق في الاصعدة كافة وخصوصا الأمنية وبالتالي تشكيل التعاون الإقليمي من شأنه تحقيق مصالحها وتقويض للنفوذ المتزايد لبعض القوى الصاعدة في منطقة البحر الأحمر.

المبحث الرابع:
حركة النطاق الجغرافي.. مقاربة أمنية جديدة للأمن الخليجي

تتسم المعادلة الأمنية لمنطقة الخليج بوجود تداخل كبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي، إذ إنها تكتسب أهميتها الاستراتيجية من كونها تمثل امتدادا إلى أقاصي الحدود السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وهكذا فإنها تقع على خط المحور الرئيس لإستراتيجيات القوى الكبرى التي لا تسمح لأي طرف مناوئ لمصالحها بالهيمنة والاستحواذ على هذه الرقعة المهمة ببحارها ومضائقها[42]. تأسيسا على ذلك، لعبت العوامل الجيوسياسية دوراً في إحداث تغير نسبي في قواعد المعادلة، وأبرز ملمح لهذا التغيير أن الولايات المتحدة حافظت على تحكمها بالعامل الجيو-إستراتيجي (geo-strategic)، في حين سيطرت دول الخليج على المحور الجيو-اقتصادي (geo-economic) الذي عزز قدرتها على اتخاذ المبادرة، وأضعف فرص أمريكا في التصرف كمحور يسيطر على الأجنحة ويكيف العلاقة فيما بينها وفق مصلحته، وفي الوقت نفسه حافظت إيران على شبكات تأثيرها الإقليمي (geo-cultural) من خلال توظيف التناقضات الموجودة في المنطقة[43].

(42) محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص 5.

(43) المرجع السابق، ص 13.

وعلى الصعيد نفسه يوضح (مايكل نايتس- Michael Knights) في كتابه: «**المياه المضطربة**» (Waters Troubled) الذي نشر في الولايات المتحدة الامريكية عام (2006)، نظرة أكثر شمولاً لمشكلات أمن منطقة الخليج، حيث انطلق من القول بضرورة تعزيز أمن المنطقة من خلال تقليل الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي من جهة، وتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي من جهة اخرى، مقابل ذلك يصوغ (نايتس) فرضية استبدال مبدأ «**العمودين المتساندين**» (twin pillars)

بمبدأ الارتكاز على: «**مجموعة أعمدة**» (multi pillars) تتوزع فيها المسؤوليات وتقل فيها نسبة المخاطرة، وذلك بالتزامن مع التأسيس لمنظومة أمنية جديدة تُعنى بتقوية وسائل تبادل المعلومات، وزيادة كفاءة القوى الحليفة للدفاع عن نفسها، وتعزيز قدرتها على معالجة مشاكلها الداخلية[44]. ففي هذه البنية الأمنية[45] تتكشف خلالها ما يفضي إلى اقامة استراتيجيات مواجهة مضمرة وغير معلنة تستمد معنى وجودها في سيناريو صراع على الأرض ومن أجل الأرض يتأسس. في طرح فكرة إنشاء «**كيان للدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن**» من السعودية يضم (السعودية، ومصر، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال، والأردن) وهذا ما سيؤدي إلى تحول في الدور الاقليمي بشأن محاصرة وتقويض التمدد والنفوذ التركي والإيراني لتركيز وجود متعدد المظاهر لهما في عدد من الدول في المنطقة تحت عناوين من قبيل التعاون الاقتصادي والاستثمار[46].وكما عبر عن ذلك وزير خارجية السعودية عادل الجبير قائلاً «**إن البحر الأحمر وخليج عدن، من أهم الممرات المائية في العالم؛ إذ إن هناك تحديات أمنية تتمثل في القرصنة، والتهريب والاتجار بالبشر، كما أن هناك تحديات تتمثل في البيئة، في ظل وجود فرص تتمثل في الاستثمار والتجارة بين دول هذه المنطقة**» مضيفا «**إن الفكرة تستدعي أن يكون لهذا الكيان القدرة على التعامل مع الجوانب الأمنية، فيما يتعلق بالبحر الأحمر، ويتعامل مع الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والبيئية من جانب آخر، والآن نتطلع إلى المضي قدماً بهذا المشروع لاستكمال الإجراءات المتعلقة بالأمور الفنية والتقنية والقانونية**»[47]. إلى جانب ذلك على مستوى التنسيق الأمني في المنطقة تبذل الولايات المتحدة جهودا لتشكيل تحالف أمني في ما يطلق عليه «**التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط**» أو ما يعرف بـــ «**الناتو العربي**» بمشاركة خمس دول من منطقة الخليج إلى جانب مصر والاردن كمظلة أمنية لمواجهة التهديدات الإيرانية. يواجه العديد من التحديات، نظراً لاستمرار الأزمة القطرية، فضلاً عن تباين مدركات التهديدات بين الدول المقترحة لعضوية التحالف الجديد، حيث إن قطر وعمان لا تعدّان إيران مصدر تهديد، وذلك بخلاف الأعضاء الآخرين المقترح انضمامهم للتحالف. وفي حالة فشل «**الناتو العربي**»، فإن تحالف البحر الأحمر قد يمثل المظلة الأمنية الرئيسة لمواجهة التأثير الإيراني في البحر الأحمر وخليج عدن[48]. كما أشرنا سابقاً برزت في الأعوام الاخيرة العديد من المؤشرات على أن البحر الأحمر والبحار والمضايق المحيطة به وما تتضمنه من مضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي احدى المحاور الحيوية الدولية بسبب التحديات والمخاطر التي تركزت على مداخله الاساسية

(44) محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 8.

(45) karistayan kuats Ulrichsen, Internal and External Security in the Arab Gulf States, The Middle East Policy Council, https://www.mepc.org/internal_and_external_security_arab_gulf_states.

(46) ملامح تجمع إقليمي جديد بوجه التمدد الإيراني والتركي، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11198)، ص 3. (2018/12/13).

(47) فتح الرحمن يوسف، السعودية تؤسس تكتل الدول البحر الأحمر بمبادرة من الملك سلمان، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (١٤٦٢٥)، ص 2.(2018/12/13).

(48) شادي عبد الوهاب، تحالف البحر الأحمر: احتواء التهديدات في نظام إقليمي مضطرب، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2018/12/16)، شوهد في (2018/12/16)، في: https:// futureuae.com

خصوصا مدخله الجنوبي ومع تغير الخريطة الجغرافية والجيواستراتيجية[49]. ولتعزيز هذا الدور التشييدي يبدو أن التوجهات التي نادت بها المدرسة الواقعية اصبحت تميز مدة ما بعد حركات التغيير في المنطقة بعدما اصبح يهيمن عليها متغير المصلحة، ولهذا تتحرك السعودية تبعا لسيرورة مصالحها وللحفاظ على موازين القوى في منطقة العربية ومنطقة القرن الأفريقي بما يخدم اهدافها.

في هذا الإطار انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف داخل حدودها وبصلاحيات قانونية عليا، الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقة المتبادلة الموجودة بين المؤسسات السلطوية للدولة المحتكرة لوسائل الإكراه المادي المشروع والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في إطار هذه الدولة[50]. وبسبب هذا التعارض في الاستراتيجيات والسياسات فإن ارتباط مفهوم الأمن بالدولة يقتضي التركيز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي كالآتي[51]:

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

- تحديد التحديات التي تواجه الدولة أو الأمة.

- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطارالمحتملة.

يمنحنا هذا الفعلُ السياسيُّ الحديثَ عن العديد من العوامل التي تقف وراء سعي العديد من القوى الدولية والإقليمية في المرحلة الراهنة إلى ترسيخ وجودها على سواحل البحر الأحمر. وقد دفعت هذه الأهمية الاستراتيجية التي يحتلها هذا الممر المائي الحيوي، العديد من الفاعلين للبحث عن فرص للوجود وبناء القواعد العسكرية على سواحله، بل واستغلال التطورات والأحداث التي تشهدها دوله، خاصة على الجانب الأفريقي، لتأكيد نفوذها داخل الإقليم[52].ومن هنا شكّل هذا الوعي الجديد الرد السياسي للاختلافات التي كانت تغذي النزاعات والعنف الداخلي والتي قادت الى بناء نموذج جديد للعلاقات الاجتماعية بتنوير الوعي انطلقت من أبوظبي مؤخرا خلال فعاليات منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، لتشكيل «**حلف فضول**» عالمي يستهدف ترسيخ قيم التعايش والتسامح بين الأديان، برسالة مضادة للذهنيات المتطرفة، التي تغذي الصراعات بين العالمين الإسلامي والغربي. تعتمد على تشكيل جبهة عالمية من رجال الدين تدعو إلى

(49) فـراس عبـاس هـاشـم، الرمـال المتحولة: المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك (الامـارات العربية أنموذجا)، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (6)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 137.

(50) جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمـن فـي ظل التـهـديـدات الدولية الـجـديـدة، مـجـلـة الـعـلـوم الـقـانـونـية والسياسية، العدد (8)، الجزائر، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2014، ص 22.

(51) جراية الصادق، مرجع سابق، ص 20.

(52) اميـرة عبـد الحـليـم، الـقـواعـد العسكرية في البحر الأحمر... تغير موازين القوى، موقع مركز الاهـرام للـدراسـات السياسية والاستراتيجية، 2018/1/30،شـوهـد فـي(2018/5/10) فـــــــــي:.https://es-la.facebook.com/203169719726990

السلام، وترفض توظيف الدين في الحروب، وتبني جسورا مشتركة بين الديانات لإظهار قوتها في صنع السلام والنماء، وجذب المختلفين لمواجهة التطرف والكراهية، وغيرهما[53]. تكشف هذه التحليلات أن أبرز العقد النفسية للذهنيات المتطرفة في العالم الإسلامي «**الاستعلاء الغربي**»، فثمة مدرك شائع لديها بأن الغرب، الذي استطاع التفوق اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتكنولوجيا، يمارس الاستعلاء على المسلمين وينظر إليهم نظرة دونية [54]. وهكذا اندفع العديد من التصوّرات الآكاديمية بشأن مفهوم الأمن الإقليميّ[*] الذي يضم أطراف الإقليم الخليجي كافة، إلاّ أنَّه يلاحظ أنّ الرؤى الإيرانية بهذا الشأن لم تعكس مبادئ الأمن الإقليميّ التي كانت أساساً للعديد من التجمعات الإقليميّة الناجحة، ومنها مجموعة «**الآسيان**» أو «**الاتحاد الأوروبيّ**»، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال كانت هناك أربعة مقترحات إيرانية بشأن أمن منطقة الخليج خلال عامي 2007 - 2006)، وقد تراوحت جميعها حول مفاهيم «**الأمن المشرك**» و«**الأمن الإقليميّ**» و«**النظام الأمني**» و«**إقامة منطقة تجارة حرة**» وقد أعادت إيران طرح تلك الرؤى مجدّداً مرتين :الأولى خلال عام (2013) في أعقاب الاتفاق النووي، والثانية في عام (2015) في أعقاب الاتفاق النووي النهائي، من خلال مقالة لوزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف)وقد تضمنا إعادة تكرار تلك المفاهيم العامة[55].

في المقابل ووفقا لوكالة فارس للأنباء صرح وزير الخارجية الإيراني(محمد جواد ظريف) قائلا «**إنّ العمل على تأسيس منظمات إقليميّة خاصة كمنتدى للحوار الإقليمي في منطقة الخليج، وإيجاد جبهة إقليميّة واحدة لمكافحة التطرف والإرهاب، يشكلان أهم توجهات سياسة إيران الإقليميّة**» وأضاف «**بأنّ الدول الجارة لإيران هي أفضل وأهم شركائهم الاقتصاديين، وأنّ حضور القطاع الخاص في هذه الدول بدعم من الحكومة يعد أداة فاعلة لتقوية الثقة المتبادلة وأفضل امكانية لزيادة الإنتاج وفرص العمل في داخل البلاد**»[56]. ونتيجة لذلك يبدو بوضوح ان لإيران والدول العربية الواقعة على الخليج مفاهيم وتصورات مختلفة جذريا حول التهديدات الامنية التي تواجههم مجتمعين او كلا على حدة. بالنسبة لإيران يبقى التهديد الامني الاكبر في الخليج الوجود العسكري الاجنبي والقوات البحرية المتمركزة في قواعد عسكرية على امتداد شواطئ الخليج وفي مياهه ذاتها[57].

وهذا الأمر مؤسِّس لتراتبية أمنية إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي[58]، تحت إطار نمط الدفاع الجماعي، وهو ما يتضح من الأطر المنظمة لهذه الترتيبات،

(53) خالد حنفي علي، حلف الفضول: مكافحة متقدمة لذهنيات التطرف، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11197)، ص 13. (2018/12/12).

(54) المرجع السابق، ص 13.

(*) يشير مفهوم الأمن الإقليمي في أبسط معانيه إلى «أمن مجموعة من الدول المرتبط بعضُها ببعض، بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي الذي يشملها». وعليه يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم «المجمع الأمني» (security complex) الذي يشير إلى «مجموعة من الوحدات أو الدول التي تترابط شؤونها الأمنية بشكل وثيق، بحيث لا يمكن تحليل المشكلات الأمنية لهذه الوحدات، أو حلها على نحو منفصل لبعضها عن بعض». للمزيد ينظر: محمد حسن القاضي، مرجع سابق، ص 17.

(55) فراس عباس هاشم، الجيوبوليتيك كمدخل للتغيير في الاداء الاستراتيجي الايراني بعد العام 2011: (دراسة في الدوافع والتحديات)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص 197.

(56) المرجع السابق، ص 197.

(57) مهران كامرافا، مرجع سابق، ص 101.

(58) Daud Abdullah Security Ar_rangements in the Persian Gulf _ With Special Reference to Iran's Foreign Policy Dr June 1, 2014, https://www.middleeastmonitor.com/20140601_security_arrange_...ment

كإتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، التي تهدف إلى تعزيز العمل العسكري المشترك في ما بين دول المجلس وتطوير إمكانياتها الذاتية الجماعية للدفاع عن أمنها وسيادتها واستقرارها ومصالحها، وردع العدوان، والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات[59]. وبعد كلّ الاعتبارات والأسباب المتقدمة، وعلى الرغم مما كان يطرأ من تباينات في الصيغ الأمنية تبلورت في هذا المرحلة العقيدة الجديدة للسياسة الخليجية التعاون لتأسيس «**هلال استراتيجي في القرن الأفريقي**» بهدف نقل التنافس والصراع مع إيران وتركيا خارج نطاق منطقة الخليج وذلك من خلال أمرين مهمين الأول: تعزيز البنية التحتية العسكرية لدول الإمارات في إرتيريا حيث اجرت عملياتها في اليمن انطلاقا من ميناء عصب الإرتيري. والثاني اعتزام السعودية بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي بما يعزز الوجود الخليجي في شرق وشمالي أفريقيا وهي المناطق التي تحاول كل من إيران وتركيا إيجاد موطئ قدم لها فيها[60].

(59) محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، ص 20.

(60) فراس عباس هاشم، الرمال المتحولة: المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك (الامارات العربية أنموذجا)، مرجع سابق، ص 138.

الخَاتِمــة

مما لا شكَّ فيه كان من مخرجات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص تزايد التحديات والظواهر الأمنية والاجتماعية والسياسية وهو ما افضى إلى تبني سياسات أمنية مبنية على تشكيل التحالفات والمحاور الإقليمية خارج الحدود رغم المحاولات من بعض الاطراف الإقليمية بتقديم جملةً من التصورات وتحديدا إيران بترقية المشاريع الأمنية بين الدول المطلة على الخليج التي يجب إنشاؤها مستقبلا، ألا أن الصيغ المقترحة كانت عقبة أمام التوصل إلى رؤية موحدة لأمن الخليج بسبب اختلاف سلم الاولويات والاهتمامات بين دول المنطقة، ومن دون شك في ظل تصاعد دور ومكانة دور الهامش في المعادلات الأمنية في المنطقة عامة ومنطقة الخليج خاصة وكانت محاولة نظرية مركب الأمن الإقليمي أرضية نحو انطلاقة في تحليل وتفسير التفاعلات الحالية وما افرزته من محاور متعددة وفي ترتيب الاولويات بالنسبة للدول الفاعلة وما كشفته الأزمة القطرية من تعارض للمصالح بين دول مجلس التعاون والضعف الذي اعطى فرصة لبعض دول مجلس التعاون لممارسة التأثير في فضاءات خارج الحدود الإقليمية والاستعاضة عنها بترتيبات أمنية جديدة بما يسمح لها نقل المواجهة إلى مصالح القوة المنافسة في أقاليم عبر تطوير التعاون في المجالات المختلفة مع نظرائهم الآخرين ولا تخلو من بعد مجتمعي أيضا تتوازن مع مصالحها.

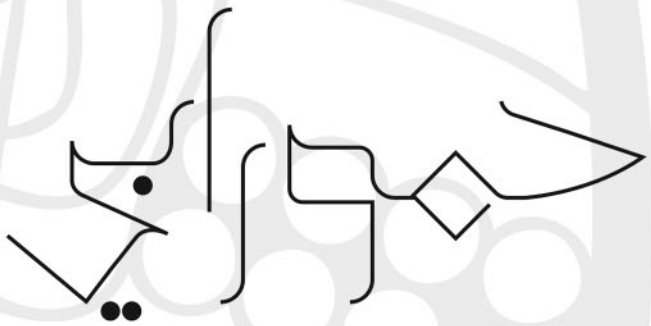

ملف العدد:
المعضلة الأمنية في منطقة الخليج

- الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب الباردة — د. سليم كاطع علي
- الإستراتيجية الصينية تُجاه منطقة الخليج بعد عام 2010 — أحمد عبد الجبار عبد الله
- العلاقات الإيرانية الخليجية.. دراسة في معضلة الأمن — أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم
- الارتدادات الهيراركية.. اتجاهات التماسك الخليجي المتعثر ومعادلة المصالح الإسرائيلية — د. فراس عباس هاشم

الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب الباردة

د. سليم كاطع علي*
باحث وأكاديمي من العراق

* رئيس قسم دراسة الأزمات ـ مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

أضحى صانع القرار السياسي الخارجي في أية دولة يتعامل ويتفاعل سلباً وإيجاباً مع بيئة مركبة ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولة بحقائقها ومتغيراتها الموضوعية والإجتماعية والتنظيمية والنفسية والتأثيرات السلبية والإيجابية الناجمة عنها. أما الثانية فهي البيئة الخارجية للدولة ببعديها الإقليمي والعالمي والإفرازات الناجمة عنها، لذا فان حركة الدولة في حقيقتها حركة صناع القرار في هذه البيئة.

وفي ضوء ذلك، فإن نقطة البداية في تفسير أي سلوك إستراتيجي محدد يتمثل في تحديد الدافع (الحافز) الذي يحرك العملية السلوكية أو عملية إتخاذ القرار، فالحافز يشكل أمام صناع القرار أما مشكلة يجب حلها أو فرصة ينبغي إغتنامها.

وفي هذا الإطار فقد عُدّت منطقة الخليج من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الإهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة وإستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

إذ أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أم لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من

الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ تُعدُّ هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخلَ عديدةً من أجل تأمين المركزية الأمريكية في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها: إن الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج ولا سيّما في المجال الإقتصادي بإحتوائها على موارد الطاقة المهمة لديمومة الإقتصاد العالمي، أدت إلى أن تحتل مكانة مهمة في الإدراك الإستراتيجي الأمني للولايات المتحدة وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

المبحث الأول:
الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج

تتمتع منطقة الخليج بأهمية خاصة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وتنبع هذه الأهمية من ناحيتين: الأولى تتمثل بأهمية الموقع الجغرافي المتميز، إذ إنها تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة إلتقاء طرق التجارة المختلفة، والثانية تتمثل في كونها مصدراً للمواد الأولية ولا سيّما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي. ويمكن تلمس أهمية الخليج من خلال مميزاته الجغرافية والاقتصادية.

فالموقع الجغرافي للخليج جعل المنطقة محوراً مهماً من محاور الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، إذ إن المنطقة تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، وكونها من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

فالخليج بحر شبه مغلق، ويُعدُّ ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي، ويمتدُّ من مصب شط العرب في العراق شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، يحدّه من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، أي المنطقة الواقعة ما بين خط

طول (48 و57) شرقاً، ودائرتي عرض (24 و30) شمالاً، وبذلك يُعدُّ قريباً من الدائرة المدارية، لذا إتصف مناخه بالصفات المدارية الجافة[1]. أما مساحة الخليج فتبلغ نحو (239) ألف كم2، وحجم مياهه (8500) كم^3، ويمتد ساحله العربي لمسافة (1500) كم، أما ساحله الإيراني فيمتد لمسافة (1060) كم.

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1986، ص 21.

ويمتاز الخليج بكثرة الجزر التي تقع بالقرب من سواحله وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (130) جزيرة، وهي حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية[2].

(2) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ص 159.

ومما يزيد من أهمية الخليج وجود مضيق هرمز الذي يفصل ما بين مياه الخليج من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، إذ تطلُّ عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه لأن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية[3].

(3) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 80. وينظر: ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، بيروت، العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 148 . 149.

ويتمتع هذا المضيق بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، وذلك لكونه معبراً حيوياً للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الطاقة، ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر، إذ يُعدُّ البوابة التي يمر عبرها (60%) من واردات أوربا الغربية، و(76%) من واردات اليابان النفطية، و(30%) من واردات الولايات المتحد الأمريكية، وتمرُّ من خلاله أكثر من (100) سفينة يومياً[4].

(4) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، تموز 1993، ص 31. وينظر: مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 14.

ونظراً لتلك الأهمية يشير انتوني كوردسمان من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية إلى أن: «مضيق هرمز يُعدُّ نقطة حيوية في إمداد الطاقة العالمية، إذ تمرُّ خلاله (40%) من مجمل تجارة النفط العالمية، وان هذا المضيق يدفع بالنفط إلى الشرق لأسواق الصين واليابان والهند، وغرباً عبر قناة السويس، ولهذا لا يمكن أن نجعل هذا المضيق عرضة لخطر الإغلاق، فلا يوجد بديل إلى الآن عنه لنقل نفط الخليج»[5].

(5) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 189.

وبذلك أصبح لهذا المضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ إن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستويات التطور الاقتصادي لديها، دَفَعَتْ بهذه الدول إلى تسميته بالمضيق الإستراتيجي أو صمام الأمان العالمي[6].

(6) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص 81 .82.

أمَّا فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية التي تحتلها منطقة الخليج، فقد أدّت التطوراتُ

التي شهدها القرن الحادي والعشرون وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة ولا سيّما النفط كونها محوراً للتنافس الدولي، ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

إن منطقة الخليج تُعدُّ أَهمَّ بيئة إقليمية اقتصادية، ليست لتوسطها قلبَ العالم من الناحية الجغرافية كممر مائي وجوي عالمي حيوي واستراتيجي لمواصلات العالم واقتصادياته فحسب، وإنما لكونها تمتلك نحو ثلثي إحتياطيات النفط في العالم، علاوةً على ثلث إجماليّ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فضلا عن الخصائص الجيولوجية لحقوله وسهولة الوصول إلى المياه العميقة[7].

إذ تحتوي منطقة الخليج نسبةَ عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد تقُدر بأكثر من (60%) من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها، مقارنةً بنحو (7%) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (14%) فقط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات[8]. مما يعني أن دول الخليج ستكون المصدر الأساس في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد التفوق في كمية الإحتياطيات من الطاقة فيما يخصُّ منطقة الخليج إذ إنها تضمُّ (740) مليار برميل، تشكّل ثلثي الإحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (65%) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم[9]. في حين تقدر الاحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (15- 31) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (5 ـ 6) دولاراً، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنابيب ورسوم العبور إلى إضافة (3 ـ 5) دولاراً للبرميل الواحد[10]. وهي بهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج.

بعبارة أخرى أن دول الخليج تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم. وتُعدُّ السعودية أكبرَ منتج ومُصدّر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (264،2) مليار برميل، وهو ما يشكل نحو(25%) من إحتياطي النفط العالمي[11].

(7) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 63.

(8) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج بعد عام 2003، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 63.

(9) إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 219.

(10) ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة ؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2001، ص 205.

(11) برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص32.

أما إيران فتمتلك إحتياطياً يقدّر بنحو (98،7) مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة بإحتياطي يبلغ (97،8) مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (96،5) مليار برميل[12].

أمّا العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام 2011 إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (143) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي[13].

وطبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية، فإنه من المرجّح أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي إلى (400) مليار برميل مع إستمرار العمليات الإستكشافية، وهو ما يعني تجاوزه الإحتياطي النفطي السعودي، مما يجعل العراق الدولة الأولى في العالم التي تمتلك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجدداً يمثل(30%) من الإحتياطي العالمي[14].

فضلاً عن أن النفط العراقي يُعدُّ ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين(1-1،5) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فان كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (5) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (6 ـ 8) دولارات، أما بحر الشمال فيصل ما بين (12 ـ 16) دولاراً للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى (20) دولاراً[15].

ولا شك فإن حقول النفط في الخليج تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها[16]:

1 - غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج عما عليه في مناطق أخرى في العالم.

2 - قربها من مناطق الاستهلاك في أوربا الغربية واليابان، إذ تقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.

3 - يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعدُّ العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام في العالم[17].

4 - سهولة العثور على الآبار النفطية إذ إنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض

(12) انظر: التقرير الإستراتيجي العربي 20052004، على الموقع: http//www.ahram.org.eg/asps/arb76.htm/1/ahram/2001

(13) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 234.

(14) انظر: أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع: http//www/albasrah.net/ar.articles2006/0806/sarm

(15) المصدر نفسه. وينظر: عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

(16) جوزيف مونتهات، مجلس التعاون لدول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية, 1998، ص98.

(17) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد[18].

(18) منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 209.

ولا شك فإن تزايد الإهتمام العالمي بنفط الخليج لا يعود إلى توافره بإحتياطيات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت ولا زالت جارية من الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيّما إن الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالإنحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولّدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

وهكذا فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت بالدول الكبرى للتوجه نحو الإستحواذ على الإحتياطيات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته تلك القوى من خلال سياساتها المختلفة الرامية إلى فرض هيمنتها ونفوذها على المنطقة لإدامة مستوى التطور والنمو الاقتصادي لديها.

المبحث الثاني:
السلوك الإستراتيجي الأمريكي تُجاه أمن منطقة الخليج

إن التوجّه الأمريكي تُجاه بترول الشرق الأوسط لم يكتسب أهمية إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسين، أحدهما تزايد أهمية نفط الخليج ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة وضمان إستمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، وثانيهما يتمثل في تصاعد حدة الحرب الباردة ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي للوصول إلى منطقة الخليج.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أصبح من الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أي قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح.

وفي هذا السياق، فإن الإهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج لم يتبلور بصورة واضحة إلا في عام 1971، عندما إنسحبت بريطانيا بشكل كامل من المنطقة،

فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة. إذ لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى إتباع سياسة الإعتماد على القوى الإقليمية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وبلورت ما عُرف بمبدأ نيكسون الذي يقوم على إستراتيجية «العمودين المتساندين» المتمثلة في الإعتماد على كل من إيران والسعودية لضمان تلك الأهداف[19].

(19) أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 164، أبريل 2006، ص 170.

إلا إن تلك السياسة ما لبثت أن تبدلت عندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإستخدام السياسي للنفط في حرب تشرين الاول 1973 أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة، وعدّ مناطق النفط الموجودة في الخليج «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة. وقد شكل مبدأ كارتر في عام 1980 التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، إذ جاء فيه: «إن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعدّ في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتمُّ ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة»[20]. وهو ما ترتّب فيما بعدُ إنشاءُ (قوة الإنتشار السريع) لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج في حالة الطوارئ، وقد أُطلق على هذه القوة قيادة المنطقة المركزية لإستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج عند الضرورة.

(20) مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الأمريكية . الإيرانية بعد احتلال العراق 2003، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص 53..

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج تمثّل في إخراج منطقة الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، والإستغناء عن فكرة الإعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو تعزيز الوجود العسكري المباشر في المنطقة.

فضلاً عن أن الهدف الرئيس من إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 كمنظومة فرعية عن المنظومة العربية والإقليمية هو أمني بالدرجة الأساس، أي الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والمحافظة على الأنظمة السياسية السائدة فيها، وهو ما يتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية الخاصة بالأمن في الخليج التي تتمثل بوجود منظومة أمنية تشمل القوى العربية والإقليمية في مواجهة الاتحاد السوفيتي أنذاك، مما يستوجب وجوداً عسكرياً دائماً للقوات الأمريكية يتجاوز الوجود البحري والجوي إلى وجود على الأرض، مما يستدعي ذلك عقد اتفاقيات مع بعض دول المنطقة لترتيب شبكة الأمن الخليجية[21].

(21) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص ص 257. 258.

ولا شكَّ فإن مفهوم الأمن حسب التصور الأمريكي لا علاقة له بتحقيق أمن واستقرار شعوب المنطقة، بقدر ما يُقصد منه الاحتفاظ بموازين القوى التي تضمنُ تدفّقَ النفط إلى الغرب والحفاظ على بقية مصالحه، كأسواق السلاح وتدفق أموال النفط إلى الأسواق الغربية، والتأكد من عدم قيام نظام إقليمي عربي فاعل، وحماية أمن إسرائيل، وكذلك حماية حكومات المنطقة المتحالفة مع الغرب[22].

(22) يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (383)، كانون الثاني 2011، ص 19.

وقد أدَّت التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد إنتهاء حقبة الحرب الباردة وما ترتب عليها من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، وغياب القطب المنافس لها، إلى التسريع بالسياسة الأمريكية الرامية إلى فرض هيمنتها على المنطقة.

وقد كشف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه عن حالة الإتحاد أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 1990/1/21 عن السعي الأمريكي لإحتلال منابع النفط بقوله: «إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بدَّ أن يكون القرن الجديد أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهو القرن العشرون أن يكون قرناً أمريكياً، وهذا بالطبع ليس ممكناً إلا بالسيطرة الكاملة على النفط وإحتياطياته، وفائض البترودولار»[23].

(23) نقلاً عن: سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، على موقع الإنترنت: "http://www.qwu.org/book.05/study05/322/dam/book05_sd007.htm"

كما أشارت وثيقة صادرة عن الحكومة الأمريكية في آب 1991 بعنوان: (إستراتيجية الأمن القومي للعصر الجديد NSS-91) إلى أن هذا النظام الجديد يمثل الطموح الذي يهدف إلى بناء نظام عالمي جديد وفقاً لقيمنا ومفاهيمنا نحن، إذ تحيط بنا الأنماط والحقائق القديمة التي تؤدي إلى انهيارنا، يقدم الخليج مرحلة تاريخية في هذا النظام الناشئ[24].

(24) نقلاً عن: مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 165.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تلك الأهداف، إذ أدَّت حرب عام 1991 أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت إلى أن تصبح منطقة الخليج محاطة بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجها من معادلة الأمن الهشة لتدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[25].

(25) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص ص 170 . 171.

بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعدَ من ذلك حين عملت على تعزيز توجهها النفطي ببُعد تسليحي في منطقة الخليج، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة، فضلاً عن ربط إقتصاديات منطقة الخليج بشبكة من الروابط

الإقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز الإستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية، مما يعني ضمنياً التحكم بالثروات الهائلة القادمة من دول الخليج إلى الغرب وخضوعها لسياساته الإقتصادية.

وتُعدُّ أحداث 11 أيلول 2001 نقطة فاصلة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تُجاه منطقة الخليج، إذ تحوّلت المنطقةُ من منطقة تُصدّرُ النفط إلى منطقة تصدّر الإرهاب وتدعمه إنطلاقاً من أن منفذي هجمات أيلول هم ممن يحملون الجنسيات الخليجية، فضلاً عن أن التمويل المقدّم لهم يأتي أغلبه من مصادر أهلية وخيرية من دول المنطقة حسب الرؤية الأمريكية.

ونتيجة لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن في عام 2002 مبدأه الذي عُرف بـ (مبدأ بوش) الذي إعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، ومضمونه إستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها، والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية[26].

(26) برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، مصدر سبق ذكره، ص ص 32 . 33.

وبذلك فقد عبَّر مبدأ بوش عن التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول والمتمثل بالإستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الإستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت.

وقد ترجمت الولايات المتحدة ذلك المبدأ من خلال الوجود العسكري المباشر والمكثف في منطقة الخليج للدفاع عن مصالحها وحلفائها، عبر إبرام معاهدات أمنية دفاعية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي معاهدات تنص على وجود عسكري أمريكي دائم، وعلى منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية في عدة دول خليجية[27].

(27) مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد، جمال عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 235.

وبناءاً على ما تقدّم، فإن إحتلال العراق من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول. فالعقلية السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثالث:
مستقبل السياسة الأمريكية تُجاه أمن منطقة الخليج

إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع سياسة تتواءم و التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مَثَّلَ توجّهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية[28].

(28) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص182.

فقد أصبح للعامل الإقتصادي أثرٌ بارزٌ في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولا سيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس على عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العاملُ الإقتصادي أساساً مُهمَّاً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[29].

(29) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها.

إن أهمية النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة.

وعليه فقد عُدَّت منطقةُ الخليج ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف تأمين إمداد الطاقة وفي مقدمتها النفط، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية، فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومي الأمريكي.

ومما عزّز من تلك المكانة أن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغ حجمُ الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام 2007 نحو (20،680،730) برميل يومياً، انتجت الولايات المتحدة منها نحو (8،5) ملايين برميل يومياً، مما يعني أن

الولايـات المتحـدة استوردت يومياً مـا يزيد على (12) مليون برميـل[30]، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (27) مليون برميل يومياً في عام 2020[31].

كما تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأميـن أكـثر مـن ثلثـي حاجاتهـا مـن النفط، وتحديداً (68%) منها بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بنحو (55%) عام 2001 و (42%) عام 1990[32].

وعليه فإن المحافظة على أمن واستقرار منطقة الخليج وضمان استمرار تدفق مصادر النفط بسهولة لها الأولوية في كل المصالح الحيوية والمصالح المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي[33].

وهكذا نجدُ وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج، (التي سبق أن ذكرناها)، فإن استمرارية التوجّه الأمريكي نحو منطقة الخليج وضمن المعطيات الحالية أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكّل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي، يُعدُّ عاملا هاماً رئيساً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج. ولعلَّ ما يعزّز من هذا التوجه:

1. إن منطقة الخليج تتمتع بإمكانيات جيوستراتيجية، حيث الموقع والموارد من النفط والغاز والتي لا تزال تشكّل عصب الاقتصاد العالمي، فضلا عن حجم الاحتياطي المتوفر الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز، كما إن المنطقة بما تتوفر لها من بنى تحتية قادرة مع حجم الاحتياطي لديها على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فضلا عن أن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعة، تعيق عمليات الاستثمار فيها أو تتطلب هذه تقنيات عالية، ومن ثم انعكس هذا على انخفاض تكلفة إنتاج البرميل الواحد، التي تتراوح بين نصف إلى دولار واحد للبرميل. كما أن حقول النفط والغاز قريبة من الموانئ البحرية، مما يسهّل شحن مصادر الطاقة بحراً، وهو بذلك أقلُّ تكلفةً وأكثر كمية منقولة مقارنة بخطوط الأنابيب.

2. إن الولايات المتحدة تربط دائماً ولا تزال بين مسألة أمن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وهو ما يضمن استمرار الهيمنة والتفرد الأمريكي على المستوى العالمي

(30) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص67. وينظر: خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص ص 45 ،46.

(31) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007، ص48.

(32) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 77.

(33) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص41.

لأطول مدة ممكنة، وتُعدُّ منطقة الخليج في مقدمة مناطق العالم ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

ومما تقدّم نجد أن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدراً أساساً للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تُجاه منطقة الخليج أبعاداً اقتصادية ـ تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً أمنية ـ سياسية في الوقت ذاته، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية منطقة الخليج بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

فالواقع يكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج، من خلال التعامل مع أمن دول مجلس التعاون الخليجي والخليج العربي عامة بوصفه شأناً داخلياً أمريكياً ومصلحةً أمنية إستراتيجية من خلال طرح مجموعة من التصورات هي:

رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تؤدي دوراً امنياً وسياسياً في المنطقة مشابهاً لدور فاعل وقوي على ساحل الخليج وداخل العراق، وهو ما يستوجب من الولايات المتحدة فرض السلام الذي يخدم مصالحها، مثلما فعلت بريطانيا في المنطقة خلال القرن الماضي عن طريق الاحتفاظ بالهيمنة على الساحل، ودعم دول المنطقة وحمايتها من مصادر التهديد الإقليمية والتمدد العسكري داخل المنطقة، إلا أن هذا التصور يواجه بإنتقادات خليجية لاسيما على المستوى الشعبي، فضلاً عن معارضة إيران له لأنه يلغي دورها في المنطقة[34].

الاعتماد على سياسة توازن القوى في المنطقة بوصفها الضمان الأمثل للأمن في الخليج العربي، وهذا التصور يعيد إحياء مبدأ نيكسون القائم على سياسة توازن القوى لعام 1969[35]، من خلال تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى مع الإبقاء على مقر قيادة الأسطول الخامس في البحرين، وخفض عدد القطع البحرية الأمريكية في الخليج ضمن إستراتيجية عُرفت بتحقيق (الوجود وضمان الوصول)، مع التركيز على قاعدة العديد في قطر والاحتفاظ ببعض المعدات في الكويت، فضلاً عن تطوير العلاقات ولا سيما العسكرية منها مع العراق[36].

سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حلف دفاعي رسمي مع دول مجلس

(34) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 276.

(35) عبد علي كاظم المعموري ود. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مصدر سبق ذكره، ص164.

(36) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(299)، كانون الثاني، 2004، ص 11.

التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق، ولعلَّ الدخول في معاهدة دفاعية هي الوسيلة الأفضل في هذا الجانب، وفقاً للتصور الأمريكي للحفاظ على الالتزامات الأمريكية في المنطقة، وربما تكون طبيعة الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية دافعاً قوياً للإتجاه نحو تحقيق هذه الفكرة[37].

(37) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (152)، 2003، ص 124.

كما إن بروز التهديد الإيراني كونه الأكثر خطورة في منطقة الخليج دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وسائل أخرى تحقق من خلالها الأمن في المنطقة، وتردع إيران في الوقت نفسه، وقد تجسد ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في تموز 2009 عن الرغبة الأمريكية في تسليح حلفائها في الخليج، وإنشاء المظلة الدفاعية لحمايتهم ضد أي هجمات إيرانية محتملة[38].

(38) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، مصدر سبق ذكره، ص 238.

وعليه فإن التوجه الأمريكي تُجاه منطقة الخليج إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، فعلى صعيد الولايات المتحدة يأتي في مقدمة ذلك التوجه الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدّد تلك المصالح، وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة، فضلاً عن إستخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم ولو نسبياً بإقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيه، وكذلك الحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

الخَاتِمــة

شكّلت منطقة الخليج واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم، نظراً لإمكاناتها النفطية الهائلة، ولموقعها الجغرافي، والتي إتجهت نحوها الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها في سبيل فرض وجود عسكري دائم لها في المنطقة.

ومما يدعم هذا التوجه أن الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي يُعدُّ ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ولا سيّما الحيوية منها، وفي مقدمتها منطقة الخليج، إذ إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدّعاء بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني أن أيَّ تهديد

لها يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكل الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وعليه فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد وجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج يأتي في إطار بعدين أساسين: الأول يتمثل بالبعد الإقتصادي من خلال الهيمنة على نفط المنطقة للتحكم في الأسعار في السوق العالمية، ولتعويض النقص الحاصل لديها من الطاقة، فضلاً عن ضمان عودة الشركات النفطية الإحتكارية الغربية لتحل محل الشركات والهيآت الوطنية في الدول المنتجة، بما يُمكِّنُ تلك الشركات من التحكم بصناعة النفط، ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي فيها، فضلاً عن الضغط على منظمة أوبك والتي تشكّل المصدر الأساس لإمداد العالم بحاجاته النفطية، وإخضاعها لسياسات الغرب السياسية والإقتصادية، وممارسة الضغوط على دول الخليج من أجل تقديم التنازلات ورعاية المصالح الإقتصادية والتجارية الحيوية للولايات المتحدة.

أما البعد الثاني فيتمثل بالبعد السياسي من خلال إستخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الصديقة والحليفة لها، وللحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية مستقبلاً، وهو ما يصبُّ في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

الإستراتيجيَّة الصينيَّة تُجاه منطقة الخليج بعد عام 2010

أحمد عبد الجبار عبد الله*

باحث و أكاديمي من العراق

* طالب/كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المُقدمـــة:

لكل دولة استراتيجية تتبعها في علاقاتها مع الوحدات الدولية في النظام الدولي من اجل تحقيق مصالحها الوطنية وامنها القومي، وذلك عائد حسب ما تتمتع به من مقومات القوة لديها سواء كانت مادية ام غير مادية، والصين تتبع استراتيجية من نوع خاص هي: استراتيجية الصعود السلمي او ما يسمى باستراتيجية (الخطوة خطوة)، والتي تقتضي عدم الصدام ومواجهة الدول الكبرى والعظمى بالشكل المباشر.

وتختلف الإستراتيجية من دولة الى أخرى حسب ما تقتضيه طبيعة المصلحة الوطنية والظروف الموضوعية للبيئة الدولية وطبيعة التوازنات والتحالفات الدولية، لذلك فالصين تنظر الى أهدافها الوطنية من خلال ما تملكه من مقومات القوة الشاملة لديها، ومن ثم المحافظة على صعودها السلمي في سلم النظام الدولي ضمن قائمة القوى الكبرى، فالصين لديها رؤية خاصة تنطلق من مدركاتها الموضوعية للنظام الإقليمي والدولي، وبالنظر إلى كونها تستورد أكثر من نصف حاجاتها للطاقة من الخارج، فقد حتم ذلك عليها أن تهتمّ بقضية أمن الطاقة في استراتيجيتها، لا سيما في ظل وجود تهديدات متنوعة ومتغيرات تشهدها منطقةُ الشرق الأوسط التي تنقل عبرها غالبية وارداتها النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

وعليه فهي تحاول من خلال استراتيجيتها تجاه دول الخليج تحقيق مصالحها القومية وربط مناطقها الحيوية ببعضها البعض لتامين ممرات الطاقة لديها، والتي تتمثل في جنوب اسيا وآسيا الوسطى وشمال افريقيا فضلاً عن منطقة الخليج.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من نقطة رئيسة تتمثل في مدى أهمية منطقة الخليج في استراتيجية الصين، وما أهداف ومعوقات هذه الإستراتيجية ونسبة نجاحها؟

فرضيَّة الدراسة:

تتمثل فرضية البحث من ان منطقة الخليج تشكّل أهمية كبرى في الاستراتيجية الصينية بسبب ما تملكه من مقومات جيوستراتيجية وسياسية واقتصادية، تُمَكِّنُ الصينَ من تحقيق أهدافها التي ترمي إليها في صعودها في مصاف القوى العظمى في النظام الدولي.

المحور الأوَّل:
تحديد منطقة الخليج وأهميتُها

قبل الدخول في موضوع البحث لا بدَّ من تحديد المنطقة وإعطاء أهميتها من حيث الموقع الإستراتيجي والميزة الاقتصادية التي يتمتع بها، و وفق الآتي:

أولاً: تحديد منطقة الخليج

يقع الخليج جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً وايران شرقاً ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً والعراق شمالاً، وتبلغ مساحته (239) الف كم2[1]، ويمتدُّ الخليج من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة (مسند) حتى شط العرب، وهو امتداد ضحل يقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتبلغ مساحته حوالي 100,233 كم2 وطوله حوالي 990 كم ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 340 كم إلى حد أدنى من 55 كم في مضيق هرمز، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة[2]، وتقع منطقة الخليج في قلب العالم القديم آسيا وافريقيا واوروبا، والموقع الحضاري الذي يقع في وسط منطقة الحضارات القديمة والمتوسطة والحديثة، وكذلك وقوعه في مركز الحروب والأزمات العالمية والاقليمية، كما يجتمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية الجوية والبرية والبحرية، ويتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة[3].

كما تتشكل منطقة الخليج من ست دول هي: دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت فضلاً عن دولة العراق)[4].

(1) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان: دار اسامة للنشر، 2003)، ص 6.

(2) يحي بن مفرح الزهراني، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد (2)، 2016، ص5.

(3) انتظار رشيد زوير، العلاقات الصينية- الإسرائيلية محاور التنافس والتعاون، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، كلية التربية، واسط، العدد (23)، 2016، ص 95.

(4) المصدر السابق، ص 7.

ثانياً: أهمية منطقة الخليج

تتمتع منطقة الشرق الأوسـط بإمكانات مادية وتجارية جعلها محط أنظار الاستثمارات العالمية، فضلاً عن كونها أكبر سوق استهلاكية في العالم، إذ تتجسد اهمية المنطقة بوجود النفط وما يمثله من اهمية اقتصادية وعامل بنيوي للكثير من الاقتصادات العالمية، لاسيما الاقتصاد الامريكي والغربي[5].

وتضمُّ منطقة الخليج ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما ينتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزن ثلث إجمالي استهلاك العالمي تقريباً، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج من إنتاجه ما يزيد عن 33% من الإجمالي العالمي بحلول عام 2020، ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات الغاز[6].

وقد كانت الصين تنظر إلى المنطقة بثرواتها وموقعها الاستراتيجي بعدّها منطقة تشابك في الصراع بين القوى الدولية المتنافسة، كما تعدُّ امتداداً استراتيجياً لمناطق مهمة محيطة بالصين، ومن ناحية اخرى تتميز المنطقة بوجود الممرات المهمة ذات التأثير في حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر (باب المندب ومضيق هرمز[*] فضلا عن قناة السويس)، بذلك أدركت الصين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية النفوذ، والوصول إلى الأسواق العالمية ومنها الاتحاد الأوروبي وشمالي أفريقيا وبلدان شرق المتوسط[7]، لذلك تتمتع المنطقة من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين، **الأولى**: من حيث قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأميركية أو الأوروبية أو الإفريقية، **والثانية**: توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية، وهو أمر قد يدفع الشركات الأميركية لمزيد من الضغط على حكومتها للضغط على الأسواق الشرق أوسطية من ناحية، وعلى الصين من ناحية أخرى لتحسين حصتها في أسواق المنطقة[8].

كما يعدُّ العامل الجيوستراتيجي من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين الطرفين، فهو منطلقات ثقافية وحضارية تختلف جذرياً عن قيم ومنطلقات الثقافة والحضارة الغربية، وهذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات الذي ينسجم ومفهوم التعايش وخلق البيئة الدولية السلمية الضرورية للتنمية والتحديث[9].

(5) انتظار رشيد زوير, مصدر سبق ذكره، ص 95.

(6) يحي بن مفرح الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص 7.

* إحصاءات الهيأة الأمريكية لمعلومات الطاقة أن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل 21 مليون برميل، تعادل ما يقرب من 40% من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقرب من 2% من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم. المصدر: يحي بن مفرح الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(7) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية ـ الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي, الجامعة الأردنية، عمان، العدد (41)، 2014، ص ص 380 ـ 381.

(8) عدنان خلف حميد، اهمية امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (66)، 2016، ص 166. للمزيد ينظر: سليم كاطع علي وإنعام عبد الرضا سلطان، العلاقات الامريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (43ـ44)، 2016، ص 172.

(9) عاهد مسلم المشاقبة، مصدر سبق ذكره، ص 382.

وبين بُعده الإقليمي والمحلي وبُعده الدولي من الناحية الاستراتيجية ثمة دائرة في المنتصف يمثلها إقليم المحيط الهندي، إذ يرتبط بها أمنُ الخليج على صعيد التداخل الجغرافي والتبادل التجاري والطاقة وقضايا التسلح، بذلك فرضت البنية الجغرافية لمنطقة المحيط الهندي نفسها بشدة على مقاربة أمن الملاحة البحرية فيه من مضيق (هرمز) إلى مضيق (ملقا)[10].

(10) عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (22)، 2016، ص ص ـ30 32 36ـ.

المحور الثاني:
البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج

أولاً: إحتلال العراق

يُعدُّ العراق محوراً جيوسياسياً مُهمَّاً وفعّالاً على الصعيد العربي والإقليمي والإسلامي، إذ يؤثر في معادلة التوازن الإقليمي لمنطقة الخليج، ويشكّل جسرَ وصلٍ سياسيٍ واقتصادي وأمني وعسكري بين اوروبا ودول المنطقة[11].

(11) فراس صالح خضر ومثنى فائق مرعي، التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق، دراسة في الطبيعة والمتغيرات، دراسات، شبكة النبأ، 2018، متاح على الموقع: https://annabaa.org/" "arabic/studies/14034".

وبعد احتلال العراق في عام 2003 من الولايات المتحدة الأمريكية، دخلت منطقة الخليج باختلالات توازن القوى، إذ أصبحت على إثرها تعاني المنطقة من صراعات داخلية واضطرابات في تركيبة البنية الأمنية لمنظومتها الإقليمية، ونتيجةً للفراغ الأمني والإستراتيجي الذي خلّفه العراق من جراء احتلاله أصبح ميزان القوى هشاً، وبذلك فرضت هذه الأوضاعُ الجديدةُ ترتيباتٍ خاصةً من دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية التي أفرزتها طبيعة المتغيرات للبيئة الإقليمية الجديدة، وعليه بات على دول المنطقة الاعتمادُ على النفس بشكل اكبر في ترتيب أوضاعها الأمنية، والحدّ من توجهات وتطلعات الدول التي تسعى للهيمنة عليها.

ثانياً: الإضطرابات والأزمات

تتمثل مجموعة الاضطرابات والازمات في منطقة الخليج بالمقام الاول في إشكالية الدين والسياسة التي جعلت العلاقة بينهما في حالة تعارض وتصادم دائم، نتيجة دخول تنظيمات الإسلام السياسي على خط السياسة، وتوظيف الدين لأغراض سياسية للوصول إلى الحكم وخدمة أجنداتها وأجندات القوى الدولية التي تدعمها، كما سعت لتوظيف (الربيع العربي) ولعبة الديمقراطية التي لا تؤمن بها للوصول إلى غايتها، وعندما فشلت لجأت للعنف، وهو ما تجسد بظهور تنظيمات مثل (داعش)، لذلك عندما إنهار بعضُ هذه الأنظمة الاستبدادية كان البديل هو التطرف والإرهاب والفوضى، وتحولت الاختلافات العرقية والدينية والطائفية واللغوية إلى

عوامل للصراع والتناحر، كما اختزلت الديمقراطية في أدوات شكلية في صندوق الانتخابات دون بناء ثقافة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والتسامح والتعايش وتقبل الآخر وإعلاء المصلحة الوطنية العليا كدائرة مشتركة تجمع الجميع في وطن واحد[12]، لذلك عندما اندلعت ثورات (الربيع العربي) أدَّت الى زيادة الشعور بأن أمن المنطقة قد بات مهدَّداً أكثر من ذي قبل، لا سيما بعد انتقال الاضطرابات الى بعض دول مجلس التعاون مثل البحرين والتي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها وكذلك اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية الغربية للمملكة العربية السعودية، مما جعل دول مجلس التعاون الخليجي حساسة تجاه التغيرات الحاصلة[13].

الأمر الآخر الأكثر أهمية وخطورة يتمثل في أن نجاح نموذج (داعش) في العراق يمكن أن يغري بتكراره في دول أخرى مهمة استراتيجياً بالنسبة لدول الخليج مثل اليمن من تنظيم القاعدة الذي يمتلك نفوذاً واسعاً في هذه الدولة، والتي يجملها البعض في ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها على المناطق الطرفية والحدودية، والفراغ السياسي والأمني الناتج عن اتساع النطاق الجغرافي للمناطق التي يسيطر عليها بعض الكيانات داخل الدولة التي تشهد صراعات داخلية، وزيادة معدلات التوظيف السياسي للشعارات الدينية، وانتشار المد الأصولي بالتوازي مع ضعف الخطاب الديني الوسطي[14].

ثالثاً: سباق التسلح

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الأعوام القليلة الماضية أحداثاً كبيرة غيّرت من موازين القوى عملت على إعادة تشكيله لاسيما في المنطقة العربية، وعلى الرغم من تلك الأحداث والتغيرات فقد حافظت كلٌ من السعودية ومصر – على الرغم من ان مصر شهدت بعض الاضطرابات الداخلية - على وضعهما الاقليمي بوصفهما الدولتين الأكثر ثباتاً وتفاعلاً مع الأحداث في محاولة لإعادة التوازن إلى المنطقة[15]، فالدول الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط (تركيا – إيران – السعودية – «اسرائيل») توجد لهم قوات عسكرية خارج أراضيهم، فالقوات التركية توجد في قطر والعراق وسوريا والصومال، والقوات الإيرانية مشتبكة عسكرياً في سوريا والعراق واليمن، والسعودية داخل الاراضي اليمنية والبحرين، والكيان الصهيوني محتل لأرض فلسطين ولهضبة الجولان في سوريا الى جانب وجوده العسكري في أماكن عدة أخرى، إذ تصل النفقات العسكرية (لإسرائيل) نحو 5 مليارات دولار، أي ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وان أكثر من مليار دولار من هذه

(12) أحمد سيد أحمد، لماذا الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم سخونة، جريدة الاهرام، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (47924)، 2018، متاح على الموقع: "http://www.ahram.org.eg/News/202564/4/638628.".

(13) محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (53)، 2012، ص 137.

(14) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الخطر الطائفي: الارتدادات المحتملة لتنظيم (داعش) على دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2014، متاح على الموقع: "http://www.siyassa.org.eg/News/3760.aspx".

(15) نهلة محمد أحمد، طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (176)، 2018، ص 162.

النفقات السنوية مخصصة لإنتاج التصنيع العسكري المحلي، أما في المجال النووي فتُعدُّ (إسرائيل) القوة النووية الرئيسة في الشرق الأوسط، على الرغم من أنه لم يعترف رسميا بحيازتها أسلحة نووية، اما فيما يتعلق بالسلاح الإيراني فان الأهمّ يتمثل في ترسانة الصواريخ التي تعتمد عليها بطريقتين:

الأولى: الإنتاج المحلي، إذ توجد في إيران سبع مجموعات صناعية تنتج الأسلحة والمعدات والذخيرة للجيش والحرس الثوري، **والثانية**: الشراء من الخارج، إذ تمثل كلٌّ من كوريا الشمالية والصين وروسيا الموردين الرئيسين لها، اما بالنسبة الى تركيا ونتيجة للطفرة التصنيعية فيها فقد سجل قطاع الصناعات الدفاعي والفضائي في تركيا ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الصادرات خلال الربع الأول من عام 2017، فقد ارتفعت نسبة صادرات الصناعات الدفاعية والجوية الضعفين في السنوات الخمس الأخيرة، إذ بلغ خلال هذه المدة 7,6 مليارات دولار، وفي عام 2018 بلغت ميزانية الدفاع والأمن التركية حوالي 23 مليار دولار[16].

وبذلك فقد ارتفعت واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط بنسبة 61% بين المدتين (2006 – 2015)، وحصدت السعودية مرتبة ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم بزيادة قدرها 275%، وفق التقرير السنوي الذي يصدره معهد أبحاث ستوكهولم العالمي للسلام، وبلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من صادراتها للأسلحة الى دول الشرق الأوسط نسبة 32% [17].

ان سباق التسلح الذي تشهده منطقة الخليج يتمثل في البرنامج النووي الإيراني الذي يُعدُّ التحدي الاكبر للمنطقة والمقترن بسعيها الى امتلاك التقنية النووية سيؤثر في موازين القوة، لا سيما ان إيران هي لاعب اساس في المنطقة بعد عام 2003[18].

(16) محمد ابو سعده، سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، 2018، ص13. متاح على الموقع: "https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2018/04".

(17) محمد ابو سعده، مصدر سبق ذكره.

(18) محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 136.

المحور الثالث:
مُحدّدات وأهداف الإستراتيجيَّة الصينيَّة في منطقة الخليج

لكل دولة أهدافها التي تسعى الى تحقيقها، وان هناك معوقات بطبيعة الحال تحدُّ من تحقيق هذه الأهداف بالشكل الكامل او النسبي، والصين لها أهداف استراتيجية ومحددات في الوقت نفسه في منطقة الخليج، وعليه سيتمُّ تناولها وفق الآتي:

أولاً: محددات الإستراتيجية الصينية في منطقة الخليج

تمثل المحددات الاستراتيجية الصينية في منطقة الخليج في المحددات الإقليمية والمحددات الدولية، ووفق الآتي:

المحددات الإقليميَّة

أ - إسرائيل

ترتبط اسرائيل بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين تصل إلى حوالي 12 مليار دولار، فالتعاون الصيني الإسرائيلي قائم على مجالات مختلفة وواسعة مثل معالجة مياه الشرب والزراعة والفضاء الإلكتروني والمعدات الطبية وغير ذلك، ومن ثم فإن (إسرائيل) لم تكن في حاجة إلى الانضمام إلى معاهدة البنك الآسيوي للاستثمار، إلا أنها وافقت على الانضمام وأصبحت من الأعضاء المؤسسين لها والتي تمول طريق الحرير، والتي من شأنها أن تعزز التعاون بين البلدين ليتعدى حدوده التجارية إلى مشروعات أخرى تهم الجانب (الإسرائيلي) تتمثل في البنية التحتية والترابط الاستراتيجي، وطريق الحرير المعلوماتي، ووضع (إسرائيل) كوسيط بين قوتين رئيستين في العالم الولايات المتحدة الامريكية والصين[19].

(19) نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 168.

ب - إيران:

تُعدُّ إيران محدداً من محددات الاستراتيجية الصينية في منطقة الخليج بسبب حاجة الصين للطاقة، وكون ان ايران رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وفي حالة حدوث مواجهة بين إيران والولايات المتحدة فإن الصين ستكون في موقف حرج، ولعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية بعدم التضحية بإيران وسوريا، لأن سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين – وبالطبع روسيا- المجال الحيوي الذي يوفرانه، إلى جانب تعرض 80% من وارداتها النفطية التي تمر من الشرق الأوسط عبر الممرات البحرية للخطر، كما أن حدوث مواجهة أميركية أو إسرائيلية مع إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني أكثر أهمية في حالات التوتر، ولعل ذلك ما يفسر النزوع الصيني لمد أنابيب نفط عبر ميانمار وكازاخستان، ولما كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول لواردات الصين النفطية بنسبة (19%) تليها إيران(9%)، وبسبب العلاقات غير المستقرة بين الدولتين، فذلك يضع الصين في موقف دبلوماسي حرج من الوقوف الى جانب احد الأطراف، لاسيما مع ما أشار اليه عدد من المؤسسات الأميركية عن ضغوط أميركية على السعودية للتقرب من الصين وتقديم إغراءات لها لفك ارتباطها مع إيران، ويتضح ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الملك (عبد الله بن عبد العزيز) كأول زيارة لملك سعودي للصين في عام 2006 بعد تنامي التوتر بين الولايات المتحدة والسعودية[20].

(20) وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 4. متاح على الموقع: "http:// studies.aljazeera.net/ar/repor .20111248445094236l/12/ts/2011 .html".

1 - المحددات الدوليَّة

أ - الولايات المتحدة الأمريكية

يشير أغلب البيانات والدراسات والوثائق الصينية الى أن الهدف المركزي للولايات المتحدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط هو السيطرة على موارد النفط، ويتجسد ذلك في احتلال العراق وأفغانستان وليبيا والوجود العسكري المكثف في منطقة الخليج، إلى جانب الانتشار الكثيف لقواعدها العسكرية منذ عام 2004، لاسيما على طول الطرق البرية (في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين)، والتي تمرُّ منها أنابيب نقل النفط من الخليج، وعلى الطرق البحرية بدء من قواعدها في (غوام إلى دييغو غارسيا)، ذلك يعني أن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله، يعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر المهم والذي تتزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية، أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام[21]، ومن ثم فالانفراد الأمريكي بالسيطرة على هذه المنطقة يتيح لها الفرصة للتحكم في حركة النمو الصيني وفي نطاق الحركة المتاح لسياستها الخارجية الرامية للوصول الى مرحلة القوة الموازية لها ان لم تكن المنافسة[22].

(21) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره.

(22) حيدر علي حسين، مستقبل الشرق الاوسط رؤية استراتيجية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (45)، 2014، ص 188.

ب - روسيا الإتحاديّة

أما روسيا فقد سعت لتعظيم دورها ووجودها في المنطقة في لعبة الصراع والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ونقل هذا الصراع من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة انخراطها بشكل أكبر في المنطقة لاسيما في عهد ادارة الرئيس (دونالد ترامب)، وكانت المحصلة النهائية أن القوى الخارجية سواءاً الدولية أم الإقليمية هي المحرك الأساس لتفاعلات وأزمات وصراعات المنطقة في مقابل تراجع الدور العربي في إدارة أزماته[23].

(23)أحمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره.

بطبيعة الحال فإنَّ التحرك الروسي للمنطقة لفت انتباه الولايات المتحدة، مما جعل منها تنخرط بشكل اكبر، وهذا شكّل عبئاً كبيراً على الصين إذ الوجود الأمريكي المكثف فيها.

ثانياً: أهداف الإستراتيجيَّة الصينيَّة في منطقة الخليج

تتمثل أهداف الصين الإستراتيجية في منطقة الخليج في أهداف سياسية وأهداف اقتصادية، ووفق الآتي:

1 - أهداف سياسية

تكمن أهداف الصين الرئيسة في الشرق الأوسط في استمرار الحصول على موارد الطاقة، وموازنة نفوذ الولايات المتحدة، ورغبتها في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا الباسفيك، وتطوير العلاقات مع قوى كبرى أخرى، فمن جانب تتمتع السعودية وإيران- القوتان الرئيستان في الشرق الأوسط - بأهمية خاصة بالنسبة إلى الصين، فقد أقامت بكين ما وصفته بـ(شراكات استراتيجية)، وفي الوقت الذي تعدُّ السعودية حليفاً أساسياً في المنطقة للولايات المتحدة الامريكية، تجمعها أيضاً علاقات وثيقة بالصين، بالمقابل تعدُّ إيران خصماً للولايات المتحدة الامريكية، وهي حليف للصين ايضاً لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة ككل (منطقة الشرق الأوسط)[24]، ومن هنا أصبحت الصين بمثابة الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن لا سيما بعد احتدام الأزمة النووية، ولكن التحالف الصيني الإيراني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة العربية من وجهة النظر الأمريكية والخليجية، إذ تتمحور أسس العلاقة بين الاثنين بمسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الاخيرة، فضلاً عن التجارة والاستثمارات والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب والدعم السياسي والاقتصادي، فالموقف الصيني من هذه التهديدات واضح من وجهة النظر الخليجية، وهو أن الصين لا تتدخل مباشرة ولكن تقديم الدعم الكبير للبرنامج النووي الإيراني وصناعة الأسلحة الثقيلة والصاروخية وهذا يُعدُّ تهديداً لأمن المنطقة، وكذلك الوقوف إلى جانب سوريا حليفة إيران في مجلس الأمن واستخدام حق الفيتو ضد القرارات الأممية بخصوص المشكلة في سوريا[25].

(24) أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 12. متاح على الموقع: "http://www.rand.org/t/RR".

(25) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 239.

ولضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية للصين في المنطقة، بدأت تتبع مجموعة من السياسات أهمُّها:[26]

(26) المصدر نفسه، ص 240.

أ- تقوية علاقتها الدبلوماسية بدول المنطقة المنتجة للنفط لاسيما السعودية، في مقابل تخليها نوعا ما عن علاقتها بإيران.

ب - تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مواجهتها في منطقة الخليج، إذ إن المصلحة المشتركة بينهما تتمحور حول ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، لضمان أمن امدادات الطاقة إلى العالم وبضمنها الصين.

ج - العمل الدبلوماسي بإبعاد المنطقة عن حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط،

من خلال دعوتها إلى ضرورة حل الخلاف القائم بين الغرب وايران حول برنامج الأخيرة النووي بالطرق السليمة.

د - العمل على حماية خط سير شحن النفط من منطقة الخليج إلى الصين، من خلال تقوية الوجود العسكري الصيني مع الدول المطلة على طريق الشحن النفطي.

من جانب آخر أعاد (الربيع العربي) إحياء مخاوف الحزب الشيوعي الصيني من اضطرابات سياسية داخل الصين التي تطغى عليها أغلبية عرقية من قومية (الهان)، وبعد أكثر من 25 عاماً على الحركة الديمقراطية الصينية في عام 1989، لا يزال القادة الصينيون حذرين من احتمال حدوث اضطرابات في المناطق الحضرية [27].

(27) أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، مصدر سبق ذكره، ص 14.

2 - أهداف اقتصادية

أصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، وقد بدأت باستيراد النفط في تسعينيات القرن الماضي، إذ كانت واردات الولايات المتحدة 9,6 ملايين برميل يومياً في عام 2010 كانت واردات الصين 4,8 ملايين برميل يومياً، ويأتي ترتيب الصين الخامس بين كبار المنتجين عالمياً بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة وايران بنسبة 5% من الانتاج العالمي[28]، وبذلك انتقلت الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر، وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن الصين تستورد حوالي 50% من حاجتها للطاقة، في حين تستورد 95,4 مليون برميل يومياً حسب إحصاءات عام 2011، منها 46% من الشرق الأوسط، و10% من روسيا وآسيا الوسطى، وتُقدّر وكالةُ الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في استيراد الطاقة في عام 2025[29]، وبالاستناد الى ذلك تحتلُّ الصينُ المرتبة الثانية عالمياً في استهلاك الطاقة، وحسب توقعات (EIA) فإنَّ استهلاك الصين الكلي للطاقة سيزيد بمعدل سنوي يبلغ 8,3% بحلول عام 2025، وكذلك سيتضاعف الطلبُ على الطاقة لعام 2030، في حين سيزيد الطلبُ على الطاقة عالمياً بنسبة 50%[30]، من هنا بروز أمن الطاقة للصين كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة اقتصادها بالدوران، وتبعاً لذلك يبدو أن اهتمامها بالدول المنتجة للطاقة في العالم سيكون أكبر من السابق، وقد هيمنت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين الاستراتيجية في مناطق انتاج الطاقة مع تأكيد تَصدُّرِ هذه العلاقة أولوياتِ صُنّاع القرار فيها[31].

(28) مدحت ايوب، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (173)، 2008، ص 149.

(29) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره.

(30) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص ص 71، 80.

(31) عدنان خلف حميد، مصدر سبق ذكره.

ولضمان أمن خطوط الاتصالات البحرية وتطوير استراتيجية (عقد اللؤلؤ)[*] إهتمت الصين بالطاقة خارج حدود البلاد، انعكس ذلك على سياستها الخاصة بالدفاع والأمن القومي، ولا ريب من أن خوف الصين من إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر أو حصار اقتصادياً على وارداتها النفطية في حالة نشوب نزاع على تايوان لاسيما أن 90% من وارداتها النفطية تأتي بحراً، و80% منها تمرُّ عبر مضيق ملقا المعرض للقرصنة والهجمات الإرهابية والدوريات الأمريكية، الأمرُ الذي حتمَّ عليها إيجادُ موارد متعددة للطاقة، وعليه لا بدَّ للصين من صوغ استراتيجية احتياط نفطي ومن تطور قوة عسكرية قوية، لاسيما قوة بحرية مكافئة لما لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[32]، ووفقاً لأحد المحللين الصينيين الذي كتب في صحيفة متخصصة بالشؤون الدولية في عام 2014، «سيبقى الشرق الأوسط أكبر مصدر للواردات النفطية للصين»[33].

وفى هذا الإطار، أعلنت بكين عن الإسراع في وتيرة المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الخليج لتقليل رسوم استيراد البترول والغاز، بالإضافة إلى أن الحكومة الصينية حثَّت شركاتها لضخ مزيد من الاستثمارات في المنطقة، فالشركات الصينة خصّصت 22% من إجمالي استثماراتها إلى الشرق الأوسط عام 2014، كما قدرت الاستثمارات الصينية لإنشاء مشروعات للبنية التحتية في المنطقة خلال العقد الماضي بـ 30 مليار دولار[34]، وتنصُّ أول وثيقة لسياسة الصين تُجاه الدول العربية والتي صدرت في عام 2016، على أنه سيتمُّ بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيتعاونان في مجال الطاقة بعدّها الركيزة الأساسية لتطوير العلاقات بين الجانبين[35].

وترتكز الأهداف الإقتصادية للصين في منطقة الخليج بما يلي[36]:

أ- **تأمين الطاقة:** إذ إن أكثير من 75% من وارداتها النفطية تأتي من منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة.

ب - **الاستثمارات:** ويشمل استثمار العمل في إنشاء مصافٍ جديدة والبحث عن حقول جديدة، إذ قام بعض الدول العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين.

ج - **تأمين الأسواق:** تتمتع المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين

(*) تهدف استراتيجية الصين الكبرى الى قيادة سياسة الطاقة لتحقيق الامن البحري على طول الطرق التي تسلكها امـدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج الـى المحيط الهـندي ومضيق (ملقا)، لذلك طورت الصين استراتيجية عقد اللؤلؤ التي تتضمن قواعد عسكرية وروابـط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية الاستراتيجية، إذ تتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة القاعدة العسكرية (سانيا) في جزيرة (هاينان) الصينية لكل مـا تحتويه مـن منشآت عسكرية ومهبط الطائرات في جزيرة (وودي) في ارخبيل (بارسيل) البعيدة عن فيتنام بـ (300) ميل بحري وكلتاهما تقعان في بحر الصين الجنوبي وتشرفان على بحر الصين الشرقي بالإضافة الى منشآت لشحن الحاويات في ميناء (شيتاجونج) في بنغلادش وبناء ميناء بحري عميق في (سيتوا) بميانمار، وبناء قاعدة بحرية في (جـوادار) في باكستان وخط انابيب عبر (اسلام اباد) وطريق (كاراكورام) السريع الى (كاجار) في مقاطعة في (كسينجيانج) الذى ينقل الوقود الى الصين، ومنشآت استخباراتية على جزر في خليج (البنغال) قرب مضيق (ملقا) وميناء (هامبا نتوتا) في سيرلانكا وهـي متـركـزة فـي المحيط الـهـنـدي. المصدر: نقلا عن: أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 297. للمزيد ينظر: زبيغنيو بريجنسكي، رؤيـة استراتيجية امريكا وازمـة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جنكر، (بيـروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص 105.

(32) المصدر نفسه، ص 281.

(33) أنـدرو سكوبيل وعلي رضـا نـادر، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(34) محمود صافي محمود، توجهات سياسية حـذرة: آفـاق التـعاون الصيني الشرق أوسـطي والتـحديات الـراهـنة، دراســات المـركـز الـعـربـي للبحوث والدراسات، 2015، متاح على الموقع: "http://www.acrseg.org/38006".

(35) جين ليانجشيانج وإن جانـاردان، مـبـادرة الـحـزام والـطـريـق: الـفـرص والمعوقات أمـام منطقة الخليج، (أبو ظبي: اكاديمية الامـارات الدبلوماسية، 2018)، ص 3.

(36) وفاء بوكابوس، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 161.

مهمتين من حيث قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية مقارنة بأسواق العالم الأخرى، وطموح الصين في إعادة طريق الحرير الجديد الذي يعبر أرضيها إلى طاجكستان وشمالي إيران إلى العراق وسوريا وتركيا، وهذا ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى أسواق المنطقة العربية لاسيما الثرية منها، كما تُعدُّ المبيعات العسكرية الصينية جزءاً من قوة جذب في السوق العربي، إذ تحتلُّ الصين المرتبة الرابعة عالمياً في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة.

إحياء طريق الحرير:

شهدت السنوات الأخيرة زيادةَ أهمية القنوات المائية والطرق البرية كأحد أهم عناصر التنافس الإقليمي والدولي، إذ يحاول العديد من الدول تشكيل ممرات وطرق خاصة بها تتحكم فيها، بذلك برزت مؤخراً مشاريع لطرق جديدة وإعادة إحياء لطرق قديمة سواء بحرية أم برية[37].

قام الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بطرح استراتيجية لتطوير الاقتصاد الصيني في عام 2013 تحت شعار (حزام واحد طريق واحد)[*] والتي عرفت باسم (طريق الحرير)، إذ تعدُّ مبادرة مشروع الصين الأول الذي تسعى الصين اليه لرسم استراتيجية تربط من خلالها قارة آسيا بأفريقيا وأوروبا[38]، وبذلك يمكن للصين من تقوية نفوذها الدبلوماسي في آسيا وإفريقيا وأوروبا، ما يعوضها عن الضغط الجيوسياسي الذي تواجهه في شرق آسيا من الولايات المتحدة واليابان، وقد يتّخذ المشروع أهمية أكبر للصين التي ما زالت تعتمد على الصادرات رغم سنين من محاولات إعادة التوازن لاقتصادها بتوجيهه أكثر نحو الاستهلاك الداخلي، والسبب هو التوتر الذي يلوح في الأفق مع الولايات المتحدة[39].

(37) عبد المحسن سلامة، الممرات البديلة لم تصمد في وجه القناة، جريدة الاهـرام، مؤسسة الاهـرام، القاهرة، العدد (48090)، 2018، متاح على الموقع: "http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/665050.aspx".

(38) المصدر نفسه.

(39) دلال العكيلي، طريق الحرير: كيف سيغير مسار التجارة العالمية، تقارير اقتصادية، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، 2017. متاح على الموقع: "https://annabaa.org/arabic/economicreports/10521".

(*) يرجع تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني ق. م، وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وكان هذا الطريق مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية، ولقد ساهم هذا الطريق في نقل المعارف والثقافات بين الحضارات المختلفة، فانتقلت عبرها الديانات والفلسفات والفنون، كما ظل طريق الحرير يؤدي دوراً مهماً في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي يمر عبرها حتى القرن السادس عشر الميلادي، وسيمر هذا الطريق بأكثر من 100 دولة يشمل 63% من سكان العالم، و29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات، وكذلك يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط، وسيتركز الحزام الاقتصادي وفق هذه المبادرة على ثلاثة خطوط رئيسة، الأول: يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا، والثاني: يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، والثالث: يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي، وبذلك رسمت هذه المبادرة مجالات رئيسة للتعاون الدولي في بناء الحزام والطريق، منها إنشاء شبكات البنية التحتية التي تربط بين شتى المناطق التي يمر بها الطريق والتي وقع أغلبها على المعاهدة، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد في المناطق المسدودة، وبناء المنشآت الأساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي وسلامته، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، فضلاً عن توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى مجازاً بـ (طريق الحرير المعلوماتية). المصدر: نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره.

إن مشروع طريق الحرير سيساهم في تغيير المشهد الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط نحو الاستقرار والأمن ولا سيما لدول الخليج في تنشيط اقتصاده والبالغ حجمه 1,6 تريليون دولار، مما يعني استمرارها في تحقيق أهداف تنموية مستدامة، إلى جانب كل من مصر والسودان والأردن الذين يرتبطون بالطريق جغرافياً أولاً وبدول الخليج ثانياً كحلفاء استراتيجيين، وبذلك يتيح مشروع طريق الحرير لدول المنطقة الفرصة لتكوين وحدة مصيرية مشتركة يكون الرابط الأهم فيها هو المصالح التنموية المشتركة، فقد سعت الدول في ان تكون أعضاء مؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار الممول للمبادرة، وعملت على إحلال الأمن المطلوب من خلال القضاء على المنظمات الإرهابية ومموليها في المنطقة، وكذلك إعادة النظر في السياسات العامة للوصول إلى مبدأ الكسب المشترك بدلاً من المعادلة الصفرية، وتبني مواقف سياسة مشتركة تعمل على تعزيز التعاون والتنمية المستدامة وإحلال السلام[40].

(40) نهلة محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 167. للمزيد ينظر: محمود ادريس الصيني، مؤتمر آفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، 2017)، ص ص 14ـ16.

الخاتمــة

يتّضح مما تقدم ان منطقة الخليج تحظى بأهمية جيواستراتيجية متزايدة في الحسابات الصينية، والتي تمكن في حجم مخزوناتها النفطية وموقعها المهم، مما يجعل الاهتمام في هذه المنطقة خياراً استراتيجياً بالنسبة اليها، في ظل تزايد التوجهات الدولية والاقليمية لهذه المنطقة، لاسيما بعد موجة التغيير التي اصابت منطقة الشرق الأوسط، وزيادة الانخراط الصيني في حجم الاستثمارات في المنطقة وتأمين حاجاتها من الطاقة، فضلاً عن تامين ممرات الطاقة المهمة لها وربط مناطق العالم بعضها ببعض، اي منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي، وصعود دورها في القضايا العالمية وتصوراتها الاستراتيجية لشكل النظام الدولي الجديد.

العلاقات الإيرانيَّة الخليجيَّة.. دراسة في معضلة الأمن

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم*
باحث وأكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

المُقدِمــة

تُعدُّ العلاقات الإيرانية الخليجية من أعقد أنواع العلاقات فيما بين الدول، وتتداخل في تلك العلاقات الكثير من التأثيرات أو المؤثرات التاريخية والسياسية، وتؤدي العوامل الدولية دوراً لا يستهان به في التأثير في تلك العلاقات وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها وليس مصالح الدول المعنية، وأي تحسن في تلك العلاقات يرافقه ويتزامن معه سلوكُ قُوى دولية تُجاه تعكير صفو تلك العلاقات، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في منطقة الخليج منطقة نفوذ خاصة بها، يترافق مع هذا ان بلدان الخليج العربية بصيغة البلدان فرادى أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنسجم غالباً مع الرؤية الأمريكية في تحديد شكل وطبيعة علاقاتها مع إيران.

وتُعدّ أيّ تفاهمات أمريكية مع إيران بمثابة ابتعاد أو تأثير في بلدان الخليج لصالح إيران، وهو ما بدا واضحاً إبان مدة حكم الرئيس الأمريكي أوباما، التي تمّ التوصل خلالها إلى صيغة تفاهم لبرنامج إيران النووي، وهو ما عدّته بلدان الخليج العربية مؤثراً في أمنها لصالح إيران.

وبذلك فإن العلاقات الإيرانية الخليجية ستبقى رهينة سوء الفهم والتشكيك المتبادل بين أطراف العلاقة ويكون البُعد الأمني في تلك العلاقات هو الأبرز والأكثر وضوحاً، وهو ما سنحاول أن نوضّحه في هذا البحث بمحورين رئيسين.

المحور الأول:
العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة في الطبيعة والمحددات

أولا: طبيعة العلاقات

أصبحت الثورة الإسلامية في إيران – منذ قيامها حتى هذه اللحظة – شغل العالم بعامة، والدول الإسلامية والعربية بخاصة، وكثرت الكتابات عنها من مؤيديها ومخالفيها على السواء[1]. وكذلك بالنسبة الى علاقاتها الدولية عامة وعلاقاتها مع بلدان الخليج على وجه الخصوص، وتبعاً لذلك إتّصف تاريخ العلاقات الإيرانية – الخليجية بالشد والجذب تارة، ومحاولة الحوار والمهادنة تارة أخرى. والعلاقات الإيرانية الامريكية تتصف بالتوتر منذ قيام الثورة الإيرانية، والتي تنعكس على العلاقات الخليجية الإيرانية.

(1) دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، ط2، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، 1985، ص 6.

ظنت دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية الإيرانية، أن الخلاص يكمن في تجمع يحفظ لهذه الكيانات وجودها واستقلالها وسيادتها فتولّد مجلس التعاون الخليجي. لكن دول الخليج وقعت في الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية عند تأسيس جامعة الدول العربية. وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار/ مايو من عام 1981، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من (طموحات إيران ما بعد الثورة) في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة» إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلا في الخليج، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة أنذاك[2].

(2) محمد بحري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية – الايرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الخميس 8 تشرين الاول 2015.

ولكن الخطأ المشترك هو محاولة الانصهار في منظومة دولية لمواجهة عدو مشترك قبل أن يتم استكمال بناء الدولة المنفردة، ولذا بات مفهوم السيادة قضية تستعصي على فهم الدول العربية والخليجية على حد سواء. تشتت العرب ولم يتفقوا على عدو واحد، كما تفرقت دول الخليج في اتخاذ موقف موحد في الأزمات.

عاشت دول الخليج تحت قبة مجلس التعاون الخليجي أكثر من ثلاثة عقود كيانا جميلا مستظلة بالنفط والغاز وحققت مداخيل فلكية عالية ونقلت مجتمعاتها إلى شيء من العصرنة، لكنها مازالت تعاني من إشكالية التفريق بين ممارسة القبيلة والدولة، وساعدتها على ذلك سياسة "البترودولار" في الداخل والخارج.

يعتري العلاقاتِ الخليجيةَ الإيرانية قدرٌ كبيرٌ من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أم على المستوى الجماعي

التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحّدة تُجاه إيران، فالدول الخليجية بعضها تحكمه علاقة تنافر مع إيران، والبعض الآخر تحكمه علاقة تعاون معها والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور[3].

كذلك وقّعت إيران والكويت اتفاقاً في 3 شباط/ فبراير 1992 يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصنفات النفط الكويتية. وأعلن الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي (الاسبق)[4] في 23 كانون الثاني/ يناير 1992 أنه لا يستبعد ترتيبات أمنية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. كما قام وفد برئاسة عبد العزيز المساعيد رئيس المجلس الوطني الكويتي بزيارة إيران في 12 شباط/ فبراير 1992 لبحث افاق التعاون المشترك ومناقشة قضية الأسرى المحتجزين في العراق.

وكان وزير الدفاع الإيراني قد قام بزيارة لقطر في 29 كانون الاول/ ديسمبر 1991 حيث بحث مع المسؤولين وسائل تعزيز الأمن في منطقة الخليج، والتعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والبحث عن سياسات أفضل داخل منظمة أوبك، وجاءت الزيارة في أعقاب زيارة ولي عهد قطر[5] لإيران في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 والتي أسفرت عن توقيع خمس اتفاقيات للتعاون، احداها تتعلق بنقل المياه لقطر وإنشاء خط أنابيب بطول 800 كيلو متر.

وكان البلدان وقعا في تشرين الاول /أكتوبر 2015 اتفاقا أمنيا عسكريا تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، حيث التقى في تشرين الاول/ أكتوبر 2015 قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي مدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، أفضى اللقاء بينهما إلى توقيع اتفاقية تعاون لـ«حماية الحدود المشتركة» بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعا سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015، وشمل الاتفاق الأمني العسكري "إجراء تدريبات عسكرية مشتركة» أيضاً، مما جعل المراقبين يصفون تلك الاتفاقية خطوة على طريق انسحاب الدوحة من مجلس التعاون الخليجي، إذ رغم عضوية الدوحة في مجلس التعاون كانت رحبت باقتراح إيراني لإنشاء «منظمة دفاعية أمنية إقليمية»، وذلك خلال حكم محمود أحمدي نجاد وحضوره في اجتماع قمة مجلس التعاون[6].

وفي 8 شباط/ فبراير 1992 بحث هاشمي رفسنجاني مع وزير الدفاع الإماراتي الدور الإيراني في تقرير السلام في المنطقة[7].

(3) تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص 165.

(4) علي صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الدفاع، للمدة (1991ـ1994).

(5) حمد بن خليفة الامير السابق لقطر.)

6) مسعود الزاهد، تفاصيل العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وإيران، نقلاً عن الرابط:
https://www.alarabiya.net/ar/%D8%AA%/24/05/iran/2017

(7) امال السّبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906ـ1979، سلسلة عالم المعرفة، العدد (250)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، تشرين الاول/ اكتوبر 1999، ص ص 241ـ242.

تقوم العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، الخليجي والإيراني، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية. وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في المجالات كافة، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجال تصدير الغاز والكهرباء، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما هو عليه الآن إذا ما استثمرت الإمكانات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من الطرفين[8].

(8) تاج الدين جعفر الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

وتُعدُّ دولة قطر وسلطنة عُمان من الدول التي تؤيّد سياسة إيران أكثرَ من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وهما تشككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني[9].

(9) المصدر نفسه، ص 162.

وفي حقيقة الأمر فإن قطر قد سعت من ذلك كله في الماضي إلى تقوية دورها الإقليمية في المنطقة؛ فعملت على الاحتفاظ بعلاقات جيدة بين طرفي الأزمة في الخليج وهما إيران ودول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية، حتى تتمكن من لعب دور الوسيط بينهم وهو ما أكدته القيادة القطرية أكثر من مرة سواءاً في مجلس التعاون الخليجي أم في جامعة الدول العربية أم في الأمم المتحدة؛ إذ طالبت ببدء حوار بين دول الخليج وإيران بهدف حلّ الأزمة طويلة الأجل في المنطقة.

أما ما بعد المقاطعة، فإن قطر عملت على تعزيز علاقاتها السياسية ليس بإيران فقط وإنما بتركيا أيضاً، ما تفسره دول الخليج بسعي قطري إيراني لتأسيس نظام إقليمي جديد يغيّر من طبيعة التفاعلات في المنطقة ويهدّد بشدة الأمن الخليجي؛ ما قد يكون ورقة ضغط قطرية على دول الخليج لإجبارها على التراجع عن مطالبها الثلاثة عشر التي كان من بينها قطع العلاقات كاملة مع إيران، جدير بالذكر أيضاً أن قطر قد عملت على تسخير قدراتها الإعلامية الممثلة في قناة الجزيرة والمؤسسات الإعلامية التابعة لها في تقديم الدعم الإعلامي للنظام الإيراني في المنطقة، وقد وضح ذلك في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة؛ حيث تجاهلت الاحتجاجات الشعبية وقدمت نفسها كمتحدث باسم النظام الإيراني ونقلت وجهة نظره عبرها، ما يدلل على مدى تحسن العلاقات السياسية ما بين البلدين، إضافة إلى ذلك فإن

الرئيس الإيراني حسن روحاني كان قد تحدث في خطاب له ما قبل الأزمة في شهر تموز/ يوليو 2017 عن أن السياسة الإيرانية تقوم على مزيد من تعزيز العلاقات مع قطر في كل المجالات.

ومن ثم فإنه يمكن القول إن السبب الرئيس لقيام قطر بتعزيز العلاقات السياسية مع إيران يتمثل في الرغبة القطرية الدائمة في إثبات وجودها الإقليمي ولمواجهة الضغوط الخليجية، وامتلاك أداة سياسية متمثلة في تحالف إقليمي بينها وبين تركيا وإيران بهدف دفع دول المقاطعة للتراجع عن قراراتها بخصوص المقاطعة، أما بالنسبة لإيران، فإنها رأت في المقاطعة الخليجية فرصة ذهبية لاستقطاب قطر إلى صفها في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي تواجهها، فيمكن أن تستخدم قطر كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية القاضية بتفكيك دول الخليج لنشر نفوذها في تلك المنطقة الحيوية عبر نموذج تصدير الثورة الذي تبنته منذ الثورة الإيرانية عام 1979، خاصة أن قطر لا تزال في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، إلى جانب ذلك فإن إيران قد وجدت أرضاً جديدة يمكن لقواتها أن تتدرب فيها ومع قوات نظامية ذات تسليح أمريكي، ما يزيد من خبرة هذه القوات في الحروب مع الجيوش النظامية تحسباً لاحتمال دخول إيران في حرب مع إسرائيل أو السعودية أو حليفتهما الولايات المتحدة[10].

(10) احمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية – الايرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 14 اب/ اغسطس 2018.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 قرأت دول الخليج الاحتلال بشكل خاطئ فيه الكثير من السذاجة والاستكبار، لكنها استيقظت في عام 2011 على أصوات ثورات الربيع العربي وسقوط أربعة أنظمة في أشهر قليلة، عندها استشعرت الخطر، فلم تبحث عن مصدره وأسبابه جيدا، لكنها تذكرت جارتها الكبرى إيران فارتكبت دول الخليج ثالث أخطائها بأن استعدت إيران.

تبعت دول الخليج الرؤية الأميركية بسذاجة ودون أدنى تفكير قبل وخلال وبعد احتلال العراق ولم تفكر، ولو قليلا، في المعطيات الاستراتيجية والجيوسياسية في تكوين علاقة خاصة ومميزة مع إيران، كما لم تتمكن من الانعتاق عن التعليمات الأميركية ورفض الحصار والمقاطعة لإيران كما سبق أن فعلت دول أميركا اللاتينية[11].

(11) طراد بن سعيد العمري، إيران ودول الخليج.. ماذا بعد، جريدة العرب (اللندنية)، الخميس 2016/1/21

وبلحاظ أن ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، فضلاً عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى الخلل. ومن ثم، كانت المواجهة ضرورية مع كل هذه التداعيات، تفادياً لحدوث حرب

خليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهضة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة.

وتُعد الاثارة لأزمة البرنامج النووي الإيراني كمحاولة استباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب في ظل تهديدات أمريكية وإسرائيلية متصاعدة، وذلك من خلال اقتراحات واضحة ومحددة على لسان «عبد الرحمن العطية» الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، من بينها السعي للتوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون في شأن اخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية.

لكن رغم أهمية هذا الموقف الخليجي فإنه لا يعبر عن شروط أو املاءات أمريكية مباشرة بقدر ما يعبر أيضاً عن الواقع الحقيقي للخلافات المتراكمة بين إيران ودول المجلس. كما أنه لا يعكس توافقاً كاملاً بين الدول الأعضاء في المجلس. هناك قناعات عامة وهناك تباينات في درجة الشعور بالخطر الإيراني، ومن ثم الاستجابة للضغوط الأمريكية[12].

ويعتمد السلام والاستقرار في المنطقة على الكيفية التي سيحل بها النزاع حول برنامج إيران النووي، حيث تتمسك إيران بأن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية ومدنية، لكن الدول الغربية واسرائيل تتهم طهران بتطوير قنابل نووية.

ان حالة الفتور بين الغرب وإيران هي مصدر توتر وقلق لدول الخليج بسبب القرب الجغرافي لإيران من منطقة الخليج[13].

وتذهب الآثار المترتبة على الاتفاق النووي لكلّ من إيران وجيرانها إلى ما هو أبعد من منع تطوير قنبلة نووية إيرانية. بدلاً من ذلك، يقدم الاتفاق فرصة غير مسبوقة منذ الثورة الإيرانية لنقلة نوعية في مفهوم ومضمون العلاقات الإيرانية العربية لحلّ صراعات إقليمية لا تهدد شبه الجزيرة العربية فحسب، بل الأمن العالمي ككلّ.

وجهة النظر الأمريكية بحسب مارتن اندك تكمن في «تنسيق قدرات حلفائنا الإقليميين في إطار عمل أمني إقليمي من شأنه أن يضمن جهود مستدامة تتقاسمها كافة الأطراف كافة. إن الولايات المتحدة محظوظة بشركاء إقليميين قادرين في إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية والدول العربية السنية يتشاركون المصلحة نفسها. صحيح أن لكل منهم منظوراً استراتيجياً خاصاً، إلا أن ثمة استعداداً جديداً في المنطقة للعمل معاً، مع تحسين تركيا ودول الخليج ومصر تعاونِها مع إسرائيل على سبيل المثال. حان الوقت لاختبار استعداد حلفائنا لتحقيق ترتيب أمني إقليمي يسمح لنا بتنسيق جهودنا ضد إيران بفعالية أكبر»[14].

[12] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 86.

(13) خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة – قطر، 2013، ص 117.

(14) مارتن إنديك، « استراتيجية من 6 عناصر للتصدي لهيمنة ايران في المنطقة، مركز بروكنغز، الاربعاء 20 اذار/ مارس 2017.

ثانيًا: محدداتُ العلاقاتِ الخليجيَّة-الإيرانيَّة

ثمة مجموعةٌ من المحددات والمعطيات، الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي مقدمتها[15]:

(15) محمد بحري عيد، مصدر سبق ذكره.

1 - الموقع الجغرافي: إذ تُعدُّ إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج، إذ تمتلك سواحلَ مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي. وقد ساهم هذا القربُ الجغرافيُّ في إثارة عدد من المشكلات بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بالحدود البحرية وما تحتويه من ثروات طبيعية ولاسيما النفط والغاز.

2 - وتُعدُّ النزاعات المرتبطة بحقل «الدرة» النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين كل من السعودية، والكويت، وإيران، مثالاً ذا دلالةٍ في هذا السياق.

3 - الإمتدادات السكانية والإجتماعية: فقد ساعد الجوارُ الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سهولة التنقل والتواصل بين ضفتي الخليج، ومن ثَمَّ أصبحت هناك امتدادات ديمغرافية وروابط اجتماعية بين الجانبين؛ إذ يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في البحرين، والكويت، والإمارات، على سبيل المثال.

4 - الروابط التجارية والاقتصادية: تُعدُّ إيران شريكاً تجاريّاً مهمّاً -وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول- لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، تُعدُّ الإمارات شريكاً اقتصاديّاً لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو 8 آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطةً تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو 31% من إجمالي الواردات الإيرانية لعام 2011؛ إذ أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب 11% من إجمالي صادراتها.

5 - الروابط المعنوية «المذهبية»: والتي تتمثل في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران بعدّها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم.

هناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الخليجية الإيرانية تتراوح من الصراع إلى التهدئة، ولكنَّها في حقيقيتها متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، تقع على طرفي نقيض، وتتمثل فيما يلي[16]:

- **السيناريو الأول،** هو سيناريو صراعي بالأساس، في حالة استمرار روحاني على نهج أحمدي نجاد. وفي ظل هذا السيناريو ستدخل إيران في مواجهة مع الدول العربية وليس الخليجية فقط.

- **السيناريو الثاني:** تعاوني وتوافقي، ومن خلاله سيكون هناك علاقات جيدة بين الطرفين عن طريق إيجاد حلول واقعية لكل المشاكل العالقة بينهما، كما حدث في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي. وفي ظل هذا السيناريو ستوقف طهران مساعداتها لبعض القوى في الخليج، وتهدئة الأقلية الشيعية في البلدان الخليجية، مع محاولة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث عبر التحكيم الدولي أو أي حل آخر يرضي الطرفين، وإنهاء الأزمة السورية عبر وقف طهران دعمها لنظام الأسد.

وفي ظل هذا السيناريو سيحدث تبادلٌ تجاريٌّ واقتصادي واستثماري بين بلدان الخليج وطهران؛ مما سيؤدي إلى معالجة المشكلة الاقتصادية الإيرانية، وربما ستقوم دول الخليج بمحاولة رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران إذا استطاعت أن تقدم المزيد من التنازلات في برنامجها النووي.

- أما السيناريو الثالث، فهو وسطي يقع بين السيناريوهين السابقين، فقد يكون تعاونياً تارة وصراعياً تارة أخرى. وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على الشك والريبة، وتميل إلى التهدئة في أغلب الأحيان.

(16) يسري العزباوي، من الجفاء إلى التهدئة سيناريوهات متقلبة للعلاقات الخليجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، الاحد 29 كانون الاول/ ديسمبر 2013.

المحور الثاني:
مُعضِلَةُ الأمنِ في الخليج تَعارُضُ الرؤى

إن أحد أهم تعريفات مُشكلة أمن الخليج، يؤكِّد أن ذلك الخليج المهدّد، في واقع الأمر هو منطقة الخليج العربي، التي تضمُّ دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست والتي تتمتع بموقع إستراتيجي واحتياطيات نفطية وفوائض مالية واستثمارات كُبرى، مع عدم قُدرة دوَلها على حمايتها بقُدراتها الخاصة، في مواجهة عِملاقين إقليميين مُجاورين، هما إيران وعراق ما قبل انهيار نظام صدّام حسين[17].

(17) أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية، نقلاً عن الرابط https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%85%D9%86_86.

لكنَّ العراق وإيران، لم يمثّلا فقط مجرد قِـوى إقليمية تُـهدّد أمن وموارد وتماسك الدّول الست، رغم أنهما كانتا تفعلان ذلك طوال الوقت. فقد كانتا أيضا تتصارعان بعُـنف أدّى إلى سقوط أكثر من 750 ألف قتيل خلال حرب الثمانينات، كما كانتا تتعرّضان للاستهداف والتهديد من جانب القِـوى الكبرى الموجودة في الخليج، وقد انهارت إحداهما بالفعل تحت وطأة حربين كبيرتين عامي 1991 و2003[18].

(18) المصدر نفسه

ولقد قامت إستراتيجيات دُول الخليج العربية في التعامل مع الطرفين، على مبدأين شهيرين، هما توازُن القِـوى في الخليج والتحالفات الدفاعية مع الأطراف الدولية، وأدّى هذا الوضع إلى تدويل كامل لأمن الخليج عبر سلسلة من الاتفاقات الدفاعية، التي أبرمتها السعودية (1945) والبحرين (1971-1991) وعُـمان (1980) والكويت (1987) وقطر (1992) والإمارات (1994) مع الولايات المتحدة[19].

(19) المصدر نفسه

أولاً: الإدراك الإيراني لأمن الخليج

لا توجد مشكلة كبيرة في إدراك الكيفية التي ترى بها إيران أو تتمنى أن ترى بها، أمن الخليج. فهي تعتقد ببساطة أنه – بصرف النظر عن مشكلة الاسم - خليج فارسي، لكن لأن لديها قدرا من الواقعية، يتيح لها إدراك أن التعامل مع الخليج كمنطقة نفوذ، لم يعُدْ ممكنا، يتم عادة تبنّـي صيغة أن أمن الخليج مسؤولية الخليجيين، ولأن تلك الصيغة أيضا لم تعدْ أكثر من عبارة إنشائية ملغَـمة غير قابلة للتطبيق، بالنظر إلى ما هو قائم على الأرض، تحوّل أمن الخليج إلى «عدم أمن»، يستعصي على الترتيب، وِفقا لرؤية أي من أطرافه، وأولها إيران[20].

(20) أمـن الخليج بين رؤيـة إيرانية وتـصـورات عـربية وتـحـالفـات دولـية، مصدر سبق ذكره

وتُعدُّ قضيةُ أمن الخليج من أهم القضايا المؤثرة على العلاقات بين الجانبين حتى الآن، وذلك لاختلاف تصور كل من إيران ودول المجلس لأمن الخليج، انطلاقاً من أن لكل منهما مصالحه الخاصة، فدول مجلس التعاون ترى في وجود القوات الأجنبية والعربية التي كانت أثناء تحرير الكويت أمناً لها، في حين ترفض إيران هذا الوجود وتعدّه تهديداً لأمنها، وهذا ما أكده الخطاب السياسي الإيراني أثناء أزمة الخليج الثانية في آب/ اغسطس 1990: أن الأزمة أثبتت غيابَ نظام حقيقي لأمن الخليج يمكن أن يكون كفيلاً بردع أية دولة تعتدي على دولة أخرى، ويعني في الوقت ذاته عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة، وتكرر هذا المعنى في تصريح النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني أنذاك (محمد علي بشارتي) الذي طلب لإيران دوراً خاصاً في أمن الخليج، مؤكداً أن أمنه (أي أمن الخليج) هو مسؤولية الدول المطلة عليه[21].

(21) عرفات علي جرغون، العلاقات الايرانية الخليجية: الصراع.. الانفراج.. التوتر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 161.

وقد أبدت إيران استياءها من التجاهل المُتعمّد لأي دور إيراني يخصُّ أمن الخليج، والذي قامت به دول الخليج عبر تشاورها وتنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد إيران عن الترتيبات الأمنية كافة التي أقامتها مع الغرب، ولا ريب في أن التعمّد في إقصاء إيران من الجانب الأمني، إنما يعود إلى الهواجس السياسية والعسكرية المعززة بالتجارب السابقة. إذ تشعر دول الخليج بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي خليجي – إيراني، ومما زاد هذا الادراك هو تعظيم إيران لقوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية[22].

تعتقد إيران اعتقادا راسخاً بأن حوض (الخليج) الذي تتشاطأ هي وشقيقاتها الدول العربية المطلّة عليه، هو قبل كل شيء (خليج) مُغلَّق حسب القوانين والأعراف الدولية المعتبرة، لاسيما ما أكده ورسّخه تقريرُ (لجنة أولف بالمة) الصادر عن الامم المتحدة في عام 1983 ما يعني أن لا أحدَ من غير الدول المتشاطئة عليه يملك أي حق فيه، وأن نشاطاً يمارس عليه من خارج المنطقة أياً كان شكله أو نوعه لا بد أن يحظى بقبول عموم أو إجماع الدول المتشاطئة[23].

وتأسيساً على ذلك، فإن إيران ترفض تدخُّل أي دولة من خارج الدول الخليجية في قضية أمن الخليج[24].

وعليه فقد رأت إيران في التغلغل والنفوذ الاجنبي في الخليج، على أنه قيود تترتب على السياسة الإيرانية وتحدٌّ من حركتها الخارجية، وإن هذا النفوذ إنما هو موجّه لها بشكل مباشر ولا سيما في ظل العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية وينذر بمواجهة مباشرة معها[25].

وتبعاً لذلك فالتصور الاولي لدى طهران حول نظام أمن إقليمي في الخليج قد يكون على الشكل التالي[26]:

1 - إن الأمن القومي لكل بلد من البلدان المتشاطئة على هذا الحوض الخليجي لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلاً عن الأمن القومي للدول الأخرى المتشاطئة معه.

2 - إن الصيغة الأولية للتوفيق بين الرؤى المتباينة للدول المتشاطئة هي عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة تحفظ لكل طرف حقوقه وخصوصياته والجزء الخاص من أمنه.

(22) محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص ص 50ـ51.

(23) محمد صادق الحسيني، « الخليج « بحيرة مغلقة والأمن الإقليمي مسؤولية الدول المتشاطئة عليه، مجلة اراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط/ فبراير 2008، ص ص 37ـ38.

(24) عرفات علي جرغون، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(25) طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 51.

(26) محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 38.

3 - إن الصيغة المُثلى للدفاع عن الأمن القومي لكل دولة على حدة في ظل الفوضى الأجنبية المفروضة على الحوض والإقليم تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء، وتالياً دفاع مشترك إن أمكن.

4 - إبقاء الحوار مفتوحاً للتشاور الدائم حول الصيغة المثلى لتحقيق مقولة الأمن الإقليمي المشترك.

5 - إمتناع الدول المتشاطئة عن عقد أي اتفاقيات أمنية مع أي طرف كان من خارج الإقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي من البلدان المتشاطئة أو استخدام أراضيها أو مياهها الإقليمية أو سمائها منطلقاً للحرب أو العدوان على الدول الأخرى الجارة.

6 - إجراء مراجعة جديَّة لكل الوقائع والأحداث والاتفاقيات والتوافقات التي كانت أو لا تزال تتحكم في حياة هذا الحوض الخليجي بعدّه خليجاً مفتوحاً يحق فيه للدول العظمى أن تفعل فيه ما تريد بحجة أو ذريعة المصالح الحيوية لدولها.

يمكن إجمال الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج، من خلال الأبعاد الاتية[27]:

1 - إن مسألة الأمن في الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بدَّ أن تدخل إيران طرفاً فيه.

2 - ضرورة إبعاد القوى الخارجية والأجنبية عن قضايا الأمن في الخليج.

3 - إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وإذا تمَّت الموافقة على هذا الاقتراح، فإنه يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا بعدّها أكبر قوة إقليمية.

4 - تنظر إيرانُ إلى مياه الخليج منفذاً مهمَّاً حيوياً للتجارة العابرة التي تشارك فيها، لذا فإنها تسعى لجعل الدفاع عن مياه الخليج واجهة لمطالبها في ممارسة دور أكثر حيوية وفعالية.

فإيران ترى أن مسؤولية أمن الخليج يجب أن تكون خليجية، وما تعرضه ببساطة، هو أن يتمَّ إبعاد القوى الدولية «الأجنبية» الموجودة عسكرياً في الخليج[28].

عليه فإنَّ إيران عبّرت عن صياغتها لعناصر الأمن الإقليمي الخليجي على النحو الآتي[29]:

(27) أحمد الباز، الثورة والحرب: تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص ص 133 134ـ.

(28) أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية، مصدر سبق ذكره.

(29) عرفات علي جرغون، مصدر سبق ذكره، ص 164.

1 - رفض أي تغيير في الحدود السياسية فيما بينها وبين الدول الخليجية، خصوصاً إذا كان مثل هذا التغيير ينتج عنه إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من أهمية إيران الإستراتيجية.

2 - رفض الوجود الأجنبي في الخليج.

3 - تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول إقليم الخليج هي أنسب الصيغ للحفاظ على الأمن الإقليمي، وهو الإطار الأنسب لتنظيم العلاقات (الإيرانية – الخليجية).

ثانيًا: الرؤية الخليجيَّة لأمن الخليج

إنطلاقاً من التوترات وحالة عدم الإستقرار التي شهدتها منطقةُ الخليج خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قناعةٌ مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بالوسائل كافة بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تتحدد رؤيةُ دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل[30]:

البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تمَّ توقيعُها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991.

البديل الثاني: ويتمثّل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج.

البديل الثالث: تضاءل الاعتماد عليه وهو إعلان دمشق[31] بعدّه خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنَّه يظل قائماً.

ثالثًا: الرؤية الأمريكيَّة للأمن في الخليج

لقد ساهمت عواملُ كثيرةٌ في أن تتبوأ إيران مكانتَها في الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وفي مقدمتها الموقع الإستراتيجي والكثافة السكانية العالية والقوة الاقتصادية المتنامية والقوة العسكرية الضاربة المهيأة للتدخل العسكري ضد دول المنطقة، لذلك كله وصف «جوزيف سيسكو»[32] إيران بعدّها دولة مؤهلة لأن تؤدي

(30) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 – 2011، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2014، ص ص 69 70ـ.

(31) تبلور الاعلان في اذار/ مارس 1991 وضم كلاً من مصر وسوريا بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، عارضت ايران مشاركة دول عربية من خارج الخليج في ترتيبات أمن الخليج.
ينظر محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، 2006، ص 129.
كذلك، محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 104.

(32) دبلوماسيا أمريكيا مهما في وزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة هنري كسنجر و كان من كبار المفاوضين بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط عمل كدبلوماسي في وزارة الخارجية لمدة خمس مدد رئاسية تخللها عدد كبير من الأزمات.

دوراً رئيساً لتأمين الاستقرار في الخليج وتأمين تدفق النفط إلى البلاد المستهلكة[33].

وترى أمريكا أن أمن الخليج وحمايته من الخطر يقعان ضمن محاصرة إيران وعزلها عن المنطقة وإيقاف التعامل معها. كما إن المساعدات الأمريكية لدول الخليج في التشريعات والتعاليم الديمقراطية والحماية العسكرية، كما حدث مع بعض دول آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، هي المدخل السليم من وجهة النظر الأمريكيَّة لخليج آمن مستقر وخالٍ من التهديدات. كما إن الرؤية الأمريكيَّة ترى أن مملكة البحرين مركز تجمع لواء البحرية الخامس وسلطنة عُمان مركز قوات الدلتا وقطر مركز قاعدة القوات الجوية التي تسيطر على سماء العراق وغيرها من المناطق والدول الحليفة في منطقة الشرق الأوسط هي نوع من الدعم لدول الخليج لجعلها آمنة من أي هجوم إيراني، بل إن الرؤية الأمريكية تطالب بزيادة عدد القوات والقواعد وتقديم كل أشكال الدعم اللوجستي لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الأمريكية في المنطقة[34].

ثلاثُ قِممٍ[35] عقدها الرئيس الأميركي دونالد ترمب خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في مايو/أيار 2017 مع الحلفاء السعوديين والخليجيين ومع قادة عرب ومسلمين، واختتمت هذه القمم بتأكيد تنسيق الجهود لمواجهة التطرف وعزل إيران.

إحتضنتِ الرياضُ يوم 20 مايو/أيار 2017 قمةً بين ترمب والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، جرى خلالها بحثُ العلاقات بين البلدين والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والعالم، والجهود المبذولة لاستقرار وأمن المنطقة.

ووقَّع الملك سلمان وترمب إعلان رؤية إستراتيجية سعودية أميركية مشتركة نصَّ على «رسم مسار مجدد نحو شرق أوسط ينعم بالسلام وبسمات العمل الإقليمي والعالمي في القرن الـ 21».

وخلال هذه القمة السعودية الأميركية وقَّع الملك سلمان وترمب عدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاعي وتجاري بقيمة 460 مليار دولار، في ما قال وزير التجارة السعودي ماجد القصبي إن بلاده منحت تراخيص للاستثمار بالمملكة لـ 23 من كبرى الشركات الأميركية.

وقالت مراسلة الجزيرة: إن السعودية والولايات المتحدة وقعتا اتفاقيات دفاعية

(33) جلال مظلوم & ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الاكاديمية، الجيزة – مصر، 2011، ص 30.

(34) عبد الفتاح طوقان، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة اراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط/ فبراير 2008، ص 40.

(35) ترمب بالسعودية: 460 مليار دولار وثلاث قمم نقلاً عن: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events /2017/ 5/21/ %D8%A

بقيمة 460 مليار دولار، منها 110 مليارات قيمة صفقات عسكرية سابقة، وستسلّم بموجبها واشنطن أسلحة على الفور للجانب السعودي، بالإضافة إلى صفقات تعاون دفاعي بقيمة 350 مليارا على مدى عشر سنوات.

كما وقَّع الملك سلمان والرئيس ترمب بيان الرؤية المشتركة للبلدين، ولم يكشف عن تفاصيل هذه الرؤية.

وقال مراسل الجزيرة بالرياض إن الاتفاقات الموقَّعة غير مسبوقة في تاريخ البلدين، وهي تؤشر إلى عودة الدفء بوتيرة متسارعة في العلاقات السعودية الأميركية، وذلك بعد مدة وصفت بالفاترة بين السعودية والإدارة الأميركية في آخر مدة الرئيس السابق باراك أوباما.

وبتزامن مع لقاء الملك سلمان وترمب، عُقِدَ في الرياض المنتدى الاقتصادي الأميركي السعودي للرؤساء التنفيذيين، بحضور أكبر تسعين شركة أميركية وسعودية، وشهد المنتدى تأسيس شركة «ريثيون العربية» بشراكة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية، وريثيون الأميركية لتطوير أنظمة الدفاع الجوي والأسلحة الذكية في السعودية.

الخاتمــة:

لم يكن أن استفادت بلدان الخليج من الفرص السانحة لصيانة أمنها بالتعاون مع دول الإقليم وظلت معتمدة في توفير الأمن على القوى الدولية، وانعكس ذلك على الإقليم في حالة مستدامة من عدم الاستقرار، وألقى بظلاله على العلاقات البينية لاسيما مع إيران، وإذا كانت الخشية تكمنُ في نهج الثورة الإسلامية في إيران، فإنَّ احتماء بلدان الخليج بالمظلة الأمنية الأجنبية كان قد سبق قيام الثورة في الجمهورية الإسلامية في عام 1979.

وتبعاً لما لاحظناه في البحث فإن الأمن في الخليج مترافقاً مع الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إن لم يكن على وفق ترتيبات دول الإقليم نفسها، وأثبتت التجارب أن الاستقواء بالخارج، والمقصود هنا القوى الأجنبية وتحديداً منها الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يحقّق الأمن إلا وفق شروطها ومصالحها، إذ من غير المتصور أن توفّر المظلة الأمنية بدون كلف باهظة سواءاً باستنزاف الثروات أم بافتعال الأزمات بين دول الإقليم ولاسيما مع إيران وتصويرها بأنها الخطر المُهدِّد لاستقرار الإقليم من أجل إبقاء بلدان الخليج العربية في حالة من عدم الاستقرار الأمني،

وربما يدفع هذا الأمرُ إلى المزيد من توتر العلاقات الخليجية الإيرانية دون النظر إلى مصالح دول الإقليم في تحقيق التعاون على المستويات كافة سواءاً العسكرية أم الإقتصادية.

وتبعاً لذلك سيبقى الأمن معضلة بالنسبة لدول الخليج على الرغم من كل ما تقدّمه للولايات المتحدة الأمريكية من أموال تنفق على شراء السلاح بدون تحقيق الأمن. لذلك نرى أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بفتح حوار جاد وصريح بين دول الإقليم دون إملاءات مسبقة، وعندها يمكن الحديث عن علاقات متطورة ومتوازنة وقائمة على تحقيق المصالح بين دول الإقليم.

الإرتدادات الهيراركية إتجاهات التماسك الخليجي المتعثر ومعادلة المصالح الإسرائيليَّة

د. فراس عباس هاشم*
باحث وآكاديمي من العراق

* دكتوراه علوم سياسيَّة /جامعة النهرين

المُقدِمــة

أشاعت التطورات المتسارعة في منطقة الخليج بعدم الاستقرار في المنطقة، إذ يتصل بعضها بتزايد التهديدات الأمنية، بالإضافة الى استمرار الازمة القطرية و الصراع في اليمن، وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة تركت تأثيراتها في طبيعة التفاعلات في الخليج، وشكّلت مؤشراً إلى معطيات جديدة في المنطقة، وبالتالي سعت بعض الدول الخليجية (السعودية، والامارات) أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع الازمات الحالية بالتزامن مع إعادة صياغة توجهاتها الإستراتيجية وتحمل أعباء مواجهة التحديات، إذ كانت التحركات السعودية بداية لإعلان مرحلة جديدة بتبني سياسة الاعتماد على الذات والعمل على تطوير البنى الاقتصادية والنهوض بالصناعات العسكرية، كاشفة عن تحالفات استراتيجية تعكس في مضمونها توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة ورؤيتها للمنطقة في ظل سياسة تقليل الإنخراط الأمريكي في قضايا المنطقة. ومن هنا ستكون المصالح الإسرائيلية معرضة للتهديد في حاله استمرار التفاعلات بشكل لا يعكس رغبتها في ظل تطورات الواقع، وبالتالي قد تدفع الطرفين السعودي والإسرائيلي لإعادة ترتيب الوضع في خطوة عدّها البعضُ ضرورية لإعادة دمج اسرائيل ضمن المحيط العربي الإقليمي.

وبناءاً على ذلك جاءت **أهمية هذه الدراسة** محاولة تحديد مؤشرات ومجريات التحول في منطقة الخليج وتوجهات عمل الفواعل الإقليمية وتوافقاتها مع الواقع الجديد بهدف استيعاب مستجدات انماط المواجهة والتحديات المتصاعدة في المنطقة. ولأهمية هذا الموضوع. وبالتالي **تأتي الإشكالية** التي تنطلق منها الدراسة

«أثبت الواقع في منطقة الخليج عن وجود خلل واضح في بنية هيكلية عمل المنظومة الأمنية الخليجية وتفاعلاتها الإقليمية وكان أبرز ملامحها الازمة القطرية وما كشفته عن تحديات وجودية لها واصبحت القوى الإقليمية الفاعلة تدرك مدى انعكاس ذلك على مصالحها في المنطقة». وتنطلق الإجابة على هذه التساؤلات من خلال **فرضية مفادها** «ان استمرار حالة التوتر والاضطرابات في منطقة الخليج شكّلا مدخلاً موجّهاً لتصاعد التفاعلات الإقليمية عامة والخليجية على نحو الخصوص لاسيما بين الفواعل الإقليمية ذات المصالح الحيوية وبالتالي تفعيل خياراتها لمواجهة التحديات». أمّا **منهجية البحث** تفرض علينا تناولَ هذا الموضوع بإتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة طبيعة الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة عامة والخليج على وجه الخصوص. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم الانتقالات في منطقة الخليج على المستويات المختلفة بروز ظاهرة التحالفات. واتّساقا مع ما تقدّم سيتم **توزيع هيكلية** البحث إلى ثلاثة مباحث يشمل المقدمة. ويركّز المبحث الأول: تصاعد مظاهر التجاذبات الخليجية المأزومة وغياب فجوة المصداقية. أمَّا المبحث الثاني: فهندسة تحولات النطاق الخارجي كمقاربة محدثة لتوازن التهديد. فيما تناول المبحث الثالث: تأثير إتّساع التفاعلات الخليجية وانعكاسها على المصالح الإسرائيليَّة.

المبحث الأول:
تصاعدُ مظاهرِ التجاذباتِ الخليجيَّة المأزومةِ وغيابُ فجوةِ المصداقيَّة

ليس من المبالغة القول أنه عانت منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج التي شهدت احتجاجات في عام(2011)[1] من اضطرابات أمنية وسياسية واقتصادية على الرغم من مرور ثماني سنوات على اندلاعها، الأمر الذي جعلها محمَّلة بذكريات سلبية في الذاكرة الجمعية العربية، خاصة بالنسبة للدول التي عانت حروباً أهلية ممتدة كما في حالات (سوريا، وليبيا، واليمن) إذ لا يكون من قبيل المبالغة القول إنها تحوّلت إلى ذكرى سلبية لا يرغب أحد في تكرارها، بل وأفقدت الثقة في فاعلية الاحتجاجات بعدّها أداة للتغيير الإيجابي[2]. وهو ما كان قد أطلق عليه (جاي إستانديندنج-Guy Standing)(*)، غضب «**البريكاريا**» في كتابه المعنون (البريكاريا: الطبقة الخطرة الجديدة) (The Precariat the new dangerous class)،

(1) Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab_European Cooperation, Europe in Dialogue 2012, p,8.

(2) حسام ابراهيم، علي صلاح، احمد عاطف، (واخرون)، التقرير الاستراتيجي: حالة الاقليم التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 2019ـ، شادي عبد الوهاب، احمد عتمان (محرران)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد (1)، 2018، ص 26.

(*) استاذ بجامعة باث البريطانية.

والذي ينصَّ على المخاطر التي تمثلها هذه الطبقة الجديدة على مستقبل النظم السياسية الحاكمة في العديد من الدول، إذ أدَّت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتردية وفق العديد من الباحثين في علم الاجتماع إلى انسياق أعداد كبيرة من أفراد «**البريكاريا**» وراء مخاطر أخرى، ويفسّرها علماء الاجتماع «**نزعة العنف بشعورهم بالإحباط واليأس ورغبة في الانتقام لا من منظومة الحكم فحسب بل من الدولة التي لم تنجح في تأمين فرص عمل آمنة وغير هشة**»[3].

وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة أنتجت حركات التغيير ثلاثة أنماط اساسية من الفواعل الإقليمية: دول داعمة لهذه الاحتجاجات، ودول معترضة لها والتي دعمت في المقابل ما سُمي إعلامياً بالثورات المضادة، ودول نجحت في إبعاد نفسها عن هذه الاحتجاجات عبر متابعة بعض السياسات المحلية الإغرائية المهدِئة لغضب الجماهير في مقابل ممارسة دور الوسيط الدبلوماسي في دول اخرى شهدت هذه الاحتجاجات. لقد برز في هذه الأحداث نشاطٌ خارجيٌّ لافتٌ لبعض الفواعل الإقليمية على غرار تركيا، قطر السعودية، الإمارات وايران ومصر[4]. وعليه توجّهت السعودية في بناء تصوراتها حيال الاهتمام بالاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات الماثلة أمامها وخصوصا في منطقة الخليج في ظل حالة الإنكفاء التي أصابت بعض الفواعل الإقليمية والتراجع في سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا الإقليمية.

وعموما، تشير تطورات الواقع إلى أن وجهة نظر نظرية (نسيم طالب) الشهيرة حول «البجعة السوداء» (Black Swan)، هي الأقرب للصواب في تقدير ما يحدث في الشرق الأوسط حاليا (وفي مناطق كثيرة في العالم)، يدفع تُجاه محاولة البحث عن «بجعة بيضاء»، في ظل انتشار غير طبيعي لوقائع بلا قواعد، ولا منطق أحيانا[5]. وبالتوازي مع ذلك كان (طالب) يريد أن يلفت الانتباه إلى السيناريوهات الأقل احتمالاً لكنها الأكثر تأثيرا، وتحديدا التطورات التي يعتقد أنها مستحيلة الوقوع أو لا يمكن أن توجد، مثل البجع الأسود قبل أن تحدث بالفعل، أو إقليم كذلك، ويحذّر من أنه لا توجد دولة أو مؤسسة مثلا في حصانة منها، والتعديل الرئيس هنا هو أن ذلك لم يعُدْ نادرَ الحدوث على الإطلاق، بل ظهرت أسراب كاملة من الأحداث غير المتوقّعة على الساحة الدولية، لتطرح أسئلة مختلفة ترتبط بطبيعة كل حالة، بافتراض أن هناك سبباً لوقوع أي شيء، وأنه يمكن اكتشافه[6].وفي إطار التفاعلات المرتبطة بتطورات الواقع أصبح صانعو القرار يعتقدون أن مكسب طرف يمثّل خسارة لطرف آخر، وأصبحت المصالح شديدة الضيق تحكُمُ التنافسَ العاديَ

(3) يعرف (جاي إستاندينج) (البريكاريا) «بأنها طبقة وسطى، برزت من الانفتاح الذي عززته العولمة، تتألف من عدد كبير من الأشخاص غير المستقرين، الذين لا يمتلكون وظائف قارة. والملايين من الشباب المتعلمين المحبطين، غير الراضين عن أوضاعهم، والملايين من النساء اللواتي يشعرن بالظلم، والملايين من المصنفين ضمن فئة «المعوقين» والملايين من المهاجرين في جميع أنحاء العالم، والملايين من الذين يشعرون أن حقوقهم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية مهدورة، وأنهم أغلبية مقهورة. ومازالت هذه الطبقة اليوم في طور التكون، وهي مقسمة داخليا إلى عدة فئات غاضبة». البريكاريا.. الإحساس بظلم الحكومات يجمع بين مختلف المحتجين في العالم، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11219)، ص 6، (2019/1/5).

(4) جلال خشيب، جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية تجاه «بلدان الربيع العربي»، بحث منشور بصيغة pdf، على موقع إدراك للدراسات والاستشارات، ص 28. ضمن اعمال المؤتمر الدولي الرابع عن السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط المنظم من قبل معهد دراسات الشرق الاوسط بجامعة سكاريا في تركيا في الفترة (10ـ12/اكتوبر 2018)، 2018/12/21، شوهد بتاريخ 2018/12/30، في: idraksy.net/the_dialectic_of_values

(5) محمد عبد السلام، أرض الأزمات: البحث عن بجعة بيضاء في منطقة الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد (28)، 2018، ص 6. وللمزيد حل من المعلومات حول النظرية ينظر: نسيم طالب، البجعة السوداء: تداعيات الاحداث غير المتوقعة، ترجمة: حليم نسيب نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

(6) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 6.

بين الدول، وتوجّه الجميع إلى ما أسماه عماد أديب «اللعب على المكشوف»، فإنَّ هذا البُعد في العلاقات وصل إلى استخدام أساليب الإبتزاز الفج من دون أي «حسابات»[7].

(7) المرجع السابق، ص 7.

وفي ضوء ما سبق، من المرجّح أن توحي كلُ التصوّرات الاستراتيجية أنّ دول الخليج تقف اليوم أمام تحولات عميقة في ظل المؤشرات التي تفرض عليها تطوير استراتيجياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يُفرض عليها التغييرُ من قوى خارجية تحاول تغيير الأوضاع لصالحها من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو التأثير في القوى المجتمعية فيها والعمل على إحداث خلل في بنيتها[8]، وبالنظر إلى هذا التكوين الخيالي لفكرة تصوير الطابع الصراعي بين الأقطاب الخليجية وتمثيلاتها على الساحة الإقليمية، ارتباطاً بتصاعد عدم الاستقرار فيها،وأمام خيارات التقلبات التي ارتبطت بنشأة مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي دفع الى اندلاع بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، ازمة سياسية كانت الحدث الأول على ساحة المستجدات السياسية في المنطقة في عام(2017) وقد تعدَت تداعياتُها خارج حدود المنطقة دول الخليج لتشمل عدداً من الدول العربية وحتى الغربية[9]. هذه التغييرات كان لها انعكاساتها في توجهات السياسة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة القطرية.

(8) محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج: رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، 2012، ص 19.

(9) إسراء المفتاح، خليل بوهزاع، عمر الشهابي (واخرون)، الثابت والمتحول 2018: التنمية في هامش الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2018، ص 13.

وبشكل عام شكّلت الأزمة القطرية [10] النمطَ الأكثر نزوعاً للتمرد، ولعلَّ أكثرَ عبارةٍ تَرِدُ في البيانات القطرية حول الأزمة هي عبارة «السيادة «(Sovereignty) مما يعني انَ قطر تستشعر نزوعا سعوديا للهيمنة واحتكار القرار الخليجي، وبخاصة ان قطر تمكّنت من بناء سلسلة من العلاقات الدولية وإلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لتجنب التداعيات الاقتصادية السلبية المترتبة من الازمة الخليجية كما هو الحال مع أوروبا (كالموقف الألماني) والإقليمي (كالموقف التركي) لإرسال قوات لقاعدتها في قطر، وتزامن مع ذلك موقفُ إيران التي وجدت في الحصار الخليجي لقطر فرصة لبناء تحالف أمني مستقل عن المظلة الخليجية فأعلنت عن فتح مرافئها واستعدادها لتزويد قطر بحاجاتها من المواد الغذائية[11]. ومن هنا يمكننا القول إن السعودية تخشى من ان ينتقل مناخ التوتر مع بعض القوى الفاعلة دوليا حول بعض القضايا الإقليمية الى مناطق ذات حيوية بالنسبة إليها ويمكن ان تترجم بمزيد من التصعيد.

(10) Qatar crisis creates new Gulf with no winners, experts warn, JUN 3, 2018 https://www.straitstimes.com/.../qatar_crisis_creates_new_gulf_...with_no...

(11) بسام البدارين، صحيفة القدس العربي، العدد (8854)، لندن، 2017، ص 5. وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الإقليمي، ياسر عبد الحسين، علي حسين حميد (محررين)، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بيروت، 2018.

من جانب آخر تسعى بعض التحالفات في المنطقة لجذب دول أخرى إليها أو على الأقل استمرار تحييدها، مثلما تفعل تركيا وقطر مع السودان. ولكن من غير

المحتمل توسيع بعض التحالفات على غرار ما تمَّ الكشف عنه مؤخراً من وجود رغبة قطرية في تشكيل تحالف خماسي يتألف من (قطر، وتركيا، والعراق، وإيران، وسوريا)، إذ يواجه هذا التحالفُ المقترحُ صعوباتٍ عديدةً على أرض الواقع، منها رفضُ الكتل السياسية العراقية الانضمام إلى أي تحالف إقليمي[12]. وفي ظل هذه التحديات والانقسام الخليجي حيال بعض قضايا المنطقة، يُمثل ذلك أمراً مقلقاً بالنسبة لإسرائيل ففي تحليل لصحيفة «هآرتس» (Haaretz) العبرية، اعتبر (تسفي بريئيل - Zvi Bar'el)، «إن مقاطعة قطر لها علاقة بإسرائيل»، واضاف «بأنه يضع الإدارة الأمريكية التي تحاول الحفاظ على علاقتها الاستراتيجية مع قطر، أمام قرار صعب، بسبب وجود قاعدة عسكرية أمريكية في قطر، ولفت إلى احتمالية مطالبة السعودية والإمارات من أمريكا نقل قاعدتهم العسكرية من قطر إلى دولة أخرى»[13].

وفي المقابل، يبدو أن ثمة اتفاقاً إقليمياً وثمة تنسيقاً مع جهة دولية والذي يهدف إلى تحجيم قطر وتقليص نفوذها الإقليمي إلى أقل درجة ممكنة، وفي ذلك تمكين للرؤية التاريخية لقطر التي تراها مصدر قلق على الإجماع الخليجي الذي تقوده السعودية، ويرون في سياساتها الداعمة لحركة الإخوان المسلمين واستضافتها عدداً من الشخصيات المعروفة بانتماءاتها لحركات إسلامية خروجا عن التقاليد المعروفة لدى أنظمة الحكم في دول الخليج. وبات هذا الأمر مصدر أزمات خليجية متتالية بسبب ممارسات لدولة جاوزت في وجهة نظرهم ثقلها وحجمها الطبيعي[14].

ولعلَّ أحد العوامل التي تمثّل المعضلة الأساس هي قلق السعودي من دخول شكل التنظيم السياسي على خط رجال المؤسسة الدينية السعودية عبر متعاطفين مع منهج (الإخوان المسلمين)، ويستدل على ما سبق رغم العلاقات التاريخية بين السعودية والإخوان لا سيما في المدة الناصرية إلا ان احد ملامح السياسة السعودية هي رفضها لأي شكل من أشكال التنظيمات السياسية، وعلى الرغم من أنها ضد الأشكال الحزبية كافة سواءاً العلمانية ام الدينية، فهي على استعداد لتوظيف هذه القوى في الخارج لضمان بيئة اقليمية لصالحها لكنها ترفض تسلل التنظيمات السياسية لجسده [15].

وربما يدفع التطورُ السابقُ الى بذل جهود عدَّة لمحاولة صياغة مدركاتها للحسابات المعقدة ضمن مجموعة الخيارات بناءاً على تصوراتها الذهنية، وقد أوضحَ عالمُ الاجتماع (ستيفن ليوك –Steven Lukes) **ان الأفكار والمتعقدات ايضا على تشكيل الافضليات الاولية للآخرين**[16]. بما يعنيه ذلك من إمكانية التأثير في سلوكهم عن طريق تشكيل افضلياتهم بأساليب تفضي الى ما نريده عوضا عن الارتكاب الى

(12) قوى عراقية ترفض مقترح قطر «الخماسي»: بغداد متوازنة في علاقاتها الدولية، موقع صحيفة سبق الالكترونية، 19 نوفمبر 2018، شوهد في 2019/1/2، في: https://sabq." org/R8qCjK"

(13) عيون إسرائيل.. كيف تابعت مقاطعة قطر؟، موقع ساسة بوست، 2017/6/6، شوهد في 2018/12/28، في: https://www.sasapost.com/ israel_gulf_boycott_qatar

(14) الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري.. للخرائط أحكام، موقع نون بوست، 2017/5/28، شوهد في 2019/1/2، في: https://www. noonpost.org/content/18173

(15) بسام البدارين، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (8854)،، 2017، ص 5.

(16) جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع، مراجعة: السيد امين شلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص 33.

الجزرات والعصوات لتغيير سلوكهم حينما يتحول الزخم الى دفع مقحم، بالإضافة الى ذلك يركز (روبرت دال – Robert Danl) في دراسته بشأن الملاذات الجدية في الخمسينيات هذا الوجه للقوة على القدرة على جذب الآخرين للعمل بأساليب تكون مناهضة لأفضلياتهم واستراتيجياتهم الاولية، ولكي تقيس القوة او تحكم عليها يتعيّن ان تعرف الى اي مدى «من القوة» هي الأفضليات الاولية للأشخاص او الامم الأخرى والى اي حد غيّرتها جهودُك ويمكن ان يكون الإكراه تامَّ الوضوح في موقف تبدو فيه درجةٌ معيّنةٌ من الاختيار[17]. واتّساقاً مع ما سبق تركز المدرسة البنائية[18] على مسألة القيَّم والأفكار وجملة التصورات التي يحملها صناعُ القرار وحتى الشعوب فهي العامل الأساس المسؤول عن السلوكيات التي تباشرها الدول والتفاعلات التي تحصل بين الامم نتيجةً لذلك. ويقدم البنائيون مثالاً على فكرتهم هذه بالمسدس فحينما يكون بيد صديق لك لا يمثل لك نفس الخطر حينما يكون بيد مجرم ما، فالمسدسُ يبقى ذاتُه في الحالتين، إلَّا ان إدراك المرء للخطر القادم منه مختلف في الحالتين[19].

(17) المرجع السابق، ص 32.

(18) Aseema Sinha, Building a Theory of Change in International Relations: Pathways of Disruptive and Incremental Change in World Politics, 1 June 2018. https://academic.oup.com/isr/4998989/195/2/article/20

(19) جلال خشيب، مرجع سابق، ص 9.

وفي ضوء ما تقدَّم، يمكننا القولُ: كَشَفَ مسارُ التحولات الدولية والإقليمية خلال العقود الماضية، حجمَ التحديات الوجودية التي تواجهها هذه المنظومةُ الخليجية وتسبب القرار في انسداد أفق التعاون بينها وتمثلت أبرز ملامح جذور الصراع حينما شرعت الإمارات العربية بعد عام (2011) الى الانقلاب على الخريطة الجيوسياسية التي أفرزتها التحولات التي تشهدها المنطقة، منذ هروب الرئيس التونسي الأسبق (زين العابدين بن علي) إلى السعودية، حينما دعمت قطر الحكومات المنبثقة من حركات التغيير، سعت الإمارات ومعها السعودية للانقلاب عليها، والتخطيط للقضاء عليها وعلى التيارات الوليدة، وتحديدا الإخوان المسلمين الذين كان نفوذُهم جليَّاً على أرض الواقع. كما عملت الأطرافُ المناوئة لقطر على عودة الأمور لما كانت عليه قبل حركات التغيير وكأنها تعمل على محو كل ما رسم على الخريطة[20].

(20) صراع على النفوذ والزعامة ومحاولات فاشلة لإخضاع الدوحة، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (8852)، 2017، ص 8، (2017/6/10).

المبحث الثاني:
هندسة تحولات النطاق الخارجي.. مقاربة محدثة لتوازن التهديد

مما لا شكَّ فيه أنَّ سياسات القوى العظمى التي تهدُف إلى الحفاظ على توازن القوى السائد في المنطقة أو تغييره، إنما تحدّدُه مصالحُ كل قوة من هذه القوى وهو ما يُحتم على كلٍ منها أن يكون لها حضور في أزمات المنطقة، بل والقدرة على طرح المبادرات والحلول أو فرضها في بعض الأحيان بما يتلاءم مع مصالحها

ويُعزز من نفوذها في المنطقة، كل هذه التغيرات والأحداث الإقليمية ليست على سبيل المصادفة بل هي نتيجة تراكمات لأزمات عدَّة وجدت الحافز المحلى بالدول الشرق أوسطية وحركها العالم الخارجي، وبالتالي فهي نتيجة حتمية للتغير في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى والكبرى، لا سيما مع دخول الوضع الدولي الحالي عقب انهيار تفكك (الاتحاد السوفيتي) السابق مرحلة جديدة أطلق عليها البعض «**مرحلة الفوضى الخلاقة**»، بينما يعدّها البعضُ الأخر أنها «**بداية تراجع للهيمنة الأمريكية**»، وهو ما أدى إلى جعل النظام الدولي الإقليمي الحالي أكثر عُرضة للفوضى والانهيار[21].

(21) محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 12/مارس/ 2018: www.acrseg.org/40684

وقد دفع هذا الوضع ببساطة إلى صعوبة فهم ما يحدث بين أية أطراف متحالفة أو أطراف متصارعة، إذ اختلطت قواعد الصراعات والتحالفات معا. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة الى حروب أفغانستان كان يقال «إنك لن تستطيع التمييز بين حلفائك وأعدائك في مسرح العمليات» وبالمثل، فإن الازمة السورية التي يصفها الجنرال(ديفيد بتريوس- David Petraeus) بأنها «تشرنوبيل جيواستراتيجي» قائلا «**إنها المكان الذي عدو عدوك ليس صديقك فيه**»، **وفي كل التحالفات الدولية حاليا، يبدو كل طرف، وكأنه «قابض على جمر»، فهناك حروب تجارية وصراعات نفوذ وتشكيل قوات مستقلة، وعدم ثقة، وتنافس حاد مباشر، وتصرفات مزعجة، وتصدع عام للمنظمات الدولية**»[22].

(22) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص6.

وعلى الجانب الآخر، لايزال "ما كان غير متوقع" من أحداث في منطقة الشرق الأوسط قائمة، وإن تراجعت حدَّتُها نسبياً، وهناك أمثلة متتالية لوقائع مفاجئة ارتبطت بمفهوم «غير المحتمل»، كفوز (دونالد ترامب Donald Trump) وبريكست بريطانيا، ثم تظاهرات فرنسا، وغيرها مما تمَّ اكتشاف تفسيرات له بعد وقوعه، لكن ذلك كان متأخرا وكان على كل الأطراف أن تتعامل مع نتائج ما جرى، أو تتحوط، لتأثيراته وعموما فإن ما يبدو هو أن ما يسمى «**المجاهيل غير المعروفة**» يمثل أحد اتجاهات التفكير الرئيسة في الإقليم حاليا[23]. اخيرا واعتمادا على ما سبق، يرى الواقعيون الجدد ان التفاعل الذي يحصل بين هذه الافتراضات المركزية الخمسة ينتج حسب هذه النظرة ثلاث صفات اساسية لسلوك الدول:[24]

(23) المرجع السابق، ص 6.

(24) جلال خشيب، مرجع سابق، ص 13.

أولاً: الشعور في الخوف: فكل دولة في النظام الدولي تشعر بالخوف من الدول الأُخر. والذي يختلف مستواه من دولة لأخرى ويرجع سبب الخوف الى عاملين: الأول: القدرات العسكرية الهجومية للدول الاخرى وبعدم ادراك الدولة لنيات الآخرين. فقد تكون الدولة بجانب دولة اخرى تمتلك قدرة عسكرية هجومية اكبر

منها ونيات سيئة تجاهها. اما العامل الثاني: عدم وجود سلطة عليا في النظام الدولي تلجأ اليها الدولة اذا تورطت في مشاكل معينة مع دولة اخرى اقوى، لأن النظام الدولي نظام آناركي-فوضوي

ثانيا: الاعتماد على الذات: فهي نتيجة حتمية للمقدمات السابقة جمعيا لا سيما غياب النجدة في النظام الدولي الى جانب عامل الخوف من الآخر، لذا وجب على الدولة ان تعتمد على ذاتها.

ثالثًا: توجّه الدولة الى تقوية ذاتها: فإن استطاعت ان تكون قوى عظمى فلتكن لأن الوسيلة الفضلى للبقاء في هذا النظام الفوضوي الذي قد يضع الدولة بجانب دولة اخرى تسعى للمشاكل هو ان تكون الاولى قوة كبرى او عظمية، فالدولة القوية لا يبعث معها احد على حد تعبير (جون ميرشايمر John J. Mearsheimer)[*].

(*) استاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الامريكية.

بناءاً على ما سبق، فإن مراقبة مسارات التاريخ المتعرجة في الشرق الأوسط تبيّن لنا أن صعود الأدوار الإقليمية وهبوطها ينتجان في الأساس عن توازنات إقليمية أو دولية ويعبران عن مراحل بعينها. في ظل إمكانية التقلبات السياسية والاقتصادية ووزنهما في تغيير وجه التاريخ المتحرك، يبقى للجغرافيا كل وزنها في تقرير السياسات وهي إلى جانب الاقتصاد من يحرك الطموحات والحروب[25]. لذلك، تُعدُّ المشكلة عند الدول الرئيسة والأساسية أنها تربط «الأدوار الإقليمية» (Region-al roles) بتصور تغيير الأوضاع بشكل حاسم لصالحها أو تغليب الهيمنة من دون الدفع نحو اتجاهات تعاون أو اندماج إقليمي أو تقديم نماذج إصلاحية (كما حصل في أماكن أخرى من العالم) وبالتالي كانت الوسائل والأساليب المستخدمة تدفع بالوضع إلى ما هو أسوأ مما كان قائما بالفعل[26].

(25) خطار ابو دياب، إيران 2019: منعطف الانتقال من الثورة إلى الدولة، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11219)، ص 8، (2019/1/5).

(26) المرجع السابق، ص 8.

وفي ضوء ما سبق، عندما تظهر أولى علامات التهديد اللفظي من جانب الدول الكبرى، يتوقع من الطبيعي أنّ يعاد إنتاجها إقليميا لتحوّلَ تدريجيًا إلى «خطاب أمني- استراتيجي» مع تفاوت وضعه من دولة لأخرى. وهذا الخطاب مرتبط بظروف السلام والاستقرار، وله طبيعة محدودة ففي مراحل سابقة كان الحديث يجري عن إيران على أنّها رمز لصناعة عدم الاستقرار في المنطقة ومن الطبيعي في حالة كهذه، ينطوي أنّ يكون النهج الذي يقدم موظفاً لتشديد القيود المفروضة على إيران، لكن هذا الخطاب بدأ يشهد تغييرا وإنّ بطيئاً، بعد التقارب الإيراني الأمريكيّ، وصار يجري الحديث عن دور إيران في منطقة الشرق الأوسط على أنّها لاعب مهم لاستقرار المنطقة وبصفة خاصّة وأنّه في عملية بناء الثقة إذ يجب الاعتراف

بوجود أرضية اجتماعيّة وتأريخيه وسياسية في دول الخليج والشرق الأوسط تساعد في خلق حساسية أمنية تجاه إيران[27]. حيث تشكل عملية التحول في المدركات الفكرية وسرديات خطابها لدى الفواعل الاقليمية بناءاً على تحقيق اهداف سياسية وامنية واقتصادية.

(27) فاطمة الصمادي، ايران والسعودية... حدود التنافس والصراع، مصدر سبق ذكره، ص 126.

علاوة على ذلك يعدّ المشروع الأمريكي لإنشاء «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» من مخرجات القمة العربية الإسلامية - الأمريكية التي انعقدت بالرياض في اذار /مارس عام (2017)[28]. وهو ما أكده نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج، (تيم ليندركينغ Tim Lenderking)، في ايلول/ سبتمبر عام (2018)، وتمثلت أبرز ملامح هذا التحالف الجديد، إنه سيقام على أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، والولايات المتحدة، ومصر، والأردن. وجاء بهداف بناء درع قوي ضد التهديدات في منطقة الخليج فضلا عن الهجمات السيبرانية (cybernation)، وتنسيق جهود إدارة الصراع في سوريا وايضا اليمن[29].وعلى هذا الاساس، رحب وزير الخارجية السعودي السابق (عادل الجبير) بإنشاء «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» (Middle East Strategic Alliance) بين الولايات المتحدة وحلفاء خليجيين ومصر والأردن، لحماية أمن المنطقة. في الوقت ذاته، نقلت (قناة العربية) عن وزير الخارجية البحريني (خالد بن أحمد آل خليفة) «**أن التحالف سيكون مفتوحاً لعضويته أمام من يقبلون مبادئه، و سيكون نشطاً مع مطلع عام 2019**». مشددا «**على أهمية التحالفات والشراكات بين الدول الداعمة للاستقرار في المنطقة وحلفائها في الخارج، لضمان الاستقرار الإقليمي**». وأكد «**أن المنامة ما زالت ملتزمة جعل مجلس التعاون الخليجي ركيزة للاستقرار الإقليمي**»، مشيراً «**إلى أن السعودية هي ملاذ للاستقرار وللرؤية المستقبلية لمنطقتنا**»[30]. غير ان هذا التحالف يواجه العديد من العقبات في تشكيله، منها استمرار الازمة القطرية فضلا عن اختلاف الرؤى للتهديدات للدول الأعضاء في التحالف.

(28) Middle East Strategic Alliance unveiled: Arab Islamic American Summit, Saudi Gazette saudigazette. com.sa/article/.../Middle_East_Strategic_Alliance_unveile... ,22_05_report, 2017

(29) ناتو عربي.. أمريكا تكشف تفاصيل مشروع «تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي»،موقع يورونيوز، 2018/09/27، شوهد في 2019/1/2، في: https://arabic.euronews.com

(30) تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي يولد في 2019، موقع صحيفة الحياة، 2018/10/27، شوهد في 2019/1/2، في: www.alhayat. com/article

لكنْ خلافاً لما كانت تخطط له قطر فمن المتوقع أن تزداد صعوبات أكبر تظهر أمام تنفيذ المقترح القطري – الإيراني بتدشين منصة أمنية جديدة في المنطقة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود إيران ضمن أي تحالف أمني مع شركائها في المنطقة، ومن ثم فلا يستقيم أن تكون جزءا من تحالف أمني يهدف إلى ضمان أمن أعضائه[31]، بناءً على ما سبق، نرى أن السعودية لجأت الى مجموعة من الخطط على غرار التحالفات في المنطقة والى

(31) حسام ابراهيم، علي صلاح، احمد عاطف، واخرون مرجع سابق، ص14.

تبني مجموعة من التدابير لاستعادة نفوذها في المنطقة[32]، وهو ما يظهر بوضوح من خلال توسيع دائرة الاعتماد على الذات من جهة، وتنويع الشركاء من جهة اخرى، بما يتيح للموقف السعودي القدرة على المناورة والتحرك وفق مصالحها وعدم الرضوخ لأي ضغوط. ويأتي التلويح بالرهان على الذات في تسليح القوات السعودية كرد فعل على التضييقات التي تعرضت لها من الولايات المتحدة وكندا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا بشأن تزويدها بالسلاح وتحويله إلى ورقة ضغط وابتزاز دون مراعاة وزن الاستثمارات السعودية في تلك. ويبدو ان السعودية تسير على خطى العراق في بدايات الحرب مع إيران في ثمانينات القرن الماضي عندما مارس (الاتحاد السوفييتي) السابق ضغوطاً على العراق بتعليق توريدات السلاح والعتاد، فبادر العراق إلى دق أبواب الصين أولا ثم أطلق أكبر مشروع للتصنيع العسكري في المنطقة بالاعتماد على إمكانياته[33].

وفي الإطار السابق، شرعت دول الخليج العربية تطوير قاعدتها الصناعية الدفاعية خلال عام(2018)، خاصة السعودية والإمارات. فوفقا لرؤية (2030)، تستهدف السعودية تصنيع نحو 50% من إجمالي الأسلحة التي يتمُّ استيرادُها حالياً، وذلك بحلول عام (2030)، بعد أن كانت 2% في عام (2017). تمكنت «الشركة السعودية للصناعات العسكرية»، بوضع إجراءات عملية لبدء مشروعات التصنيع العسكري، وشرعت في التعاقد مع عدد من الشركات العسكرية، ومن ذلك قيامها في أيار /مايو عام (2018) بتأسيس مشروع مشترك مع الشركة الإسبانية وذلك لتوطين «نافانتيا» (Navantia) للصناعات البحرية صناعة جميع ما يتعلق بأنظمة القتال البحرية، فضلاً عن تركيب هذه النظم على الطرادات من طراز (أفانتي 2200)(Avante 2200[34]. وانطبق الأمر ذاته على خيار التعويل على الذات في مجال البدائل العسكرية أن يسلك منحى خليجيا تكامليًا، خصوصا أن دولة الإمارات الأكثر انسجاما مع السعودية في مواجهة القضايا المصيرية ومعالجة الملفات الاستراتيجية راهنت بدورها على دعم استقلاليتها، بتنويع الحلفاء، وتطوير عقيدتها العسكرية، عبر الارتقاء بالقدرات الدفاعية للبلاد من مختلف الجوانب، في إطار التعويل على الذات[35].

وفي ضوء ما تقدم، باتت الاستراتيجية السعودية قائمة على ركيزة اساسية من خلال التدجين عبر تغييرات تحاول ان تحدثها سلوكيات الدول تجاه الطرف الآخر ودفعه نحو التخلي عن اهدافه لتحقيق التغيير في الوسائل المعتمدة، وفي السياق ذاته تزامن ذلك مع عملية انتقال نحو التدرج في قبول تغييرات اقتصادية وسياسية في

(32) Rory Miller, Saudi Arabia's Security Alliances: Can Riyadh Dominate the Middle East?, October 23, 2017, https://www.foreignaffairs.com/.../saudi.../...saudi_arabias_security_allia...

(33) السعودية تنوع مصادر التسليح لمواجهة الضغوط الغربية، صحيفة العرب اللندنية، العدد(11213)، ص 1، (2018/12/29).

(34) حسام ابراهيم، مرجع سابق، ص 20.

(35) السعودية تنوع مصادر التسليح لمواجهة الضغوط الغربية، مرجع سابق.

المنطقة لصالحها، وتوسيع مساحة التنسيق والتشبيك مع المؤسسات المحلية لدول مناطق النفوذ وقدرتها على توظيف ادواتها وامكانياتها المختلفة لتحقيق اهدافها.

المبحث الثالث:
تأثير إتّساع التفاعلات الخليجيَّة و انعكاسها على المصالح الإسرائيليَّة

في خضم المعطى الاستراتيجي العالمي المتخبط وتطور المساومات والتنافس القائم على المصالح بين الفاعلين الأساسين، يعدُّ الشرق الأوسط و منطقة الخليج...، من مراكز الصراع المركزية التي سينجم ربما عن تمخضها انبثاق توازنات إقليمية أو منظومة عالمية جديدة[36]. بالرغم ما شكّله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا انه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين، **أولهما:** الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. **وثانيهما:** المصالح المشتركة بأشكالها كافة. وأخيرا يمكن القول إن إعادة التوازن الاستراتيجي لصالح الأطراف العربية يكمن في احتمالين، الأول يتمثل في إعادة الوجود القوي والمؤثر للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أما الخيار الثاني فيتمثل في تشكيل منظومة أمنية عربية سواءاً أخذت شكل تحالفات أم غيرها، تأخذ على عاتقها إعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة. كما يجب أن تتخطى الدول الخمس استراتيجية «القوة الإقليمية» وتتحرك نحو استراتيجية منطقة أكثر قوة[37].ومن هنا رغم اختلاف الأهداف بين السعودية وإسرائيل في بعض قضايا المنطقة إلاَّ أنهما إلتقيا في الأزمة اليمنيَّة والسعي نحو منع إيران من أخذ زمام المبادرة والدخول على خط الوساطة لحل الأزمَّة في اليمن.

(36) خطار ابو دياب، 2018ـ2019: زمن الاضطراب الدولي والتفكك العربي، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11213)، ص 8، (2018/12/29).

(37) مصطفى كمال، تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/4/15،شوهد في 2018/12/23، في: www.acrseg.org/40698

وفي هذا السياق تشهد خريطةُ الأدوار الإقليمية والدولية في الإقليم تغيراتٍ جوهريةً وفي هذا الإطار يرجح أن يفرز الإقليم أزمات في المستقبل، وأن كثيرا منها «**خارج النموذج**»، وفق تعبيرات نظرية (البجعة السوداء)، والإستراتيجيات الأولية في تلك الحالات بسيطة وفق منطق النظرية نفسها أيضا وهي «تجنب أن تهلك»، فالبقاءُ مسألةٌ أساسٌ لكنها بديهية أيضا، إلا أن ما ليس بديهيا، الامن، فحجم هائل من التفاعلات الحالية يتعلق بالأمن، أو يمكن أن يؤثر فيه بشكل مباشر[38].

(38) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 7

ويبدو في جميع الأحوال أنه لم تعُدِ الحسابات المعقدة للمصالح والتكلفة تحظى بأهمية في السياسات الإسرائيلية، إذ باتت اتجاهات «الحسم السريع» للقضايا

الخلافية والامتناع عن تقديم تنازلات والسعي لتحقيق المكاسب المُطلقة هي المهيمنة على عقلية النخب السياسية الإسرائيلية، إذ ضغطت على الإدارة الامريكية لتنفيذ قرارها بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بصورة فورية ومن دون تأجيل لحسم هذه القضية، وفرض أمر واقع جديد مع الاستعداد لمواجهة التداعيات الأمنية لهذا القرار[39]. وبناءاً على ما سبق، على الرغم من الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تمر بها اليمن[40]، فإن اسرائيل تبدو اكثر خشية من انتصار حركة انصار الله في اليمن لأن ذلك سوف يعزز سيطرتها وتحكمها في مضيق باب المندب الذي يربط بين خليج عدن والمحيط الأطلنطي من ناحية، والبحر الأحمر من ناحية أخرى، مما يعدُّ بمثابة طوق جيبوبولتيكي يهدد الوجود الإسرائيلي على البحر الأحمر، لذلك فإسرائيل تدعم التحالف العربي بقيادة السعودية[41]. ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو أن الاستراتيجية الإسرائيلية تأثرت بتغيير البيئة السياسية في العقدين الأخيرين بفعل عدد من العوامل التي غيّرت الواقع السياسي والعسكري في المنطقة، منها انهيار عدد من الركائز التي قامت عليها الاستراتيجية الإسرائيلية فلم يعُدِ العمق الاستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلال

(39) حسام ابراهيم، علي صلاح، احمد عاطف، واخرون، مرجع سابق، ص 19.

(40) Samuel Ash,Yemen Conflict: Political unrest and War, June 11, 2016, ttps://www.amazon.com/Yemen...Political_unrest_War/.../15346481...

(41) محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/3/12، شوهد في 2018/12/24، في: www.acrseg.org/40684

أراضٍ عربية مجاورة كافيا لمنع وصول التهديدات الى مواقعها الحيوية[42]. فقد واجهتها تحديات عديدة منذ اندلاع حركات التغيير، وعليه كان لا بد من إعادة تقييم الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية ومنطقة الخليج، لا سيما بعد التغيير الناتج عن حركات التغيير (الربيع العربي) في محيطها الإقليمي، كما حدّد ذلك رئيس وزراء إسرائيل (بنيامين نتانياهو-Benjamin Netanyahu) في تصريح له نشرته صحيفة (هآرتس- 14/7/2013) (Haaretz) قائلاً «نحن لا نبحث كيف نتحدى أي طرف خلف الحدود، ولكن لن نسمح لأي طرف بالمس بإسرائيل وندعو جميع الأطراف الى عدم خوض التجربة معنا.. فالواقع من حولنا يتغيّر بسرعه كبيرة وهذا الواقع متفجر وديناميكي ويجب ان نعدَّ العدة له بشكل مناسب»[43]. ومن هنا فإن ما يعزز المخاوف الإسرائيلية في منطقة الخليج ناجمة عن خشيتها من حدوث اختراق في الازمة اليمنية من شأنه ان يكون عاملا لفرض استقلالية جزء على الاقل من اليمن من حركة انصار الله (الحوثيين) وإبعاده عن سيطرة القوى التي تدين بولائها للمعسكر الخليجي وبالتالي استمرار تحكم الحركة على مواقع استراتيجية.

(42) سهاد اسماعيل خليل، اسرائيل وداعش رؤية استراتيجية في التوافق والتوظيف، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العددان (19ـ20)، 2016، ص 73.

(43) المرجع السابق، ص ص 73 ـ 74.

وعليه في الواقع يُعدّ العامل الإقليميّ أكثر العوامل تأثيرا في مواقف إسرائيل من هذه الأوضاع إذ إنّ هناك خشية بالغة من احتمالات تغير موازين القوى في المنطقة لصالح أطراف إقليميّة أخرى مّما يشكل عامل ضغط ويتسبب بمشاكل عديدة لذلك

سعت إسرائيل إلى الحفاظ على الوضع لصالحها ولأنَّه سيؤدي إلى تغيرات في البيئة الاستراتيجية على نقيض ذلك الاختلال في موازين القوى بفقدان الأمان وغياب الاستقرار في الجوار الإسرائيلي مع بروز دور الفاعلين من غير الدول في المنطقة التي ترى أنّ البيئة الجغرافية المتداخلة ستفتح مجال اختراق في معادلة الصّراع الذي قد يتطوّر ليمس جوهر المشروع الإسرائيلي في الشرق الاوسط[44].

(44) محسن صالح، الاهداف والمصالح الاسرائيلية في النظام العربي في كتاب التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مجموعة مؤلفين،، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 471.

هنا يتبادر الى الذهن سياسة الاحالة (The Buck Passing Policy) التي يتحدث عنها الواقعيون الجدد على غرار (ستيفن والت Stephen M. Walt) و(جون ميرشايمر John J. Mearsheimer) والتي تشرح الطريقة التي تحاول بها دولة ما متورطة في مشاكل اقليمية او دولية ان تعثر على طرف آخر يتعامل مع الخطر او التهديد الصاعد، واذا ما فشل هذا الامر فإن هذه الدولة سوف تحاول التوازن ضد التهديد القائم، سواءاً من خلال البحث عن حلفاء ام من خلال بناء قدراتها الذاتية[45]. وهذا ما قد يحدث بالضبط في الحالة السعودية كإجراء وقائي قد تلجأ إليه بهدف إضعاف الدَّور الإيراني المؤثر في المنطقة واحتوائه أنّ يدفع ذلك إلى التقارب أو حتى التفكير في التحالف مع إسرائيل فقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام البريطانية عن إنباء تحالف لإقامة (الهلال المعتدل) في الشرق الأوسط ترعاه الولايات المتحدة بين السعودية والأردن والإمارات بالإضافة إلى وإسرائيل لاحتواء إيران بدل مواجهتها ووفقا لهذا الاتفاق تقوم إسرائيل بإقامة محطات رادار في السعودية والإمارات لمنع إيران من كسب أي ميزة استراتيجية في المنطقة[46].

(45) جلال خشيب، مرجع سابق، ص 23.

وفي طور ذلك فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تعتمد على اتجاهين: الاول: رؤية لبنية المنطقة المحيطة بها على الاصعدة والمستويات كافة خصوصا الديموغرافية والاجتماعية والثقافية. والثاني: رؤية لأمن الدولة اليهودية وللوسائل التي تعتمد أنها كفيلة بتحقيق هذا الأمن على نحو مطلق، والذي هو غايتها النهائية (يسهل تفكيك واعادة تركيب المنطقة على أسس جديدة مختلفة)[47]. ويشار في هذا الصدد إلى ما ذكره السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة (مايكل أورين- Michael Oren) في مقابلة مع صحيفة (جيروسالم بوست) (Jerusalem Post)، في ايلول/ سبتمبر عام (2013)، قائلا «الخطر الأعظم على إسرائيل هو القوس الاستراتيجي الممتد من طهران إلى دمشق إلى بيروت، ورأينا أنّ نظام الأسد هو حجر الزاوية في هذا القوس» وأضاف «لقد أردنا دائمًا أنّ يذهب بشار الأسد ونفضّل دائماً الأشخاصَ الأشرارَ الذين لا تدعمهم إيران على الأشخاص الأشرار الذين تدعمهم إيران»[48]. كما يؤكد معظم التحليلات الأمنية أنّ إيران لم تخفِ خشيتها من دخول إسرائيل

Containing Iran': Israel 'in (46) talks' to join alliance with Saudi Arabia, Jordan, Turkey, May 05, 2013, rtcom/news/israeil_iran_ /security_alliance_us_832

(47) سهاد اسماعيل خليل، مرجع سابق، ص 74.

Dan Williams, Now Israel (48) Says It Wants To Whack Syria's Assad, Sep. 17, 2013, www. businessinsider.com/israel_wants_ 9_to_topple_assad_regime_2013

إلى منطقة الخليج التي تعدُّها أهم مجال حيويّ لها تحت مظلة تطبيع علاقاتها مع دول الخليج، من خلال زيادة الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والاستثمارية وغيرها ولتمكينها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج الغنية بالثروات واكتساب وضعية جيواستراتيجية وسياسية تدعم دورها كقوة إقليميّة مؤثرة وكحليف استراتيجي أمريكيّ أمام هذه الأوضاع ارتفعت مدارك التهديد لدى إيران أنّ يؤدي أي سلام بين إسرائيل والعرب إلى تهميشها إقليميا، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة النفوذ الأمريكيّ بالمنطقة[49]. إذ يجمع الباحثون الإسرائيليون على أنّ المحاولات الإيرانية بفتح مزيد من دوائر التعاون في الطرف الآخر المقابل لمنطقة الخليج في القرن الافريقي، يهدف لتحقيق عدد من الأهداف المتداخلة والمتشابكة مستخدمة في ذلك الأدوات والوسائل المتكاملة لتنفيذ وتجسيد هذه الأهداف وذلك في محاولة لامتلاك أوراق جديدة لكسب مزيد من التأييد الدولي لمواقفها، لا سيّما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية وارسال رسالة إلى الدوائر الغربية تحديدا أنّ لديها القدرة على الانفتاح لتغيير الصورة النمطية عنها تلك التي تصفها دائما بالتشدد[50]. وعليه حرصت كل من السعودية والامارات على تكوين حزام من الاستقرار في منطقة القرن الافريقي من خلال بوابة تقديم المساعدة وتحريك عجلة التنمية بتوسيع الاستثمارات وتحقيق الاستقرار السياسي في منطقة القرن الافريقي وايضا بتشكيل تحالفات اقليمية، فضلا عن ذلك تحقيق توزنها في ظل ما تبدية كل من إيران وتركيا من مساعٍ لتوسيع مجالات نفوذها في منطقة القرن الافريقي.

(49) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 415.

(50) نجلاء مرعي، ايران ومواجهة التدافع الدولي نحو افريقيا، مجلة الدراسات الايرانية، مركز الخليج للدراسات الايرانية، السعودية، العدد (الثاني)، 2017، ص 70.

الخَاتِمـــةُ:

مما لا شك فيه تكشفُ مراجعةُ الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج على وجه الخصوص عن استمرار حالة الاضطراب وانعدام اليقين في التفاعلات الاقليمية تزايد التحديات والظواهر الأمنية والاجتماعية والسياسية. إذ توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكّن إجمالها بالآتي:

1 - تشهد خريطة التفاعلات في منطقة الخليج تغيرات جوهرية في ظل اعادة تبني سياسات أمنية مبنية على تشكيل التحالفات والمحاور الإقليمية.

2 - كانت المشروعات والتصورات المطروحة لإعادة هيكلة النظام الأمني بين الدول المطلة على الخليج من القضايا ذات الاهتمامات الاقليمية متوازيا مع تبني سياسة الاعتماد على الذات.

3 - تزايد الاهتمام الاقليمي بتسارع وتيرة تطور العلاقات الخليجية-الاسرائيلية

واحتمالية تصاعد دورها في التفاعلات الخليجية في ظل استمرار الانقسام والاستقطاب الاقليمي ما بين الفواعل المؤثرة في المنطقة وترتيب اولوياتها.

ومن هنا نظراً لما تشكّله منطقة الخليج من أهمية استراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، كانت موضع اهتمام اقليمي ودولي دفعها لزيادة التركيز على مواجهة التحديات الصاعدة في المنطقة في إطار استراتيجية تعتمد على قدراتها الاقتصادية وبناء قدراتها العسكرية بما يتيح لها مواجهة الاضطرابات السريعة بالتعاون مع حلفاء إقليميين.

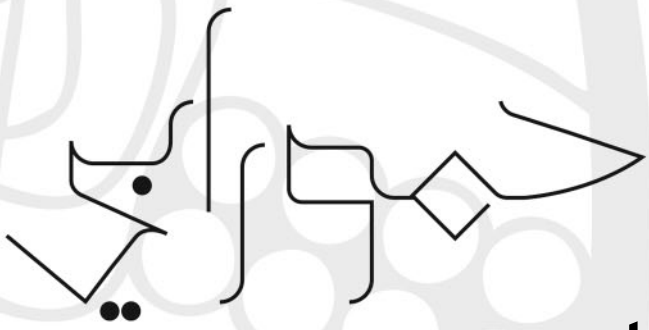

بحوث حمورابي

- **الإثباتُ الإلكتروني.. حُجة قانونيّة في المنازعات المدنيّة و التجاريّة** وليد جلعود
- **مكانةُ إيران في المَدركِ الإستراتيجيّ الروسيّ** رؤى خليل سعيد
- **توظيفُ الحشدِ الشعبّ في المَدركِ السياسيّ العراقيّ** أ. م. د. جواد كاظم حطاب
- **التغيرُ والتغييرِ في النظامِ الدُوَليّ: إطار مفاهيمي** م. رائد أرحيم محمد

الإثبات الإلكتروني.. حُجة قانونيَّة في المنازعات المدنيَّة و التجاريَّة

وليد جلعود*
باحث من فلسطين

* باحث في المجالات السياسيَّة والإجتماعيَّة و القانونيَّة

المُقدِمــة

أحدثت التطوراتُ الفكريّةُ و الصناعيّة و التقنيّة التي وصل إليها الإنسانُ ثورةً كبيرةً في عالم الإتصال والتواصل البشري والإلكتروني، لترتفعَ بذلك وتيرةُ المنافسة من الآن بشكلٍ أكبر، وتتصاعد حركاتُ التطور الإنساني بشكلٍ ومتسارع، الأمرُ الأهمُّ ما حصده الإنسان في مسيرته الحضارية هذه، هو ابتكارُه لوسائل الإتصالات الإلكترونية والتّقنية الحديثة، والتي كان أهمّها الحاسوبَ والانترنت (Internet). أدّت هذه التطورات التكنولوجية إلى ارتفاع وتيرة الإتصال البشري ونقل المعلومات باستخدام التقنيات الإتصالية الحديثة، مما أدّى إلى ظهور شكلٍ حديثٍ للكتابة والتوقيع والجرائم الإلكترونية، وإبرام العقود التجارية والمدنية، وغيرها من أشكال التقنية الحديثة. غيرَ أن هذا التطور الإتصالي الحديث ألقى بظلاله على قواعد إثبات التصرفات المدنية، والحقوق التجارية، التي ترتبط بصفة جوهرية بوجود إثبات أو دليل إتّهام أو براءة، فلم يقتصر الإستخدام البشري والإنساني لهذه الوسائل على المجالات الصناعية والإقتصادية والإجتماعية فحسب؛ بل دخلت وسائل الإتصال الإلكتروني ساحةَ الصراعات البشرية، لتُحدِثَ ثورةً معلوماتيةً ضخمةً في القطاعات الأمنية والعسكرية والسياسية والقانونية، وهو شأن أدّى إلى تغيراتٍ كثيرةٍ في مفهوم الصراعات البشرية الحديثة، وما يتخلل ذلك من أوجه قانونية أيضاً.

إنَّ من أهمِّ إنجازات العِلم الحديث في هذا العصر وأعظمِها جدوى للإنسان هي الإنترنت، وما حقّقته تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من فوائدَ عديدة في مجال الرقيّ والتقدُّم الإنساني في أغلب مناحي الحياة. لكنْ و في الجانب الآخر، أدَّت

هذه التطوراتُ إلى ظهور شكل جديد من الصراعات القانونية، مما ساهم في ظهور صور جديدة من دلائل الإثبات والإدانة.

المبحث الأول: الإطار النظري للإثبات الإلكتروني

يُراد من وسائل الإثبات إلكترونية، كالعقود والإتفاقيات و أوامر البيع والشراء أو المراسلات الخاصّة بين الأشخاص وغيرهم، وفي ظل انتشار نُظُم المعالجة الإلكترونية للمعلومات وغزوها الشركات والأفراد والبنوك، والإعتماد كلياً على الآلية؛ أن تكون هذه الحُجج الإلكترونية طريقاً يُسهّل على المُستخدمين آليات الإتصال والتواصل فيما بينهم، وبما يساهم في تكيّف الإنسان وتفاعله مع المستجدات الحياتية الحديثة والمعاصرة من زاوية، ويَكفَلُ له حريةَ الإستخدام الآمِنِ، والحقَّ القانونيَّ حالَ تعرضِه للأذى من زاويةٍ أخرى.

لهذا كان التوجّهُ البشريُّ الحديثُ في البحث عن بديل تقني يُسهّل على الإنسان إنجازَ أعمالِه بشكلٍ سريع، يؤدّي ذات الوظيفة من ناحية، ويتكيفُ مع وسائل الإدارة الحديثة من ناحية أخرى، شريطةَ أن يكفلَ له حقوقَه القانونيَّةَ دون تعرضه للأذى أو الابتذال. يأخذ هذا البديل الطابع الإلكتروني، كونه ناتجاً من إجراءات محدّدة تكنولوجياً تؤدي في النهاية إلى نتيجة معيّنة معروفة مقدماً من المستخدم، وواضحة المعالم، آمنة الإستخدام، وتؤدي الوظائف الجوهرية بديلها الواقعي أو الورقي أو اليدوي، وتكفل له ديمومة الإسترجاع والحفظ.

1.1: مفهوم الإثبات الإلكتروني

لا بدَّ هنا، و قبل الحديث عن مفهوم الإثبات الإلكتروني، التطرَّقُ قليلاً إلى مسألتين تعنيان بتلك المفاهيم التي تكون عن نمط مصطلح الإثبات الإلكتروني وهما: أنه من الصعوبة ضبطُ هذا المصطلح في قالبٍ واحد، فهناك من يتناوله بمعنى الحُجّة أو العَقد أو البرهان أو المحرر، أي في عدة سياقات تتبع لطبيعة استخدامها، سواءاً كدليل براء أو إتّهام. أما المسألة الثانية، فهي أن الكثير من التشريعات القانونية والدولية، أي الخاصة بكل دولةٍ على حدّة، لم تضبط أو تضع مفهومًا أو تعريفاً محدّداً لمثل هذه المصطلحات، خاصة أنها تتكون أو تتبع للبيآت الرقمية والإلكترونية. لذلك يُترَكُ المجالُ للفقه القانوني، وللإجتهادات القانونية، علماً بأن عدداً من دول العالم تحاول ضبط مثل هذه التعريفات.

وفي هذا السياق، عرَف المشرّعُ الأردني الإثبات الإلكتروني وفقاً لما جاء في قانون

المعاملات الإلكترونية المؤقت لعام 2001م بأنَّه «العَقد الذي يتمُّ إنعقادُه بوسائلَ إلكترونية، كلياً أو جزئياً». وهو يأتي ضمن ثمانية عشر مصطلحاً خصّها هذا القانونُ (قانون تنظيم المعاملات الإلكترونية) لتنظيم آلية العمل في المسائل ذات الشأن الرقمي[1].

قد يكون هذا القانونُ الأردني سبّاقاً، على المستوى العربي، في ضبط مسألة تنظيم المعاملات التي تجري عبرَ استخدام الوسائل والمواقع الإلكترونية، ويمكن الاستنادُ إليه في إعداد وتكوين قانون يخصُّ المعاملاتِ الرقمية، إلَّا أنه لا يُخلو من اللبس، وبحاجة إلى التطوير الدائم تبعاً للمستجدات والتطورات الرقمية والإتصالية.

أكثرُ القوانينِ والإتفاقيات الدولية والعالمية التي عَنيت بالشأن الإلكتروني وتنظيمات أنها: على صعيد التجارة الإلكترونية هو قانون الأمم المتحدّة، والمُعدّ من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والمعروف باسم (قانون الأنسيترال) (uncitral). إذ نظَّم هذا القانونُ آلياتِ عمل التجارة الإلكترونية بين الدول، وساعد الدولَ على تعزيز تشريعاتها فيما يخصُّ العملَ التجاري عبر الفضاء الرقمي. علماً بأنه لم يتطرق صراحةَ إلى الإثبات الإلكتروني، لكنَّه من خلال المادة 02/ A التي ورد فيها مصطلح (رسالة البيانات) التي حملت الدلالة الإصطلاحية المرادَ بها «تلك المعلومات التي يتمُّ إنشاؤها أو إرسالُها أو تسلّمها أو تخزينها بوسائلَ رقيمة أو إلكترونية أو رقمية أو ضوئية»[2]، مما يُشير أو يوحي بعبارات مشابهة إلى بعض الدلالات الخاصة بالإثبات الإلكتروني.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن اختلاف التعريفات الفقهية أو التشريعية التي تحاول تعريف وضبط المفاهيم الناشئة في البيآت الإلكترونية يأتي تبعاً لاختلاف الزاوية التي يُنظَرُ من خلالها إلى هذا التعريف، فهناك تعريفاتٌ ترتكزُ على الوسيلة التي يتمُّ بها هذا الاستخدامُ التقنيُّ، بينما هناك تعريفاتٌ أخرى ترتكز على الوظيفة التي يقوم بها الإستخدام التقني، مما يجعل الاختلافاتِ بين التشريعات والإجتهادات القانونية موجودة بزخمٍ في هذا المجال، لكنَّها في غالبيتها تَجمعُ على نفس المفهوم أوِ الإشارة في الإستخدام أو الوسيلة أو الوظيفة[3].

عرّفتِ المادةُ (1/أ) من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري الكتابةَ الإلكترونيةَ بأنها: «كلُّ حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخرى تثبت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أي وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك». وقد نصّت المادة الثانية من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أن:» المعلومات:

(1) قانون رقم 85ـ2001 المؤقت الخاص بتنظيم عمل المعاملات الإلكترونية، منشور على رابط موقع التشريعات الأردنية (ديوان التشريع والرأي): "http://www.lob.gov.jo/AR/Pages/default.aspx".

(2) قانون الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، دليل التشريع لعام 1996م، المادة 05 بصيغتها المعتمدة، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، 2000م، عبر الرابط الالكتروني: "http://www.uncitral.org/uncitral/index.html". أنظر أيضاً: قانون الأونسيترال بشأن التوقيعات الإلكترونية 2001م، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2002م، عبر الرابط الإلكتروني: "http://www.uncitral.org/uncitral/index.html".

(3) يُقصد هنا أن الاختلاف الوارد بين التشريعات القانونية لا يفسد مضمونها، بل الدول والتشريعات تستند إلى بعضها البعض في ضبط هذه المفاهيم، وتنظر إلى التجارب الدولية الأخرى في مثل هذه السياقات.

البيانات والنصوص والصور والأشكال والأصوات والرموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب وما شابه ذلك»[4].

(4)أنظر: المادة (1/أ) من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري، التشريع المصري، قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004.

يَنظُرُ قانونُ المعاملاتِ والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي رقم (2) لسنة 2002 إلى الإثبات الإلكتروني بنظرة مشابهة أيضاً للتعريفات السابقة، فقد عرَّف المحررُ الإلكترونيُّ من خلال نصّه في المادة (2) منه بقوله: إن المستند الإلكتروني هو: (سجل أو مستند يتمُّ إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو تسلّمه بوسيلة إلكترونية على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخرَ ويكون قابلاً للإسترجاع بشكل يُمكِنُ فهمُهُ[5].

(5) قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي رقم 2 لسنة 2002.

ويحاول البعضُ تعريفَ الإثبات أو المحررات الإلكترونية بطريقة شمولية تجمع من خلالها جميع الوسائل الرقمية، إذ تعرف هذه المحررات بأنها: البيانات والمعلومات التي يتمُّ تبادلُها من خلال المراسلات التي تتمُّ بين طرفي العلاقة بوسائل إلكترونية، سواءاً أكانت من خلال شبكة الإنترنت أم من خلال الأقراص الصلبة أم شاشات الحاسب الآلي أم أية وسيلة إلكترونية أخرى، لتوصيل المعلومة بينهما، أو إثبات حق أو القيام بعمل، فهي الوسيلة التي من خلالها يتمكن المتلاقون عبر الإنترنت من توصيل المعلومة لبعضهم البعض[6].

(6) أنظر: حجية إثبات المحرر الإلكتروني: دراسة مقارنة، القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2006م، ص ص5 ـ 6.

فيما يخصّ الجانبَ التجاري المتعلق بالإثبات الالكتروني؛ فلا يخرج هذا المفهوم عن السياق العام للتعريفات السابقة، خاصةً أن ما يميّز هذا الإثباتَ هو مدى تأثير الطابع الإلكتروني عليه، والوسائط الإلكترونية وخاصة شبكة الإنترنت التي يتمُّ من خلالها العملُ في هذا الطابع. وقدِ اختلف الفقهُ حول تحديد ماهية عقود التجارة الإلكترونية سواءاً من حيث تعريفها أم من حيث خصائصها التي تميّزها عن غيرها من العقود بصفة عامة، ويرجع هذا الاختلافُ إلى التنوع الشديد للعقود الإلكترونية[7].

(7) فيصل الشوابكة، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 335 ـ ص 364، يونيو 2013م، ص337 – 338.

تبعاً لذلك، يُعرَّف الإثباتُ الالكتروني بأنه: العَقد الذي يعتمد على الصفة الدولية للاتفاق، حيث يَعرَّف بأنه «العَقد الذي تتلاقى فيه عروضُ السلع والخدمات التي يُعبَّر عنها بالوسائط التكنولوجية المتعددة خصوصا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، من جانب أشخاص موجودين في دولة أو دول مختلفة، بقبول يمكن التعبيرُ عنه من خلال ذات الوسائط بإتمام العقد[8].

(8) صالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، القهرة: دار النهضة العربية، 2005م، ص 12. أنظر أيضاً: أحمد سلامة، الإنترنت والقانون الدولي الخاص: فراق أم تلاق، بحث مقدم لمؤتمر الكمبيوتر والقانون والإنترنت، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، مايو 2000م، ص 28.

إن اهتمام مؤسسات الدول- بشقيها العام والخاص بحداثة النظم التقنية ودقتها وكفاءتها من حيث السرعة وسعات التخزين- يؤمّن النظمَ وسلامة المعلومات؛

و يُشكّل دافعاً أساسياً للسير بالقدر ذاته نحو مواكبة انعكاسات هذا التقدم على الجانب الحياتي الإنساني، مما يؤدي إلى ظهور خليط من التعريفات والتشريعات القانونية التي تحاول مواكبة هذه الحداثة العلمية.

في الشأن عينه، هناك عدة مصطلحات تلتصق بشكلٍ وثيق مع مفهوم الإثبات الإلكتروني، خاصةً في حالات النزاع القانوني، ولكونها تأتي في نفس السياق البيئي الذي يتشكّلُ فيه الإثبات الالكتروني، أي البيئة الرقمية والالكترونية، أهمُّها ما يلي:-

1 - الجريمة الإلكترونية: وهي كل السلوكيات غير القانونية التي تمارس وترتكب باستخدام التقنيات والحواسيب، بحيث تكون هذه التقنياتً بصورها واشكالها وتطوراتها كافة هي وسيلة ارتكاب الجريمة[9]. وتتمثل أسباب الجرائم الإلكترونية بأنها ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلى المجتمع الرقمي، حيث انتقل نشاط الناس من الواقع الفعلي (المادي) إلى الواقع الافتراضي، وهي جريمة عابرة للحدود الوطنية. وقد سهَّل انتشارَ هذه الجريمة سهولةُ الوصول للمستهدفين وانخفاضُ الكلفة،، وسرعةُ الكسب غير المشروع، والفرصُ المتاحة لإرتكابها، وضعفُ الرقابة العامة على الجناة وغيرُها من الأسباب.

2 - التوقيع الإلكتروني: ويُعرف بأنه أيُّ بيان مكتوب بشكل إلكتروني، يتمثل بحرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو شفرة خاصة ومميزة، ينتج عن إتباع وسيلة آمنة، وهذا البيان يلحق أو يرتبط منطقيا ببيانات المحرر الإلكتروني (رسالة البيانات) للدلالة على هوية الموقع على المحرر والرضا بمضمونه[10]. وبذلك، يُعدُّ التوقيعُ الالكتروني إحدى الطرق الالكترونية التي تساهم في إثبات العقود والمعاملات المدنية التجارية، التي تشكل بيئة أخرى هامة للإثبات والتحقق من سلامة المحتوى للوثيقة، وصقلها بنمطٍ قانوني يعطي الثقة للمتعاملين بهذه التقنية الحديثة، مما يجعلها مرتبطةٍ بشكلٍ وثيق بمصادر الإثبات الرقمي.

(9) عبد الكريم عبد الله، جرائم المعلوماتية والانترنت – الجرائم الالكترونية، بيروت: منشورات الحلبي القانونية، 2011م، ص 53. طالع أيضاً: نهلا عبد القادر، الجرائم المعلوماتية، عمان: دار الثقافة، ط1، 2012م، ص50.

(10) محمد ابو زيد، تحديث في قانون الإثبات، (مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية)، مصر: د.ن، 2002م، ص171.

2.1: ضوابط إستخدام الإثبات الإلكتروني

لإثبات الحق أمام القانون قواعدُ وقيودُ يجب الإمتثالُ لها، فلا بدَّ من ضوابطَ تحكم أيَّ عملية قانونية ينتج عنها قرار أو حكم يوجّه لأي إنسان أو جهة أو مؤسسة بصفة شخصية، مما دفع الدولَ إلى وضع ضوابطَ وقواعدَ لاستخدام مثل هذه الحجج الالكترونية في القضايا والمعاملات القانونية بمختلف أشكالها.

وقد أدى القبولُ والرواجُ اللذان حظيت بهما الرقميات الحديثة بأشكالها كافة من شرائحَ واسعة من مستخدميها على مستوى العالم؛ دفع الاشخاصَ ومؤسسات الأعمال والجهات القضائية والقانونية، نحو قبول وسائل التعاقد والإثبات الالكتروني. ولكن لإيجاد ثقافة عامة تُمثّل الأساسَ للتعاطي مع افرازات عصر المعلومات كافة الآخذة بالتطور السريع، هذه الافرازات التي تقدم يوما بعد يوم نماذج جديدة للعمل والاداء وتتطلب توظيفا للمنتج منها المتوائم مع مستويات الثقافة والمقبولية ومتطلبات حسن ادارة العمل[11].

(11) يونس عرب، دراسة في مسائل وتحديات الاثبات في المعاملات المصرفية الالكترونية ومتطلبات التشريع الملائم لتجاوز هذه التحديات، د.ن، د.ت.

وحتى لا تكون ثمة فجوة بين قدرة المتعاملين مع التقنية وبين الجديد من فتوحها، ولضمان سلامة توظيف التكنولوجيات المستجدة لا بد من اساس ثقافي عام يجد محتواه من خلال ترويج المعرفة بالتقنية ومتطلبات عصر المعلومات، ابتداءاً من المفاهيم الاساسية ومروراً بتعظيم الفوائد والإيجابيات وتجاوز السلبيات والمعيقات، وانتهاءاً بالقدرة على متابعة كل جديد والإفادة منه والتعامل معه بكفاءة واقتدار[12].

(12) المرجع نفسه.

ويتمثل أهمُّ ضوابط استخدام الإثبات الالكتروني بالقدرة على البينة والحجة بحرية، بمعنى أن طرفي النزاع مُتاحٌ لهما هذا الاستخدامُ التقني، مع مراعاة أن لا تكون هناك طرق مقيدة أو غير شرعيّة في توظيف هذا الإثبات، بل يحققُ الإثباتُ الالكتروني الغرضَ المرجو منه، وهو إظهار الحقيقة، وتقريب الأمور بقدرٍ وافٍ إلى الواقع[13].

(13) مفلح القضاة، البينات في المواد المدنية والتجارية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007م، ص 32.

ويعني هذا الضابط أن القاعدة الإثباتية في المواد المدنية والتجارية أن يكون بالكتابة إلاّ ما استثني لأسباب معقولة، أو لتعذر الحصول على الكتابة، غير أن التطور التقني لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور كتابة على دعامات غير مادية، غير أن هناك صعوباتٍ يطرحُها استخدامُ هذا الشكل الجديد للكتابة في سبيل تحقيقها لوظائف الكتابة التقليدية، وهو أمر يقتضي إعادة النظر أو تطويع القواعد التقليدية المنظمة للإثبات لإستيعاب التقنيات الحديثة للكتابة، وصقله بالضوابط القانونية والتشريعية.

يقول الدكتور يونس عرب في هذا المقام: (الأدلة ذات الطبيعة الالكترونية يتعين مساواتها بالأدلة ذات الطبيعة المادية - الأدلة القائمة على الكتابة والورق - من حيث المقبوليَّة والحُجيَّة.. وكلما كان التصرف المادي في البيئة الواقعية محل عدّ يتعين الاعترافُ بما يقابله من تصرف معنوي في البيئة الرقمية، فالتوقيع الالكتروني يقتضي مساواته بالتوقيع المادي. والتصديق الإلكتروني يتعين مساواته بالتصديق المادي،

وهكذا، شريطة أن تحقق البيئة الرقمية من حيث المعايير والإجراءات المتصلة بالسلوكيات المعنوية أو سلوكيات البيئة الافتراضية ما يوفر الثقة التي تحلت بها السلوكيات المادية)[14].

يتلو هذا الضابطَ محورٌ مُهمٌّ، وهو أن يكون الإثبات محدداً بواقعة معينة، وهي مسألة طبيعية متعارف عليها في التنازع والتقاضي في المسائل الحياتية العامة والخاصة. فالتحديد في هدفه أن يستوفي أي نشاط قانوني أو قضائي الهدف المراد منه، دون إطالة أو نقصان، وبما يبعد المسألة القانونية عن أي خطأ أو خلل قد يؤثر في سياقها العام[15].

إن ازدهار المعاملات الإلكترونية يُلقي بظلاله على هذا المحور، كون أن العملية الاتصالية أو أي عملية الكترونية تداخل في أركانها عدة جهات، كالمرسل والمستقبل والأداة التقنية وغيرها، فهو محور متوقف على كم الضمانات التي تحوز عليها هذه المعاملات وخاصة لو أخذنا في الاعتبار أنها تتمَّ آلياً أو إلكترونياً بين أشخاص لا يعرفون بعضهم بعضاً ولا يلتقون، فهي تجارة عن بُعدٍ مثلاً، أو بالأحرى معاملات وتعاملات مدنية عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي لا يستبعد فيه وقوعُ التزوير أو التلاعب أو تشتّت الأمر دون حصره في واقعة معينة، من هنا كان من الضروري الاهتمام بتوافر الضمانات اللازمة لإضفاء مبدأ الحصر بواقعة محددة لدى المتعاملين بمثل هذه الانواع من التقنيات الكترونية ذات الأبعاد القانونية، مما دفع بالكثر من التشريعات الى السعي لإتّخاذ وسائلَ تضمن ثقة المتعاملين مع وسائلِ الإتّصال الجديدة.

ومما لا شكَّ فيه أن السياسات التشريعية في العديد من دول العالم أحدثت قفزة نوعية ومتميزة للدخول إلى الميدان الإلكتروني بمختلف تشعباته، وواكبت مستجدات الإثبات الإلكتروني لكونه هو المرتع الخصب لاستعمال مثل هذه التقنيات الجديدة، مما يشكّل حماية للمتعاملين بالعقود الإلكترونية[16]، وضبط وتحديد الوقائع المتخاصم عليها بشكلٍ سليم.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن المشرّع ينظر للإثبات الإلكتروني كمستند قانوني تبعاً لتوفر عدّة عناصر فيه، أهمُّها:-

1 - الكتابة: فالكتابة المتعلقة بالإثبات الإلكتروني تتمثل في أي رموز أو حروف أو أرقام أو بينات رقمية وخوارزميات، أي صور أخرى من صور الكتابة الإلكترونية، والتي يمكن إنتهاجها عبر استخدام الرقميات والاجهزة

(14) يونس عرب، التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية، ورقة عمل مقدمة أمام الندوة العلمية الخامسة حول دور التوثيق والمعلومات في بناء المجتمع العربي، دمشق: النادي العربي للمعلومات، 2005م.

(15) محمد منصور، الاثبات التقليدي والالكتروني، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006م، ص35.

(16) سلمان المقداد، « ضوابط الاعتراف بالمحررات الالكترونية في الإثبات »، موقع economyie droit على الانترنت، عبر الرابط: "https://goo.gl/dehvxU".

الحديثة. فالمشرّع الأردني مثلاً، وفي مادته رقم(19 /أ) من قانون المعاملات الإلكترونية أعطى السند الإلكتروني القابلَ للتحويل حجيَّة السند العادي حتى مع عدم توافر شروط الكتابة فيه، لأنه طالما بالإمكان تحويلُ الرموز إلى سند إلكتروني، فلا مانعَ من إعطاء هذا السند حجيَّة السند العادي في الإثبات[17].

2 - التوقيع: وحتى يكون للإثبات صفتُه الرسمية والاعتبارية، فلا بدَّ من توافر التوقيع عليه، ليحمل صفة مصدره ومالكه، لذلك يشترط أيضا وجودُ التوقيع على السند أو الحجة الإلكترونية حتى يعطي آثاره القانونية، وبالتالي عدّ معظمُ القوانين أن التوقيع الإلكتروني يفي بهذا الضابط، مما يجعل مسألة التوقيع الإلكتروني مرتبطة بالإثبات الإلكتروني[18].

3 - الحفظ الأصلي للإثبات: لكي يكون الإثبات الإلكتروني دليلاً كاملاً ومستوفياً للشروط يجب أن يكون قابلاً للاحتفاظ به بشكله الأصلي الذي نشأ به والمتفق عليه بين طرفي العلاقة، فلا بدذَ من إمكانية الاحتفاظ به بذات الشكل والمواصفات التي تمَّ بها إنشاءُ السند أو إرساله أو تسلّمه عند إنشائه تجنباً لأي صورة غير قانونية في توظيفه السليم[19].

4 - التوثيق: بمعنى صدور الإثبات من جهة مختصة أو معتمدة أو مرخّصة أو مقبولة، وهو شأن معتمد ومتّبع في العديد من دول العالم. فمثلاً، في فلسطين يتمُّ التصديق على العديد من الوثائق الرسمية من جهات الاختصاص، كالوزارات والمكاتب الحكومية، ما يعطيها الصفةَ الاعتبارية والاعتماد المؤسساتي الرسمي.

5 - قابلية الإسترجاع والإعادة: أي إمكانية الرجوع إلى الإثبات في أي قت مراد، ووفقاً للحاجة والضرورة. وهو ما توفره التقنيات الحديثة من وسائل التخزين والاحتفاظ والاسترجاع، بل ومعمول به في الدوائر الرسمية والحكومية والقانونية، شريطة بقائها على شكلها الأصلي دون العبث بها، بما يؤهّلها للاستخدام الرسمي أو الشخصي أو القانوني.

بات الإثبات الإلكتروني اليوم دليلاً يعتدُّ به في إثبات الحقوق والتصرفات القانونية أمام القضاء، لذلك فلا بدّ من أن يتوفر فيها شروطٌ تواكب استمرارية عمله الرقمي. وبطبيعة الحال فإي حجة وأي دليل كيفما كان نوعه وطريقة تحريره ومهما كانت دعامته، إن لم يكن مستمرّاً في الزمن الذي يوجد فيه، ويتكامل مع مستجداته بمختلف أشكاله فلا قيمة له من الناحية القانونية، فالإثبات مثلا مهما كانت صورته،

(17) يوسف النوافلة، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات وفقا لقانوني الإثبات والمعاملات الإلكترونية الأردنيين، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: الجامعة الاردنية، 2005م، ص 44ـ45.

(18) لورنس عبيدات، إثبات المحرر الإلكتروني، ط 1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005م، ص 51.

(19) المرجع نفسه، ص84 – 85.

لا نستطيع التخمين أو تحديد متى نحتاج إليه، لأنه وُجد أصلاً لحالة وقوع نزاع بين أطراف التصرف القانوني، ولإثبات حق معين إذ أُعتدي عليه[20].

(20) سلمان المقداد، « ضوابط الإعتراف بالمحررات الإلكترونية في الإثبات »، مرجع سبق ذكره.

لقد تغيّرت وسائل الإثبات التقليدية في عصرنا الحالي، إذ تحوّلت من النظرة السطحية التي كانت تنظر إلى الدليل الكتابي بالمفهوم التقليدي الورقي، إلى نظرة موسّعة تشمل الإثباتات الكتابية الإلكترونية وما يرتبط بها، مما استدعى تغيير النظرة القانونية الموجَهة صوب مفهوم الإثبات بشكله التقليدي، وذلك بمواكبة تطوّر تكنولوجيا الاتصالات، والتي أثّرت بشكل كبير في مجمل النظريات القانونية التقليدية وخصوصاً نظرية الإثبات.

المبحثُ الثاني: الإثباتُ الإلكترونيّ.. حُجة قانونيَّة

يختلفُ الإثباتُ القانونيُّ عن الإثبات بمعناه الواسع أو العام، خاصةً إذا تمَّ تناولُه في إطار يحمل الدلالة الوصفة التاريخية أو العلمية أو الإقتصادية وغيره. فالإثبات الذي يبحث فيه صاحبه عن حقيقة معيّنة ومجردة، ويتاح له الإبحار بحريةٍ لنيل ذلك؛ يختلف عن الإثبات القانوني الذي يصوّب فيه البحث والإثبات على حق كالعقود المادية والمدنية، والمنازعات الإلكترونية وغيرها من القضايا القانونية الخلافية، مما حدا بالكثير من دول العالم إلى إطفاء الصبغة القانونية على وسائل الإثبات الإلكتروني، وصقلها بقواعد خاصة تنظِّمُ عملَها.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ للإثبات الإلكتروني إنعكاساتٍ إجتماعيةَ و أهميّة اجتماعية تتمثل في حماية المجتمعات من الجريمة، وتحقيق العدالة للإفراد كافة ومصالحهم في المجتمع. فوسائل الإثبات الإلكتروني وأساليبها جاءت وليدة الواقع العملي الذي يعيشه الناسُ في عصرنا الحالي، وتعبيراً عما تعارفَ عليه الإفرادُ في معاملتهم اليومية بمختلف صورها. فإبرام الإتفاقات في يومنا هذا بات يتمُّ عبر الانترنت، وما تنتجه الحواسيبُ من مخرجات، وقواعد بيانات مخزنة تتعلق بملايين الأشخاص حول العالم، مما يعني وبصورةٍ ضمنيةٍ متعارفٍ عليها عالمياً بأن هذا الإبرام الإلكتروني يعدُّ تصرفاً قانونياً يقتضي التعاملُ به بصفةٍ رسمية.

1.2: الصيغ القانونيّة للإثبات الإلكترونيُّ

قبل الشروع بالحديث عن الصيغ القانونية للإثبات الإلكتروني، لا بدَّ من الإيضاح هنا لمسألة مفاهيمية هامّة، فالمشرّع الفلسطيني دأب على إستعمال لفظ السند للدلالة والإشارة إلى المحرّر أو الإثبات أو الحُجة. مع العلم بأن قسماً لا بأسَ به

من القانونيين وأصحاب الشأن القانوني يرون أنه إستخدام مصطلح محرر إذ إنَّه أعمُّ وأشمل، لأنه يعبّر عن الدليل الكتابي سواءاً أكان مُعدَّاً للإثبات أم لا، كما أن لفظ سند يستعمل للدلالة على سبب الحق أو مصدره أي الواقعة القانونية ذاتها لا على أداة إثباتها[21].

(21) إياد سده، مدى حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2009م، ص9.

ورغم أن المشرَّع الفلسطيني قد اشترط في قانونه الفلسطيني للبينات أن يكون إثبات التصرفات القانونية بالكتابة؛ إلاَ أنه إستثنى من ذلك عدَّةَ حالات أجاز فيها الإثباتَ بأي وسيلة من وسائل الإثبات، وقد أُستحدثَ هذا المبدأُ إستجابةً للظروف الخاصة التي تقتضي بتيسير الإثبات للخصوم والتخفيف من حدّة النظام. القانوني للإثبات، وبذلك يمكن تجنبُ الكثيرِ من الصعوبات الناشئة من دقة نظام الإثبات خاصة في حالة استحالة الحصول على الدليل الكتابي الذي يستدعيه القانون في الإثبات[22].

(22) المرجع نفسه، ص 49.

والناظر في آلية تعامل المشرع الفلسطيني مع قضية الإثبات وغيرها من القضايا، يرى انه استند في كثيرٍ من مواده القانونية إلى المشروع الأردني والمصري، وتلك المواد القانونية والقضائية التي ورثها النظامُ السياسي الفلسطيني بعد نشوء السلطة الفلسطينية عن الأنظمة السياسية والقانونية التي سادت في الأراضي الفلسطينية قبل السلطة الفلسطينية عام1993.

عَاملَ المشرّع الفلسطيني الإثباتَ الإلكتروني بإلحاقه بالفصل الثالث من الباب الثاني المتعلق بالأدلة الكتابيَّة وذلك وفق ما نصَّت عليه المادة (27) من قانون البينات الفلسطيني بقولها على أنه «تسري أحكام هذا الفصل على وثائق نُظُم الحاسب الآلي»، وعليه يمكن الاستنتاج أن رسائل البريد الإلكتروني والمرسلة بوساطة الإنترنت تعدّ بداية ثبوت بالكتابة يمكن الاحتجاجُ بها في مواجهة مرسلها، ويمكن تعزيزها بطرق الإثبات كافة كالشهود والقرائن. ولهذا فقد يقع أحد الأشخاص في موقع يَصعُبُ فيه الحصولُ على سند يثبت التصرف الكتابي كما هو الحال في التعاقد عبر الإنترنت، وبالتالي يتعذر عليه تقديم السند للمحكمة بسبب لا يدَ له فيه، فما المانع من جواز إثباته بالمحررات الإلكترونية ؟[23].

(23) المرجع نفسه، ص ص 49 50ـ.

ويلاحظ أيضاً أن المشرَّع الفلسطيني أخذ بالمادتين (68،71) من قانون البينات الفلسطيني فيما يتعلق بحرية الإثبات الرقمي في المعاملات التجارية، كذلك أيضاً فيما يتضمن إلتزام التعاقدية المدنية التي لا تزيد قيمتها عن مئتي دينار أردني؛ فيجوز إثباتها بجميع طرق الإثبات. فالمشرّع الفلسطيني مّنَحَ البياناتِ الصادرةَ على أجهزة الحاسوب قيمةً ثبوتيَّةً مثل الوسائل التقليدية وذلك لتوافر شرط مبدأ الثبوت

بالكتابة على هذه المستندات، ومن أهمها صدورُ السند عن الخصم المدّعى عليه، فالمشرّع أجاز الإثبات بجميع طرق الإثبات عند وجود مانع من الحصول على الدليل الكتابي سواءاً كان مادياً أم بما جرى العُرف والعادة على عدم الحصول على دليل كتابي. وقد كان للمشرّع الأردني السباق في ذلك، إذ عدّ أن للمحررات الإلكترونية حجيَّةً في إثبات التصرفات التي تتمَّ عَبْرَ الوسائل الإلكترونية ومنح مخرجات الحاسوب المصدقة قوة الإسناد العادية في الإثبات[24].

(24) المادة (2/13 – ج) من قانون البينات الأردني رقم 37 لسنة 2001.

وقد حرص المشرّعُ الفلسطيني تأكيدَ إمكانية استخدام الأدلة الإلكترونية طريقاً من طرق الإثبات أمام القضاء، فقد أقرَّ المجلسُ التشريعي في مدينتي غزة و رام الله وبالمناقشة العامة مشروعَ قانون المعاملات الإلكترونية بالقراءة الأولى تمهيداً لإقراره بشكل نهائي والعمل به كأول قانون من نوعه في فلسطين، وأكد أن مشروع القانون سيتيح استخدامَ الوسائل والسندات والسجلات الإلكترونية حجيّة مقبولةً أمام القضاء، وهو ما سيسهل إثباتَ حق الطرف الذي يرغب بالإحتجاج بها[25].

(25) سهى عريقات، الطبيعة القانونية للدليل الالكتروني في مجال الإثبات الجنائي، بحث غير منشور، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، د.ت، ص 33.

في الشأن التجاري الفلسطيني، أخذ المشرّع الفلسطيني في قانون البينات وقانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966 المطبّق في الضفة الغربية، ومشروع قانون التجارة الفلسطيني بمبدأ الإثبات الحرّ في المعاملات التجارية، أي أنه يجوز للمدعي إثباتُ جميعِ المعاملات التجارية التي تَحدُثُ بين التجار بجميع طرق الإثبات بما في ذلك شهادةُ الشهود والقرائن، وبذلك فإن العقود المبرمة عن بعد بوساطة الإنترنت والفاكس والتلكس والبرقيات، يمكن إثباتُها دون حاجة لتقديم أي دليل وَرَقي[26].

(26) احمد الحروب، السندات الرسمية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، د.ت، ص 67.

فإنه يمكن الأخذ بالإثبات الإلكتروني كما هو في التعامل التجاري أي إذا وُجِدَ اتفاقٌ بين الطراف على إعطاء المستندات الإلكترونية حجيّة في الإثبات، أو عندما تتحقق ظروف معينة تسمح بالأخذ بالدليل الكتابي الإلكتروني، في ظل إعطاء المشرّع الفلسطيني لها حجية قوة الإثبات، والصيغ القانونية التي أشار لها المشرع الفلسطيني في نصوصه[27].

(27) للمرجع نفسه، ص ص 68 – 70.

2.2: الإثبات الإلكتروني وقانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين

أثار قانون الجرائم الإلكترونية -الذي تمَّ التصديقُ عليه من الحكومة الفلسطينية في عام 2017م -موجةً كبيرةً من الجدل، بين مؤيدٍ له، ومعارضٍ للكثير من بنوده، خاصةً من قطاع لا بأس به من الصحفيين والقانونيين والنقابيين. فمثلاً، خاطبت نقابة الصحفيين والهياة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» الرئاسة الفلسطينية

برسالة عاجلة طالبت فيها بضرورة الوقف الفوري لتطبيق القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية[28]، وإعادته للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف تعديله بما ينسجم والقانون الأساس الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين في اتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها، وبما يوفر حماية حقيقية لخصوصية لشرائح المجتمع الفلسطيني كافة[29].

ويتمثّل هذا الجدلُ الدائرُ في الساحة الفلسطينية حول قانون الجرائم الإلكترونية من منظور معارضيه بأنه ينتهك الحريات، ويقيّد تحركاتِ الناشطين الإعلاميين والصحفيين. فيما يرى واضعوه أنه يأتي مطلباً عصرياً وقانونياً ورقمياً لوضع حدٍ للجرائم الإلكترونية المتزايد حدوثُها في الشارع الفلسطيني. وهو ما نادت به وزارة العدل الفلسطينية بأن إقرار هذا القانون جاء بالتزامن مع إقرار قرار بقانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2017، لمواجهة الوسائل الجرمية التي نشأت عن الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، مؤكدا أهمية هذا القانون في حماية المواطن وأمواله وأملاكه وبياناته الخاصة، وحماية المعاملات الإلكترونية التي شرّعها قرارٌ بقانون المعاملات الإلكترونية.

وجاء هذا القانون بناءاً على قانون العقوبات رقم(74) لسنة 1936 المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات(16) لسنة 1960 المعمول به في الضفة الغربية؛ بحيث ينظّم القانونُ الجهاتِ التي ستصبح خاضعة له، وتتحدّد في: الفلسطيني حال ارتكب الجريمة، أو إن تعرضت المصالح الفلسطينية للجريمة، أو على الأجنبي المقيم أو الموجود في فلسطين. ويقوم على تنفيذ هذا القانون وِحدةٌ متخصصةٌ في الجرائم الإلكترونية في الأجهزة الشرطية وتتمتع بصفة الضابطة القضائية والقانونية[30].

وينظرُ البعضُ إلى هذا القانون بأنه جاء ليثبّتَ ويكمّلَ حالات الإستخدام القانوني للإثبات الإلكتروني الذي من المرجّح أن ترتفع وتيرة الإعتداد به قانونياً في قاعات المحاكم نظراً لزيادة التقاضي والتنازع الناجم من استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، مع العلم بأن بعض ناقدي هذا القانون يرون أنه يَخلُطُ بين الكثير من الجرائم والنشاطات الناشبة في الفضاء الرقمي، مما يجعله يخلط بشكل كبير بين الجرائم الإلكترونية وغير ذلك من الجرائم[31].

وتماشياً مع مستجدات العصر الرقمية، وفي محاولة للربط بين الجرائم الإلكترونية والإثبات الإلكتروني في فلسطين، واستناداً لما قامت به لجنةُ القانون التجاري الدولي (unicitral) بإصدار القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لسنة

(28) للاطلاع على قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني كاملاً للعام 2017م: https://goo.gl/" Gpcpyg". طالع أيضاً: "https://goo.gl/QtuP2i".

(29) أسامة الكحلوت، ما قانون الجرائم الالكترونية؟، دنيا الوطن، 2017م. عبر الرابط: https://goo." gl/8GdXht".

(30) أحمد الشقاقي، قانون الجرائم الإلكترونية.. قراءة إعلامية، وكالة معاً الاخبارية، 2017م. الرابط الالكتروني: https://www.maannews.net/" Content.aspx?id=919297".

(31) عرين بركات، مختصون: قانون الجرائم الإلكترونية يخالف النظام الأساس وكابوس على الحريات، مركز تطوير الاعلام، جامعة بير زيت، 2017م. الرابط الالكتروني: "https://goo.gl/egAMyk".

1996م، والقانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية الصادر سنة 2001م؛ جرى العملُ في فلسطينَ على مشروع قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية المكوّن من (12) مادة الذي يحتوي في فصله السابع على (9) موادَّ تتعلق بالجرائم الإلكترونية والاثبات الرقمي، كالتواقيع الإلكترونية وغيرها.

فلسطينياً، يقف -على رأس هذه القوانين التي حاولت الربط بين الجريمة الإلكترونية والإثبات الالكتروني- القانونُ رقم (15) لسنة 2009م بشأن الهيأة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات، والقانون رقم (3) لسنة 1996م بشأن الاتصالات السلكية واللا سلكية[32]، كما أنه تقام البينة في الدعاوى الجزائية بموجب قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001م بجميع طرق الإثبات إلا إذا نصَّ القانونُ على طريقة معينة للإثبات وإذا لم تقُم البينة على المتهم قضت المحكمةُ ببراءته، مع العلم أن هذا النصَّ يُعدُّ اكبرَ سند لوجهة النظر الداعية لاعتماد الأدلة الرقمية من بين أدلة الإثبات الأخرى[33].

(32) محمد الشلالدة، عبد الفتاح ربعي، الجرائم الالكترونية في دولة فلسطين المحتلة في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية القانون في جامعة جرش، 2015م، ص 9.

(33) المرجع نفسه، ص13.

تقبل، غالباً، المحاكمُ الفلسطينية بالأدلة الجنائية المستخدمة عبر هذه التقنيات الحديثة، ورغم الفائدة الجليَّة التي تساعد فيها شركاتُ الهاتف في العثور على الأدلة الجنائية إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تعيق أنظمة الاتصالات الفلسطينية، وذلك من خلال عدم قدرتها الحصول على نصوص الرسائل بين هاتف نقال وآخر إلا إذا تمَّ ضبطُ تلك الأجهزة. وعلى جانب آخر لا يمكن تتبعُ الهواتف المختلفة في قطاع غزة من النيابة العامة في الضفة الغربية والعكس صحيح، الأمر الذي قد يُشكل عائقاً أمام استخدام الإثبات الإلكتروني حجّةً للجرائم الرقمية[34].

(34) المرجع نفسه، 14.
ملاحظة: قامت فلسطين بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية في مجالات مختلفة، وقد شهدت نهايات عام 2014م م وبدايات عام 2015م توقيع دولة فلسطين على عدد من من الاتفاقيات والمواثيق الدولية في مختلف المجالات تصويت الأمم المتحدة على دولة فلسطين كدولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالتالي اكتسبت فلسطين صفة الدولة، الامر الذي أتاح لها الانضمام إلى قانونية وتكنولوجية لها علاقة بالجرائم الإلكترونية، وآليات استخدام المواثيق الدولية في ذلك، مما يعني ان فلسطين كدولة مطالبة بإجراء المزيد من التعديلات على تشريعاتها القانونية والقضائية والجزائية بشكلٍ يتوافق ووضعها القانوني والدولي الجديد.

3.2: تجاربُ عربيَّةٌ قانونيَّةٌ لاستخدامِ الإثباتِ الإلكترونيّ حُجّةً قانونيَّةً

بصورةٍ عامة، تتقاطع القوانين والتشريعات العربية حيال الإثبات الإلكتروني، كونها تتطلَّع وتستند إلى بعضها بعضاً في الوصول إلى صيغة وتشريع قانوني متفق عليه لتنظيم عمل الإثبات الإلكتروني داخل المحاكم العربية. إضافة لاستناد الكثير من الدول العربية إلى التجارب الغربية المُنظّمة لمثل هذه المسائل، كالقانون الفرنسي وبعض القوانين الدولية والعالمية المتعلقة بذلك. وهو شأن مُتعارف عليه بالمسائل القانونية الحديثة والمستحدثة، إلا أن لا يمنع من وجود بصمة خاصة بالدولة تتعلق ببيئتها الداخلية، ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

1. التجربة الأردنية: أعطى المشرّع الأردني حمايةً قانونية على مخرجات الحاسوب أيا كان نوعها. إذ منحها الحجية القانونية الممنوحة للمحررات التقليدية في

الإثبات، طالما كانت هذه المخرجات منسوبة إلى صاحبيه، وكان قد تمّ التصديق عليها، أو تأمينها بوسيلة تقنية تمنع اختراقها، فالمادة (8/أ) من قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم (85) لسنة 2001م تنصّ على أنه يستمد السجل الإلكتروني أثره القانوني ويكون له صفة النسخة الأصلية إذا توافرت فيه عدة شروط مجتمعة، كأن تكون المعلومات الواردة في ذلك السجل قابلة للاحتفاظ بها وتخزينها بحيث يمكن في أي وقت الرجوع إليها، وإمكانية الاحتفاظ بالسجل الالكتروني بالشكل الذي تمَّ به إنشاؤه أو إرساله أو تسلّمه أو بأي شكل يسهل به إثبات دقة المعلومات التي وردت فيه عند إنشائه أو إرساله أو تسلمه[35]. كم نصّت المادة (32 /ب) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (85) لسنة 2001م على أنه: إذا لم يكن السجل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني موثقا فليس له أي حجية.

(35) أنظر: حجية إثبات المحرر الإلكتروني: دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2. تجربة إمارة دبي: أشار قانونُ المعاملاتِ والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي رقم (2) لسنة 2001 م إلى المحرر الإلكتروني خلال نصه في المادة (2) منه بقوله: إن المستند الإلكتروني هو: سجل أو مستند يتمُّ إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو بلاغه أو تسلمه بوسيلة إلكترونية على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخر ويكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه. كما عرف المحررات الإلكترونية بآلية عامة بأنها: البيانات والمعلومات التي يتمُّ تبادلُها من خلال المراسلات التي تتِمُّ بين طرفي العلاقة بوسائلَ إلكترونية، سواءاً أكانت من خلال شبكة الإنترنت أم من خلال الأقراص الصلبة أو شاشات الحاسب الآلي أو أية وسيلة إلكترونية أخرى، لتوصيل المعلومة بينهما، أو إثبات حق أو القيام بعمل، فهي الوسيلة التي من خلالها يتمكن المتلاقون عبرَ الإنترنت من توصيل المعلومة لبعضهم بعضاً[36].

(36) المرجع نفسه، ص 6.

3. التجربة السعودية: أوجبَ نظامُ التعاملات الإلكترونية في المادة رقم (18)، الفقرات (2-8) من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، والمادة رقم (20) والمادة رقم (21) مسؤولية التصديق لضمان صحة المعلومات المصدّقة التي تضمنتها وقتَ تسليمها أو تقديمها للجهات المختصة، وشكل العلاقة بين صاحب الإثبات وبياناته الإلكترونية، بحيث تقع عليه مسؤوليةُ الضرر الذي يحدث لأي شخص وُثِقَ – بحسن نية – بصحة ذلك. إضافةً إلى استعمال وسائلَ موثوق بها لإصدار الإثباتات، وتسليمها، وحفظها، واتخاذ الوسائل اللازمة لحمايتها من التزوير والتدليس والتلف، وفقاً لما يحدّد في اللوائح المُنظِّمة لذلك، وبما يكفل لأن تكون هذه الوثائق والإثباتات مؤهّلةً للاستخدام والتقاضي القانوني والرسمي[37].

(37) أسامة العبيدي، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، (م: 28، ع: 56)، 2014م، ص ص 162 – 163م.

4. التجربة التونسيَّة: تَعاملَ المشرّعُ التونسيُّ وقضايا الإثبات الإلكتروني والمراسلات الرقمية والتشفير التقني بآليةٍ مباشرة. فالقانونُ التونسيُّ الخاصُّ بالمبادلات والتجارة الإلكترونية مثلاً تَعاملَ و ذلك بشكلٍ مباشر من خلال نصوص خاصة، وأجاز استخدامَه في المراسلات الإلكترونية وفي التعاملات الإلكترونية التجارية وغير التجارية عبر شبكة الإنترنت. وهو ما أشار إليه قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي رقم (83) لعام 2000م، خاصةً في الفقرة رقم (1) من المادة رقم (2) من القانون نفسه[38].

5. التجربة الجزائرية: كرّس المشرّعُ الجزائري مبدأ المساواة بين طرق الإثبات التقليدية وطرق الإثبات الإلكترونية. فالمادة رقم (323/ 1) من القانون المدني الجزائري تنصُّ على أنه: يُعدُّ الإثباتُ بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات في الكتابة على الورق، بشرط توافر إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدَّةً ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتَها، وهو ما يضفي على المحرر الالكتروني حجية في الإثبات بعدّه دليلاً كاملاً يفرض نفسه على القضاء، شأنُه في ذلك المحرراتُ التقليدية[39].

من الملاحظ أن التجارب العربية تتقاطع في كثير في بعض نصوصها، وتُجمع على محتوى متقارب بعض الشيء فيما يخصُّ آلية تنظيم عمل قانون يُعنى ويهتمُّ بإثبات المحررات الإلكترونية، وتنظيم العديد من المسائل الحديثة والمتعلقة بالشأن الرقمي والتكنولوجي، كالتوقيع الإلكتروني والجريمة والإلكترونية وغيرها من المسائل ذات الصلة بالطابع التقني.

الخَاتِمــةُ

تشهد المجتمعاتُ الإنسانية المعاصرة ثورةً حقيقية في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، إذ أرست تطوراً إلكترونياً هائلاً إتَّصل بجوانب الحياة الخاصة والعامَّة كافةً، والتي أثّرت بدورها بصورة واضحة في سلوك الأفراد، وأنشطتهم على اختلاف أنواعها، كما انعكس هذا التأثير في النشاط العام للدولة بمجالاته كافة، وأحدث تغييراً ملموساً في واقع الحياة القانونية والتنفيذية، الأمرُ الذي أدّى إلى تغليب الطابع الإلكتروني على حساب العمل الورقي بشكل تدريجي، وإنجاز هذه الأنشطة والأعمال بصورة رقمية ومن خلال إجراءات تقنية وبآلية فنية، خلافاً لما كان معمولاً به فيما مضى[40].

دفع هذا التطور الرقمي بالدول إلى مواكبة مخرجاته بما يتوافق وانظمتها القانونية.

(38) اهتم المشرع التونسي بمسألة التشفير الالكتروني في قانون المبادلات والتجارة الالكترونية، حيث عرفها بانها: «استعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب في تحريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من الغير أو استعمال رموز أو إشارات لا يمكن الوصول إلى المعلومات بدونها».

(39) محسن البيه، دور المحررات الالكترونية في الإثبات المصري، مدونة العلوم القانونية، 2014م، ص ص 96 – 97.

(40) انظر: موقع جامعة الأزهر بعزة على الانترنت، المواجهة التشريعية للتطور الإلكتروني: المؤتمر العلمي الخامس المحكم، 2016م. الرابط الالكتروني: "http://www.alazhar.edu.ps/law5/coverpage.html".

فقد بات الترافع في قاعات المحاكم يستند إلى كثير من هذه الرقميات الحديثة كدليل إثبات أو إدانة، ما يعني صدور حكم يتعلق بحياة فرد أو جماعة أو مؤسسة. فاتساع نطاق الاعتماد عليه يوماً بعد يوم أصبح موطناً مألوفاً يلجأ إليه الكثيرون لممارسة أنشطتهم بصورتها الجديدة.

إن انتقال السلوك الفردي للواقع الإلكتروني لم يخلُ من السلبيات والتحديات، ويستفيد هذا القول بدلالة انتقال ظاهرة الجريمة إلى الواقع الافتراضي الجديد، وانطلاقها من داخله بصورة غير معهودة، فقدِ اتّسع نطاقُ أفعالها ما بين مستحدثة وأخرى تقليدية، الأمر الذي يستدعي أيضاً إستحداث آليات جديدة لتنظيم وضبط التقاضي الخاص بهذه التطورات والإثباتات الجديدة[41].

41)المرجع نفسه.

مكانةُ إيران في المَدركِ الإستراتيجيّ الروسيّ

م.م. رؤى خليل سعيد خليل*
باحثة من العراق

* طالبة دكتوراه/ كليَّة العلوم السياسيَّة- جامعة النهرين

المُقدمــة

تُعدُّ روسيا الاتحاديةُ واحدةً من أهمّ القوى الدولية الأساسية على الساحة الدولية، فهي الوريث الشرعي لمقعد الإتحاد السوفيتي السابق في مجلس الأمن كما إنها لا زالت تمتلك ترسانةً هائلةً من القُدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وأسلحةً الدمار الشامل بكل أنواعها فضلاً عن امتلاكها بنيةً مؤسسيةً وعلمية تكنولوجية ضخمة لصناعة وتطوير أنواع شتى من السلاح الذي تحتاجه إيران و بالمقابل فإنّ إيران دولةٌ لها ثقلُها على المستوى الإقليمي وهي تمتلك المال والموارد الأولية كما إنها تسعى جاهدةً لتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية من أجل تعزيز قوتها الإقليمية العظمى التي لها وزنها السياسي والعسكري سواءاً في منطقة الخليج أم في منطقة بحر قزوين، وتكمن أهمية التعاون العسكري الروسي الإيراني من جهة التأثير في مجريات الصراع الدولي الدائر حالياً على مناطق النفوذ وعلى طريق بلورة التحالفات الدولية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فضلاً عن التأثير في علاقات الصراع والتعاون بالدول القريبة منهما لا سيّما أنها محيطات مشحونة بالنزاعات والصراعات التي تعود جذورُ البعض منها إلى الحرب الباردة.

فتعدُّ روسيا الإتحاديةُ شريكاً استراتيجياً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وداعمةً لبرنامجها النووي السلمي، كما ان روسيا منسجمة استراتيجياً مع التحركات والمواقف الإيرانية في مجريات الملف السوري، وغير قلقة من ازدياد النفوذ السياسي والعسكري الإيراني في العراق.

وتزداد أهميةُ إيران لروسيا الاتحادية وذلك بحكم موقعها الجغرافي القريب، إذ

أصبحت إيرانُ الجارَ الجنوبيَّ الذي تنبغي السيطرةُ عليه لحماية الأمن القومي الروسي، فالموقع الجغرافي المتميّز من الناحية الجيوبوليتكية والإستراتيجية جعل إيران محلَ صراعٍ وإقبال القوى الكبرى لإقامة العلاقات معها وتحسينها.

المحور الأول: أهميَّةُ إيران في الإدراك الإستراتيجيّ الروسيّ

بدأت روسيا الاتحادية بتطوير علاقتها مع إيران خلال مدة التسعينات من القرن العشرين في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، فكان توقيع العقد الخاص بإنشاء مفاعل بوشهر النووي لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران وقد ترسّخ هذا التوجّهُ في السياسة الروسية في وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع عام 2000 في إطار توجّه القيادة الروسية الجديدة لتوظيف السياسة الروسية الخارجية بصفة عامة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره، فشهدت السياسةُ الروسيةُ تفعيلاً بعد عَقد من السكون من سبعينات القرن الماضي، وعادت روسيا لتلعبَ دوراً فاعلاً وتتّخذَ مواقفَ واضحةً في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وقد سَاعَدَها في ذلك وجودُ قيادة واعية ذاتِ رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرةُ على تنفيذها بإدارة كفوءة مما أدّى الى انتعاش اقتصادي مكّنها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية. ويمكنُ القولُ: إن هناك مجموعةً من العوامل التي ساهمت في إحداث التقارب بين البلدين خلال تلك المدة كان من أهمّها[1]:

1 - إمتناع إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا الاتحادية، ولا سيما خلال تفكّك الاتحاد السوفيتي، واتباعُها نهجًا محافظاً ومنضبطا إزاءَ تطورات الأحداث في الاتحاد السوفيتي السابق في أيامه الأخيرة.

2 - إحجام إيران عن محاولة تصدير ثورتها الإسلامية الى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، وذلك لحاجتها الى التكنولوجية الروسية.

3 - حاجة روسيا الى تأمين شريك مُهمّ معها في عمليات استغلال ثروات آسيا الوسطى، والاستفادة من موقع إيران المطلّ على الخليج.

4 - إيجاد تنسيق مشترك للحدّ من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية سواءاً في منطقة آسيا الوسطى أم في منطقة الخليج[2].

(1) سعد الحمداني، العلاقات الروسية الإيرانية 2001ـ2010، مجلة العصر، مجلد 21، العدد 21، 2012، ص 4.

(2)محمود عليان عليمان، العلاقات الامريكية الروسية في مرحلة اعادة التوازن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (26)، 2002،

ويُعدُّ التعاونُ الإستراتيجي الروسي-الإيراني نموذجاً واضحاً لهذا التحوّل في السياسة الروسية، إذ يمكن تفهُّمُ التطورِ الحادثِ في العلاقات الروسية الإيرانية على ضوء العائد المباشر للتعاون بينهما، والذي يخدم المصلحة الوطنية لكلا البلدين.

فتتمتع إيران بمكانة خاصة في الساحة الإستراتيجية إذ تمنح المساحة المناسبة لروسيا للحفاظ على استقلالها عن طريق المحيط الأطلسي. وان العلاقة الإيرانية الروسية يمكن ان تتطور الى مستوى التحالف المهم والمؤثر لذا ينبغي عليها الدفاع عن نفسها ضد القوى الإمبريالية في الغرب، وفي الوقت نفسه السماح لروسيا بالانضمام إلى المياه الدافئة التي كانت دائما الهدفَ الرئيسَ لسياستها الخارجية. وقال الفيلسوف والخبير الروسي الشهير «الكسندر غليويج دوغين»، زعيم حركة اوراسيا: «إنَّ التحالفَ بين إيران وروسيا لا غنى عنه من أجل إقامة اوراسيا قوية -مستقلة -آمنة ومستقرة، إذ ان جميعها في طريقها للتحقق. وان العلاقات الإيرانية-الروسية تأتي في الدرجة الاولى وتُجسد نوعا من التقارب لإقامة اوراسيا قوية ومستقلة»[3].

إضافةً الى ذلك، وفي نطاق تعزيز علاقات التعاون بين البلدين، أكّد الجانبُ الروسي اهتمامَه بانضمام إيران الى منظمة شنغهاي للتعاون، خاصة بعد المنحى السلبي الذي تتّخذه العلاقاتُ الإيرانية الامريكية منذ تولي دونالد ترامب للحكم، وتأثير ذلك في مكانة إيران في الشرق الأوسط، وبالإضافة الى توتر العلاقات الامريكية الروسية، نظرا لعلاقات الصداقة بين إيران وروسيا[4].

وتأكيد أهمية إيران في الإدراك السياسي الخارجي لروسيا الاتحادية فقد وعد الرئيس فلايمير بوتين بتطوير اواصر التعاون بين بلاده وإيران، ولا سيما في المجال العسكري والنووي بغية تطوير التقنية النووية الإيرانية.

المحور الثاني:
طبيعة الإدراك الإيرانيّ لروسيا كقوة فاعلة

إن روسيا الطامحة إلى استعادة دورها كدولة عظمى لها مكانتها الدولية وجدت في إيران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الإستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم وتشرف على مضيق باب المندب وعلى جزء كبير من الخليج من جهة، وعلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى والقفقاس من جهة أخرى، فضلا عن إن إيران تُعدُّ سوقاً هامة لتصريف منتجات روسيا العسكرية والتقنية. وإيران التي تسعى إلى دور إقليمي فعال ومؤثر في المنطقة تجد في روسيا الحليف الأنسب لالتقاء عدد من مصالحها المشتركة في المنطقة وللقدرات العسكرية والتقنية التي تملكها روسيا وتحتاجها إيران في الوصول إلى استراتيجيتها المنشودة.

(3) الفيلسوف الروسي دوغين: إيران الحليف الأفضل لروسيا، الوقت التحليلي والاخباري، 2016/9/8، http://alwaght.com/ar/News/108413/%D8%A7%D9%84%8A%D9%84 %D9% 81%D981_%D8%88%D9%D8%B3%D984%D8%B1%D9%%A7%D98A_%D %88%D8%B3%D988%D8%BA %8%AF%D986_%D8% %8A%D9 %%D98A%D8%B1%D8 %A7%D986_%D8%A7%D9%%A7%D9D9%8A%84%%84%D8%AD%D984% %81_%D8%A7%D9 %D981%D8%B6 %D8%A3%D984%D8%B1 %84_%D9%%D98A%D8%B3%D9 88%%%D9 %D8 %A 7%"

(4) العلاقات الروسية الإيرانية البرغماتية، دراسة بحثية الالكترونية، مركز الدراسات السياسية والدبلوماسية المتعلقة في الشرق الأوسط وشؤون إيران السياسية، "http://idraksy.net/iran_russia_relation/?print=pdf"

إلى جانب ذلك فإن هناك مصالحَ مشتركةً بين روسيا وإيران للتعاون من أجل منع ازدياد قوة أو نفوذ أية دولة مجاورة لهما، لما لهذه الدولة من امتدادات قومية داخل كل البلدين، كما تلتقي مصالح الدولتين في رفضهما لتوسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، إذ تنظر روسيا إلى توسع الناتو بوصفه أداة لغرض الهيمنة الأمريكية على أوربا ومحاصرة روسيا بسلسلة من القواعد العسكرية وذلك للحدّ من مكانة روسيا والتقليل من قوتها العسكرية ومحاولة للسيطرة على مواردها الطبيعية وهو ما دفعها إلى إقامة توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد اتفاقيات او تفاهمات استراتيجية مع قوى دولية أو إقليمية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي مثل إيران لا سيما ان إيران هي الأخرى تنظر إلى توسع الناتو كأداة لإضعاف الدور الإيراني في صياغة الترتيبات الإقليمية الخاصة في منطقة آسيا الوسطى والقفقاس ومن ثم تهديد أمنها القومي.

وإن علاقات إيران المتطورة مع روسيا الاتحادية ساعدت إيران كثيرا على تخطي العديد من العقبات والعقوبات التي وضعتها وتحاول وضعها الولايات المتحدة الأمريكية أمام إيران من اجل عزلها دوليا. وقد ساهمت روسيا في افشال العديد من المشاريع الأمريكية، كما أمّنت لإيران المخارجَ الدبلوماسية للإفلات من طائلة العقوبات الإقتصادية الشاملة التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها على إيران في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب الانفتاح على إيران اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

المحور الثالث:
طبيعة الأداء الإستراتيجي الروسي تُجاه الملف النووي الإيراني

على إثر اشتداد الجدل حول برنامج إيران النووي مع الغرب في كانون الاول من عام 2000، على خلفية نشر صور إلتقطتها الأقمارُ الاصطناعية أظهرت بناءَ منشأتين سريتين للوقود النووي جنوبي طهران[5]، واكتشاف قيام إيران في عام 2003، وبشكل سري باستعمال تقنية دورة الوقود النووي بما فيه التركيز، وإعادة المعالجة من دون ان تصرّح عن هذه الأنشطة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوة الولايات المتحدة إحالة ملف إيران النووي الى مجلس الأمن بهدف إتّخاذ إجراءات عقابية ضد طهران[6].

وفي محاولة لنزع فتيل الأزمّة بين إيران، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ورائها الولايات المتحدة، والدول الأوربية كان هناك تحركٌ روسيٌّ منذ تشرين الاول من

(5) شانون ن.كايل، الحد من الأسلحة النووية وخطر الانتشار، في كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2005، ترجمة حسن حسن وعمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص52.

(6) شانون ن.كايل، الحد من الاسلحة النووية وظر الانتشار، في كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2004، ترجمة: حسن حسن، واخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص846ـ847.

عام 2005، وطوال عام 2006، إذِ اقترحت روسيا تأسيس مركز ايرانير-وسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الزراعية[7]، فضلا عن تعهد روسيا بتوفير ضمانات لتزويد إيران بحاجتها من الوقود النووي اللازم لتشغيل مشاريعها النووية السلمية، وذلك بغية تبديد الشكوك الغربية بشأن إمكانية استخدام إيران الوقود النووي الناجم عن عملية تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلاتها في انتاج السلاح النووي سراً من جهة، والحيلولة دون حرمان إيران من المقاصد التقنية المَدَنيَّة لعمليات التخصيب من جهة اخرى، ومن ثم تجميد فكره إحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الامن[8]. وتكمن وراء المساندة الروسية لإيران حسابات متعددة أبرزها[9]:

1 - ان روسيا هي المزوّد الاول لإيران بالتكنولوجية النووية.

2 - إصرار روسيا على عدم التخلي عن مصدر مالي مُهمّ وفَّرَ لها مليارات الدولارات بسبب بنائها مفاعلاً نوويا لإيران في(بوشهر) وتقديمها تقنيات عدّة في هذا المجال.

3 - إدراك روسيا الى ما يمكن ان يترتب عليها من خسائر اقتصادية مضاعفة جراءَ فسخها عقوداً ملزمة مع إيران.

وتأكيد مواصلة التعاون النووي بين البلدين قام كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني (حسن روحاني) بزيارة الى روسيا في عام 2005، إلتقى فيها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، وصرح (بوتين) في أثناء الزيارة: (ان البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلمية)، كما أعلن (بوتين) بأن روسيا وإيران على وشك التوقيع على اتفاقية تتعهد روسيا بموجبها بتزويد مفاعل (بوشهر) بالوقود النووي، وإرسال الوقود المستهلك من المفاعل الى روسيا لإعادة معالجته، وفي العام نفسه وقعت روسيا وإيران رسميا على صفقة الوقود النووي[10]. ومن الناحية الواقعية، فإن روسيا تنظر الى دعمها لإيران من منظور جيوستراتيجي أكثر من أي شيء آخر.

ويمكن القول: إن التعاون التسليحي مع إيران في المجالين التقليدين والنووي ارتبط بمجموعة من الدوافع الروسية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1 - الدافع الاقتصادي: وهو الأكثر أهميةً في تبرير إصرار روسيا على التعاون مع إيران، اذ حاجتها الشديدة للعملات الصعبة، وزيادة وارداتها منها، ويحظى التعاون الروسي-الايراني في المجالين التقليدي والنووي بأهمية اقتصادية بالغة لدى روسيا، فقد تجاوزت قيمة التعاون النووي بين البلدين مليار

(7) أحمد ذياب، روسيا اللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 167، يناير 2007، ص123.

(8) التقرير الاستراتيجي العربي 2005ـ2006، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص2.

(9) عبد الحسين شبيب، الخيارات الامريكية في مواجهة البرنامج النووي الايرانية، فصليه إيران والعرب، العدد الرابع عشر، خريف 2005، ص58ـ59.

(10) سكوت ريتر، استهداف ايران، ترجمة امين الايوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الاولى، 2006، ص232.

الدولار، وأنقذ بدوره آلاف العمال الروس، و(300) مصنع من المصانع الروسية في (سان بطرسبورغ) من البطالة والتوقف. كما ان مشتريات إيران من الأسلحة النووية شكلت عاملاً مُهماً للنهوض بالاقتصاد الروسي[11].

2 - الضغوط التي يمارسها اللوبي العسكري الصناعي في (موسكو) على الحكومة الروسية، لكي يستفيد من فرصة دخول السوق العسكرية الإيرانية التي تشكل اهمية بالغة لصناعة السلاح الروسية، والتي هي في اشد الحاجة الى الأموال بسبب تراجع عوائد الصادرات الروسية من الأسلحة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي.

3 - الإستفادة الروسية القصوى من الحظر الأمريكي على طهران لتعزيز تعاملها التجاري مع إيران، وتوظيف قدراتها، وانتاجها، وخطوط مواصلاتها البرية، والجوية، والبحرية عبر بحر قزوين، وما يعنيه ذلك من إنعاش للصادرات الروسية[12].

4 - الإدراك الروسي لأهمية العلاقة الطردية ما بين إقامة علاقة وثيقة مع إيران، والحفاظ على مصالحها في منطقة آسيا الوسطى، ومن ذلك فإن التوجهات الإيرانية في آسيا الوسطى كانت موضع ترحيب موسكو التي سعت للحد من الطموحات التركية واحتوائها، ونتيجة لذلك نجد ان سلوك طهران كان منسقا بشكل جيد مع موسكو واحتوائها، الذي انعكس على صلات إيران بالجماعات الإسلامية في هذه المناطق اذ حاولت إيران ان لا تعزل موسكو او تزعجها وهو ما عزّز قوة العلاقات بين البلدين[13].

5 - توسيع رقعة النفوذ الروسي في منطقة الخليج، فإيران بموقعها الحيوي كانت وما تزال تمثل نافذة روسيا، والمفتاح الرئيس لوصولها الى المياه الدافئة ومنابع النفط في الخليج العرب.

6 - رفض روسيا ان تعامل بمعيار اقل من معيار تعامل أمريكا مع أطراف اخرى، ففي الوقت الذي تمدُّ فيه الولاياتُ المتحدة كوريا الجنوبية بمفاعلات تعمل بالماء الخفيف، تطالب واشنطن روسيا بان تمتنع عن بيع نفس المفاعلات لإيران[14].

اما فيما يتعلق بالدوافع الإيرانية لتعاونها التسليحي مع روسيا في المجالين التقليدي والنووي، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

(11) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران-التفاعل النووي في المساحة الرمادية، شؤون ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، العدد (11)، تشرين الثاني 2005، ص15.

(12) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسات الخارجية العربية تجاه إيران – ملف تطوير العلاقات العربية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (279)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص103.

(13) محمود سريع القلم ومصطفى كيار اوغلو، تاثير الحد الشمالي على منطقة الشرق الاوسط، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، العدد (6)، 1996، ص18.

(14) احمد ابراهيم محمود، التعاون النووي بين روسيا وإيران، مجلة مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 8، مارس 2010، ص4.

1 - ان تنشيط علاقات التعاون العسكري مع روسيا يُعدَّ واحداً من بدائل قليلة للغاية متاحة قبالة السياسة الإيرانية لاسيما فيما تتعرض له إيران من حملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة بهدف عزل إيران، ومنعهم التعاملَ معها من القوى المؤثرة كافة في المجتمع الدولي، والتي حققت نجاحا كبيرا على الصعيد العسكري، اذ امتنع معظمُ الدول المالكة للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية مع إيران، ومن ثم، فإن روسيا الاتحادية تمثّل القوى الرئيسة التي يمكن لإيران الحصولُ منها على الحاجات التسليحية[15].

2 - محاولة إيران تعزيز إمكاناتها العسكرية، وتعويض ما دمرته حرب ثماني السنوات لاسيما في ضوء غياب القدرة الإيرانية على تحديث سلاحها بسبب الحظر الأمريكي المفروض عليها منذ نهاية عهد الشاه.

3 - التخوف الإيراني من الوجود العسكري الأمريكي القريب من اراضيها في الخليج والعراق، والذي زاد من اندفاعها الى تطوير قدراتها العسكرية بما يتلاءم وحجم التهديد الأمريكي، وهذا ما اكده الرئيس (محمد خاتمي) في آب/1998، اذ قال: (ان الوضع الاستراتيجي لجمهورية إيران الإسلامية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يتطلّبُ ان تكون لنا إمكاناتٌ عسكريةٌ قويَّةٌ، ولن نطلبَ الأذن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا العسكرية فحماية النفس ومنع الآخرين من ارتكاب العدوان هما من إهمِّ حقوق كل بلد) ومن الطبيعي ان تتوجّه ايران الى روسيا الاتحادية لخبرتها العسكرية وكونها تشاطر إيران رفضها للهيمنة الامريكية[16].

(15) عبد الخالق عبد الله، الخليج العربي في القرن الجديد، التقرير الاستراتيجي الخليجي، (1999ـ2000)، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الامارات، 2000، ص44.

(16) كوري ان شيك، جوديت اس.يافي، المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الايراني، ترجمة ابراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص7.

المحور الرابع:
الدورُ الإيرانيّ بعدَ التدخُلِ العسكريّ الروسيّ في سوريا

إن الجغرافية هي العنصر الثابت في التاريخ وهي العامل الحاسم في التقارب بين الأمم والشعوب، فإن المعطى الجغرافي يلعب بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، كونها الدولة التي تعطي سياسة روسيا الاتحادية في هذه المنطقة بُعدا وعمقا استراتيجيا لأمور جيوسياسية وجيواقتصادية عديدة. فإن الواقع السياسي الراهن يظهر بتطابق نسبي للموقف الروسي مع نظيره الإيراني، إذ يدعم الطرفان النظام الحاكم في دمشق في حربه ضد الإرهاب وضد المعارضة المسلحة على

اختلاف أطيافها، وعلى الرغم ما يمكن عدّه تطابقاً نسبياً في الرؤية، فان الوضع السوري بات يمثل أبرز ساحات التفاعل الروسي الإيراني في الساحة الدولية عامة، وهذا التفاعل يعكس نفسه على إجمالي المقاربة الدولية للازمة السورية. وان روسيا عززت بتدخلها العسكري موقف الحكومة السورية وفرضت تغييرات كبرى أثبتت من خلالها قدرتها على لعب أدوار أكبر في ملفات منطقة الشرق الأوسط، وأثبتت بأنها أكثر قدرة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ربط سورية بها، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. يشكل التدخل العسكري الروسي ضمانة اقوى بالنسبة لبقاء الحكومة السورية، الامر الذي يزيد من النفوذ الروسي في سوريا، الامر الذي يتيح تالياً الهيمنة المستقبلية على خطوط نقل الطاقة، التي يتوقع ان تمر عبر سورية وانعكاس ذلك على سياستهم. بالنسبة للإيرانيين التدخل الروسي المباشر شكّل مدخلا لتدويل الازمة السورية ما يعني اضعاف الدور الإيراني وتعزيز الدور الروسي كلاعب الدولي. يدرك صانعو القرار في طهران بأن سورية بعد التدخل العسكري الروسي تختلف عما قبله، لكن الدعم والرضا الإيراني على هذا التدخل، لا يعني ان موسكو لن تواجه رفضاً إيرانياً للخضوع لسياستها. وإذا كانت موسكو هي الضامن الدولي لأي تسوية سياسية مستقبلية لسورية، فان طهران هي الضامن الإقليمي لها. وان الإيرانيين يدركون ان بلادهم لاعب إقليمي أساس لا يمكن تجاوزه ولديه أوراق قوة كثيرة تمكّنه من فرض معادلات صعبة في سورية[17].

(17) وسيم خليل قلعجيه، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص356.

بالرغم من تشابك المصالح بين الدولتين، إلا أن هناك جواً من الحذر في التعامل فيما بينهما، فإيران من مصلحتها المزيد من الانخراط الروسي في المعارك في سوريا، بينما تحرص روسيا على الاكتفاء بالضربات الجوية وعمليات القوات الخاصة. لكنَّ مستوى مقبولاً من التناغم قائمٌ بينهما فيما يتعلق بالأزمة السورية وفيما يتعلق بمواجهة السياسة الأمريكية[18].

(18) آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1 ديسمبر 2016، تقرير الالكتروني.

فان موقف موسكو في تسوية الازمة السورية ينطلق من عدد من المحددات التي تصبُّ أساسا في خدمة المصالح الروسية وأمنها القومي. التطابق النسبي بين موقف موسكو وموقف طهران بشأن الملفات الإقليمية المطروحة وان اختلفت مصالحهما من وراء ذلك. مثلاً الإيرانيون لديهم قلق من الحرص الروسي على امن دولة إسرائيل في الوقت الذي تعمل به طهران على حماية ودعم سوريا لاستعادة خطوط التماس مع الإسرائيليين، والتأسيس لبنية تحتية عسكرية فاعلة في الجولان[19].

(19) وسيم خليل قلعجية، المصدر السابق، ص359.

أما حكومة تل أبيب فتعمل مع بعض الدول العربية على تنسيق مواقفهما لإبعاد

روسيا عن إيران، وذلك بالتزامن مع الحديث في واشنطن عن إمكانية إبرام صفقة مع موسكو تتضمن رفع العقوبات عن روسيا وإصلاح العلاقات الأمريكية-الروسية مقابل ابتعادها عن إيران، ورأى محللون أمريكيون أن إدارة ترامب تركز بصورة أساسية على محاولة الوقيعة بين روسيا وإيران، والتوصل معهم إلى حل نهائي يشمل القضاء على تنظيم الدولة وتمكين أكراد سوريا. وتنطلق هذه السياسة من أن المشكلة الكبرى التي ستواجه بوتين تتمثل في التكلفة الباهظة للعمليات الروسية والتي ناهزت 3 مليارات دولار منذ عام 2015، وبناءاً على ذلك ترى إدارة ترامب أنه يمكن إشراك دول الخليج العربية في تمويل ترتيبات الصفقة السورية بشرط خروج بشار الأسد، والتي يمكن أن يكون لروسيا النصيب الأكبر من تعاقدات تمويلها خليجياً، إذ يعتقد بوتين أن عملية إعادة إعمار سوريا بعد التوصل إلى الاتفاق النهائي، خاصة أن الإعمار سيكون بمثابة منجم ذهب بالنسبة للاقتصاد الروسي[20].

(20) تنامي الخلاف الروسي-الإيراني في سوريا، المرصد الاستراتيجي، 2018، "https://strategy_watch.com/news"

المحور الخامس:
مستقبلُ مكانةِ إيران في الإستراتيجيَّة الروسيَّة

مما لا شكَّ فيه أن طهران استفادت من علاقات الشراكة الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية عبر عملية استقواء محدودة، كان سببه الأكبر غياب الفاعلية والحضور العربيين في عدة مواقع، منها العراق وسورية ولبنان، دون ان يكون هذا الاستقواء الإيراني شاملا، إذْ كثيرا ما توتّرت العلاقات الإيرانية مع روسيا الاتحادية حول الملفات المشتركة بينهما، ومنها قضية صفقة منظومة الدفاع الجوي المتطورة «اس300-» لطهران، او في قضايا التعاون العسكري المشترك كقضية نشر الطائرات الحربية الروسية في الأراضي الإيرانية، لكن في المقابل، استطاعت روسيا الاتحادية ان تجد لها في التعاون العسكري الروسي-الإيراني- السوري، بيئة حاضنة لإعادة تنشيط سياستها الخارجية على مستوى النظام الدولي، وفي تحجيم النفوذ الأمريكي خاصة في الشرق الأوسط عبر هذا التعاون العسكري، وهذا ما أوجد بعض مجالات المناورة الاستراتيجية[21].

(21) وسيم خليل قلعجية، المصدر السابق، ص360.

رغم الإطار العام للعلاقات الروسية الإيرانية الذي يكتسي بطابع التقارب والتحالف الاستراتيجي، الا انه يسجل عدم وجود استراتيجية روسية عملية واضحة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي المقابل تتعامل موسكو مع جارتها الجنوبية وفقا لكل حالة على حدة. وبالرغم من افتقار موسكو لخطة عمل موحدة او

تصور واضح للأولويات العليا تجاه طهران، فانه يسجل على طهران اضطرارها الى الاعتماد على روسيا الاتحادية في القضايا الإقليمية ابتداءاً من ملفات سورية والعراق وليس انتهاءاً في قضايا بحر قزوين وآسيا الوسطى والتي تشكل مجالا حيويا استراتيجيا لكلا الطرفين، مع أولوية روسية فيها[22].

(22) وسيم خليل قلعجية، المصدر السابق، ص361.

فإن مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية سيبقى خاضعاً لمنظومة واسعة من الحسابات المركبة والمعقدة. وكحال اية دولة عظمى، فإن حسابات روسيا الاتحادية الجيوسياسية بعيدة المدى ليست هي ذاتها خياراتها المتغيرة او اوراقها التفاوضية في اللعبة الدولية المفتوحة بطبعها. خصوصا ان الوضع الراهن للعلاقات الروسية الإيرانية يرتكز على مصالح جيوسياسية تعمل في ظل بيئة دولية يفوق المحتوى المتغير فيها محتواها الثابت، وهذا من سنن العلاقات الدولية.

الخاتِمــة

لم تقتصر علاقات روسيا في منطقة الشرق الأوسط على إيران، بل امتدت الى الدول العربية الأخرى وإسرائيل وهذا يعني أن التعاون مع إيران هو جزء من مصلحة اقتصادية بحتة لروسيا تقوم على أساس حسابات الربح والخسارة، وليس كما كان يجري خلال الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيدلوجيا يتغلب على المنطق الاقتصادي، وهذا يعني أيضا ان روسيا تبيع السلاح لإيران ولأعداء إيران ومنافسيها، وان القاعدة التي تتحكم بمبيعات السلاح الروسي هي (البيع لمن يدفع) وهو ما تنعدم معه أي إمكانية للحديث عن علاقات استراتيجية بين البلدين.

إن المواقف الروسية الموالية لسياسة إيران لا تنبع من اعتبارات أخلاقية او موضوعية قدر انطلاقها من اعتبارات مصلحية وحسابات اقتصادية واستراتيجية، فهي تسمح لروسيا بتعزيز نفوذها داخل مجلس الأمن، كما ان النجاح في الحيلولة دون فرض عقوبات اقتصادية اشد على إيران سيتيح لروسيا مواصلة توسيع العلاقات التجارية مع إيران، فضلا عن محاولة روسيا ان تبعث من خلال مواقفها تلك برسائل لأنظمة الحكم الأخرى في المنطقة بان الصداقة مع روسيا تطرح ثمارا جيوسياسية، إلا أن هذه المواقف الروسية الداعمة لإيران لا يمكن التعويل عليها على طول الخط طالما حَكَمَتْها حساباتُ ومصالحُ روسيا الاتحادية التي تجعلها حريصة على التصرف بما يخدم هذه المصالح.

من المرجَّح أن يستمر التعاون الروسي الإيراني على المدى القريب وذلك بسبب استمرار الحظر الامريكي والغربي على مبيعات السلاح لإيران من جهة وحاجة

روسيا الى إنعاش وضعها الاقتصادي ورغبتها في استثمار ورقة التعاون العسكري مع إيران للحصول على مكاسب من الولايات المتحدة وأوربا من جهة أخرى.

إن التعاون العسكري الروسي الإيراني لن يفضي إلى امتلاك إيران للسلاح النووي اذ انه ليس من مصلحة روسيا إيجاد دولة نووية على حدودها الجنوبية فضلا عن التزام روسيا أمام المجتمع الدولي بالعمل على منع الانتشار النووي فضلاً عن أن تحوّل إيران إلى دولة نووية بمساعدة روسيا يمكن أن تترتب عليه عواقبُ وخيمةٌ على روسيا ليس أقلَّها فرضُ حصارٍ اقتصاديٍّ أمريكيٍّ أوربيٍّ عليها.

توظيفُ الحشدِ الشعبي في المدركِ السياسي العراقي

أ.م.د. جواد كاظم حطاب*
باحث وآكاديمي من العراق

* مركزُ دراساتِ البصرةِ والخليجِ العربيّ/ قسمُ الدراساتِ السياسيَّةِ والإستراتيجيَّة

المُقدِمة

أحدث الحشدُ الشعبي تغيراً دراماتيكا في مسار الحرب التي شنها تنظيم داعش الإرهابي ضد العراق، فبعد سيطرة الأخير على العديد من المناطق الغربية والشمالية والوسطى وتهديده بغداد وانهيار معنويات القوات الأمنية والمواطنين، تغيرت مسارات الحرب لصالح العراق وقواته الأمنية بفعل الحشد الشعبي الذي جاء نتيجة لفتوى المرجعية الدينية في النجف الاشرف في 13 / حزيران / 2014.

يتناول البحثُ هذا الحدثَ المصيريّ في تاريخ العراق والمنطقة وما تطوراته؟ وما الأسباب التي أدت إلى تحوّل الحشد الشعبي إلى قوة ضاربة قصمت ظهر الإرهاب؟، وإلى كيفية تعامل الحكومة العراقية مع هذه القوة وهل تبنتها ودافعت عنها أمام تحديات القوى المحلية والدولية؟.

ويتعرض البحث إلى الإجابة على سؤال مهم وهو: هل نجح الحشد الشعبي في ان يكون جزءاً مهمّاً وأساساً في القوات العراقية وفي أولويات الإستراتيجية العسكرية العراقية، وما اجراءات الحكومة العراقية لتحقيق هذا الغرض ؟.

ثم ينتهي البحث بتوصيات حول أهمية الحشد الشعبي وتعزيز مكانته في مستقبل العراق الأمني والعسكري.

تشكّل الحشدُ الشعبيُّ بعد فتوى الجهاد الكفائي التي دعت إليها مرجعية النجف الأشرف وأصدرها آيةُ الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني[1] في 13 حزيران 2014 [2] بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من المناطق الغربية والشمالية والوسطى وصولاً إلى المناطق الواقعة شمالي بغداد وتهديده حزام بغداد وإطرافها في 10/ حزيران/ 2014[3].

(1) مرجع ديني شيعي كبير ولد في مشهد عام 1930، تلقى علومه الأولى فيها وبعد أن سافر إلى قم انتقل إلى مدينة النجف الأشرف عام 1951 ليكمل دراسته الحوزوية على يد السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد ابو القاسم الخوئي، وفي عام 1994 آلت اليه المرجعية اوجزء منها بعد وفاة السيد عبد الاعلى السبزواري الذي خلف السيد ابو القاسم الخوئي. ولاتصافه بالورع والاعتدال ورجاحة العقل ونفاذ البصيرة وبخاصة فيما يتعلق بالشأن السياسي العراقي، فقد حظي باحترام وتقدير جميع الإطراف الدولية والمحلية بما فيها الامم المتحدة وتأخذ بملاحظاته ووتتجنب اثارة حفيظته.
حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، بيروت 2013، ص 430 ؛ فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، الاحد 2016/12/18 http:www.alalam.ir

(2) محمد نجاح محمد الجزائري، دور الحشد الشعبي في الاستراتيجية العسكرية العراقية لمكافحة الإرهاب، المؤتمر الدولي الأول حول الإرهاب 18ـ 19 شباط 2017، هيئة الحشد الشعبي مكتب البصرة العراق البصرة 2017، ص 147 ؛ الأحد 2016http///12/18 www.alalam.ir، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية.

(3) المصدر نفسه، ص 153، محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، 1، القاهرة 2016، ص 300، htt/www.alsaba. com. iq;Artical show موقع جريدة الصباح،2014/6/22.

ووصفت هذه الفتوى بصعقة الحياة بقلوب وأفكار العراقيين الذين شعروا باليأس وضياع الوطن وبأنَّ كلَّ الأبواب أصبحت مقفلةً أمامهم، بل وحتى للمحللين وخبراء السياسية وجنرالات الحرب والأمن، فكانت حلاً حين لا حلَّ. وجاءت هذه الفتوى للدفاع عن الإنسانية جميعاً وانطلقت من مبدأ إسلامي صحيح وهو (أن حب الوطن من الأديان). وان حجمها ونتائجها أصبحت ضامنة لبقاء الدولة العراقية وهويتها ونظامها السياسي[4].

وأصبح الحشدُ الشعبيُّ جزءاً من القوات النظامية المسلَّحة العراقية بعد إقرار قانون هيأة الحشد الشعبي وتصويت البرلمان العراقي عليه بأغلبية الأصوات في 26/ 11/ 2016 ومصادقة رئاسة الجمهورية في يوم السبت / تشرين الثاني / 2016، وأكدت فقرات القانون في أولها: أن الحشد الشعبي يُعدُّ جزءاً من القوات المسلَّحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلَّحة العراقية[5] وساوى القانون بين الحشد والقوات المسلحة العراقية فيما يخصُّ التشكيلَ من قيادة وهيأة أركان وصنوف وألوية مقاتلة[6] وكما منعت القوانينُ الجيشَ والقواتِ النظاميَّةَ الاشتراكَ او الانتماءَ للأحزاب السياسية فقد منع هذا القانونُ منتسبي الحشد الشعبي من النشاطات السياسية والحزبية والعمل السياسي[7] كافة.

وتطوَّر الحشدُ الشعبيُّ إلى قوة قتالية رئيسة تضمُّ ما يقرب من 42 فصيلاً ليتحوّل إلى قوة موازية للجيش العراقي وأفضل منه بحجم كلي تجاوز 140 ألف مقاتل[8].

وعلى الرغم من تضارب الآراء والمصادر حول عدد أفراد الحشد الشعبي، إلَّا أن مصادر قدَّرته بين 60 و 140 ألف، وكان قادة في الحشد الشعبي قد قدَّموا طلباً للبرلمان لتمويل 180 ألف مقاتل، ووفقاً لرئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب في التيار الصدري حاكم الزاملي، اعترف البرلمان بـ 110 ألف مقاتل[9].

وتعزيزاً ودعماً لدور الحشد الشعبي فقد وجّه رئيسُ الـوزراء العراقي حيدر العبادي[10] في 24/ شباط/ 2016 وزارات ومؤسسات الدولة العراقية كافة بالتعامل مع الحشد الشعبي بوصفه هيأة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وبرئاسة الوزراء[11].

وتبنّتِ الدبلوماسيةُ العراقية الدفاع عن الحشد الشعبي كونه مارس دوراً مهمًّا في الحفاظ على الدولة العراقية والعملية السياسية من خلال عمليات التحرير للأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي وأعادت سيطرة الدولة عليها، وجاء ذلك

(4) وكالة نون الخبرية. اسعد كمال الشبلي، فتوى الجهاد الكفائي، ضمانة الدولة الكبرى، 18/حزيران /2016 http: www.non.com

(5) انكا سام. مركز انقرة لدراسة الأزمات والسياسات، قانون الحشد الشعبي والموقف الامريكي، 20/ اذار/ 2017 http:www.Ankasam.com

(6) انظر نص قانون هيأة الحشد الشعبي منشور على موقع www.nrttv.net. الفقرة الثانية من القانون.

(7) الفقرة الخامسة من القانون.

(8) انكاسام. مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، 20/ اذار/ 2017

(9) ريناد منصور، فالح عبدالجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق 28/ نيسان/2017 مركز كارنيقي للشرق الاوسط. مؤسسة كارينقي للسلام الدولي. http://www:Carnegie_mec. org

(10) حيدر جواد العبادي ولد في بغداد عام 1952 تولى رئاسة الوزراء العراقية في 9/8/ 2014_11/25/ 2018، كما يعدُّ من اعضاء حزب الدعوة الإسلامية، وعاش في كنف عائلة ذات اصول جنوبية عرفت في منطقة الكرادة بالتجارة ومحال العطارة ونال شهادة البكالوريس من الجامعة التكنولوجية قسم الهندسة الكهربائية ببغداد عام 1975، وحصل كذلك على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة مانشستر البريطانية. تولى عدة مناصب في الدولة العراقية بعد 2003 ومنها رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب ـ2011 2014، ورئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار والإعمار 2006ـ 2010، وشغل مهام المستشار السياسي لرئيس الوزراء 2005ـ2006 وكان عضواً في مجلس النواب العراقي عن محافظة بغداد لعام 2005، كما شغل منصب وزير الاتصالات للمدة من أيلول ـ2003 حزيران 2004.
حيدر العبادي .http://ar.m.wikpedia org

(11) وكالة العراق الاخبارية 2017/12/11. http//www.onenews.com

في تصريحات وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري[12] 2014-2018 إذ أكَّد في الندوة الحوارية التي أقامتها وزارةُ الخارجية العراقية بعنوان (الحشد الشعبي في الدبلوماسية العراقية) وبحضور عدد من أعضاء مجلس النواب وقادة الحشد الشعبي وسفراء الدول المعتمدين لدى العراق: أن الحشد الشعبي ليس تنظيماً تقليدياً كما في جيوش العالم التي تتشكل في ظروف هادئة وطبيعية، فهو جاء نتيجة لتلبية نداء المرجعية الدينية وفي ظرف طارئ بعد ان تعرضت المحافظات العراقية لدخول عصابات داعش الإرهابية. واكد: أن الدفاع عن الحشد الشعبي هو شرف للدبوماسية العراقية ولن نتنازل عنه[13].

كما قامت وزراة الخارجية العراقية يوم الثلاثاء 20/اذار /2018 بالرد على تصريحات وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة انور قرقاش، والتي إتَّهم فيها الحشد الشعبي بتلقي الأموال من قطر، عبر المتحدث باسم الخارجية العراقية أحمد محجوب مؤكداً ان هذه التصريحات تثير الاستغراب، وهي تأتي في الوقت الذي يسعى فيه العراق لتطوير علاقاته مع الإمارات العربية المتحدة وأَنها تشكَّل عائقاً في طريق هذه العلاقات، واوضح بأن وزراة الخارجية العراقية وفي اكثر من مناسبة تجدّد تأكيدها أن مؤسسة الحشد الشعبي جزءٌ لايتجزأ من منظومة الامن الوطني ومؤسساته الرسمية لأنه تمَّ التصويت عليها في البرلمان العراقي، ويتبع للقائد العام للقوات المسلحة ومارست دورها المهم في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي الذي هدَّد العراق والمنطقة[14].

ووصف بعض المصادر الحشد الشعبي بأنه من القوى الشعبية التي قررت الدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات، بسبب انتمائها العقائدي الكبير للوطن. وبمعنى آخر يمكن وصفهم بانهم قوة جماهيرية تتمثل فيها الأديان والمذاهب والقوميات المتنوعة في البلاد، أساس حركتها حب الله والأرض، وهي متوحّدة الأهداف والمصير[15].

وبالتالي فإن الحشد الشعبي لم يكن تطورا مفاجئاً عن الواقع العراقي بل هو حاجة ملحة وضرورة استراتيجية للأمن الوطني العراقي[16].

وحول وطنية الحشد الشعبي التي قادته إلى تحقيق التفوق على أعتى قوى الإرهاب المجهزة بأحدث الأسلحة من دول ومناشئ مختلفة والذي راهنت عليه دول المنطقة ومخابرات الدول الغريبة بما فيها الأمريكية بأنها لاتقهر، وتعرض الكثيرون من المحللين والقادة في الحشد الشعبي إلى هذه الوطنية ودورها في تحقيق

(12) ابراهيم عبدالكريم حمزة الاشيقر الجعفري. سياسي عراقي ولد في 25/ اذار/1947 في مدينة كربلاء، وهو اول رئيس لمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل بعد تغير النظام في العراق عام 2003، وبعدها تسلم عدة مناصب في الحكومة العراقية أبرزها رئيس مجلس الوزراء (2005ـ2006) ووزير الخارجية 2014 /تشرين الثاني /2018، وتخرج من كلية الطب من جامعة الموصل، وكان قد انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية عام 1966، وغادر العراق إلى سوريا عام 1908، وانتخب عضواً في قيادة حزب الدعوة الإسلامية. كما عين رئيساً للمكتب التنفيذي في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عام 1982، ثم انتقل إلى لندن وساهم بتأسيس المؤتمر الوطني العراقي، وانتخب متحدثاً رسمياً باسم حزب الدعوة الإسلامية عام 1996، وعضو في البرلمان العراقي لدورتين انتخابين(2006ـ2010) و(2010ـ2014)، وقام بتأسيس تيار الإصلاح الوطني عام 2008، وترأس التحالف الوطني عام 2010 //:http ar.m wikpedia. org

(13) وكالة العراق الإخبارية 12/11/ 2017. ابن نيوز http//www. one .NEWS.com

(14). http//www.arabic. sputni 2018/3/news.com 20

(15) عدي الحاج، الحشد الشعبي ودوره في الحفاظ على الهوية الوطنية، شبكة النبأ المعلوماتية 2016/10/16 /http www.naba_news

(16) المصدر نفسه.

الانتصارات المتتالية، فقد أكد أحمد الأسدي الناطقُ الرسميُّ باسم هيأة الحشد الشعبي: أن هذه الوطنية للحشد اتَّضحت ملامحُها من خلال المعارك البطولية التي تمَّ فيها تحريرُ المناطق الغربية من سيطرة تنظيم داعش، مركزاً بأن الحشد تشكَّل من كل فئات الشعب العراقي، مستذكرا في الوقت نفسه حجم البطولات والتضحيات التي قدَّمها مقاتلوه في كل المعارك التي خاضوها وذلك بسبب عمق العقيدة التي يحملونها[17].

(17) عدي الحاج، الحشد الشعبي ودوره في الحفاظ على الهوية الوطنية، شبكة النبأ المعلوماتية 2016/10/16 /http www.naba_news

وأثبتت معارك التحرير وطنية الحشد الشعبي وذلك بنظافة جميع المعارك التي خاضها ضد الارهابيين في التعامل الإنساني والإسلامي مع المدنيين وكذلك في منع الاعتداء على الأموال الخاصة. فمثلا كان حجمُ الخسائر المادية في تكريت التي حرَّرها الحشدُ لا تتجاوز 3% بينما كانت خسائر معركة الرمادي التي لم يشترك فيها الحشدُ تقدّر بـ80% بعد مشاركة التحالف الدولي فيها[18].

(18) اسعد كمال الشبلي، فتوى الجهاد الكفائي، ضمانة الدول الكبرى 18/ حزيران /2016 http:www.non.com

وفي نفس السياق أكد عميدُ كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين الدكتورُ عامر فياض: أهميةَ وضرورة مشاركة الحشد في معارك تحرير الموصل لما عُرِفَ عنه من خبرة وتجربة عسكرية وللعقيدة التي تجعله يحافظ على الحريات والمقدسات مذكراً بالدور الكبير لقيادات الحشد في إمداد معارك التحرير بالعدَّة والعدد من المقاتلين فضلاً عن الدفع المعنوي من خلال مشاركة هؤلاء القادة في أغلب المعارك وفي مقدمة المقاتلين، وفي إشارته إلى دور الحشد في الحفاظ على أمن الدولة العراقية ووحدتها ووطنيته أكد أن للحشد الشعبي الدورَ الكبيرَ والمساندة الفعالة لأبناء القوات الأمنية من الجيش والشرطة في القضاء على العصابات الإرهابية وتحرير المدن مبيناً «ان كل ذلك عَكَسَ الصورةَ الحقيقية للهوية الوطنية لأبناء الحشد وأنهم جزءٌ لا يتجزأ من المنظومة الأمنية المنضوية تحت لواء الحكومة العراقية »[19].

(19) شبكة النبأ، المصدر السابق.

وقد بيّن وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي(2014-2016) أن قوات الحشد الشعبي منضبطة وتعمل بإمرة القيادات الأمنية[20]. وأنها حررت 78% من اراضي سامراء[21].

(20) http://www.almasalah.com. 2014_12_1

(21) وكالة انباء براثا، 2015/3/9 http://www.buratha" news.com"

ومما تقدَّم فإن الحشد الشعبي جاء كرد فعل ضد قوى إرهابية أرادت إلغاء هوية الدولة العراقية التاريخية والدينية والحضارية كجزء من مخطط خلق الفوضى في أهم منطقة في الشرق الأوسط والعالم، وبالتالي فإنه جاء كصيغة معادلة لهذه القوى وكبح جماحها عقائدياً وإنسانيا. وجاء ليكون حلاً امنياً وإستراتيجياً ضد هذا التهديد للعراق والمنطقة اذ أثّرت انتصارات الحشد في العراق في ضعف وانهيار داعش في سوريا.

ومن جانب آخر تمسكتِ السياسةُ العراقيةُ في أعلى مستوياتها بالدفاع عن الحشد الشعبي ودوره الوطني في الحفاظ على الدولة العراقية والمنطقة ففي لقاء رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بوزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون R.Te-lirson (1 شباط 2017 - 31 اذار 2018) الذي وصف الحشد الشعبي بالمليشيات ردَّ عليه رئيس الوزراء العراقي بأن الحشد هو (أمل العراق والمنطقة) وكان ذلك أثناء حضور تيلرسون يوم 15/تشرين الاول /2017 الاجتماع الأول لمجلس التنسيق العراقي – السعودي لتحسين العلاقات بين الدولتين، وجاء الرد العراقي في بيان للمكتب السياسي لرئيس الوزراء إذ جاء فيه «ان الحشد الشعبي مؤسسة رسمية ضمن مؤسسات الدولة، وان الدستور العراقي لايسمح بوجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة، مؤكداً أن «علينا تشجيع مقاتلي الحشد لأنهم سيكونون أملاً للعراق والمنطقة»[22].

(22) مجلة ميم العربية ".http://www meem" magazine, net مختصة في المواضيع السياسية والحقوقية 2017/10/24.

وإزاء تنامي قوة الحشد الشعبي العسكرية والسياسية فقد تعرَّض إلى العديد من المشاريع والمخططات لتقويضه وإضعافه، ومنها المخطط الأمريكي البريطاني الذي استهدف نزع سلاح الحشد الشعبي وتسريح عناصره ودمج ماتبقى منها في القوات المسلحة العراقية. وعرف هذا المشروع الامريكي بنظرية D.D.R، وهو اختصار لعبارة (Disarrmament.Demobilization. Renitegation) التي تعني نزع السلاح والتسريح. واعادة الاندماج»[23]. واكد بعض الشخصيات ومنهم النائب عن البصرة فالح الخزعلي أن الغرض من هذه المشاريع هو إضعاف العراق وطالب القائد العام للقوات المسلحة بتصديق هيكلية وتعليمات الحشد الشعبي، كما دعا وزارة الخارجية العراقية إلى ممارسة دورها ومسؤوليتها برفض التدخل الأمريكي أو غيره في استهداف القوات الأمنية العراقية بما فيها الحشد الشعبي[24].

(23) مجلة ميم العربية "http:// www.meem" magazine. net مختصة في المواضيع السياسية والحقوقية 2017/10/24.

(24) وكالة العراق الاخبارية 12/11/ http:www.one news.com 2017

ويرى بعض المحللين حول أسباب الاستهداف الأمريكي للحشد الشعبي ومنهم عبدالأمير المجر أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف الفئة الثالثة من الحشد الشعبي المكّون حسب رأيه من ثلاثة أقسام:

1 - الحشد الذي تكوّن بفتوى المرجعية الدينية في النجف الأشرف.

2 - وحشد تابع للأحزاب السياسية.

3 - وحشد يتبع ولاية الفقية الذي تعود مرجعيته إلى السيد الخامئني في ايران، لأنها اي الولايات المتحدة تخشى من تحول الحشد إلى عامل مؤثر ليس في الجانب العسكري فقط بل في الجانب السياسي عندما ينجح بالفوز في

الانتخابات العراقية لعام 2018 وهذا بدوره سيؤثر في الواقع السياسي العراقي تُجاه الولايات المتحدة وسياستها في العراق والمنطقة[25].

(25) المصدر نفسه.

وفي الواقع فإن التخوف الأمريكي ليس فقط من مرجعية الحشد وتبعيته بل هو من بروز قوة عقائدية غيّرت معطيات التوازن الإقليمي في المنطقة واربكت المخططات الأمريكية والإسرائيلية في رسم خارطة جديدة للمنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير بتقسيم العراق وسوريا إلى مناطق متنازعة بما يخدم استمرار التفوق الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة كما ان هذه القوة تذكّر السياسة الأمريكية بقوة حزب الله اللبناني وكيف حقق توازن القوة والردع مع إسرائيل ولذلك فهي سعت وتسعى لكبح جماحها بكل ما أوتيت من قوة في مشاريعها الأمنية والسياسية والعسكرية في العراق والمنطقة.

وكانت الولايات المتحدة قد أعربت في يوم 2016/11/29 عن قلقها من قرار البرلمان العراقي في دمج الحشد الشعبي في القوات المسلحة العراقية وجاء ذلك رداً على سؤال احد الصحفيين حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية قلقة من إقرار هذا القانون؟ فأجاب المتحدثُ الرسمي باسم الخارجية الأمريكية جون كيري J. keri «نعم بالتاكيد نحن قلقون من ذلك» وفي موجز صحفي للخارجية الأمريكية في واشنطن أكد: أنها لاتريد لأي من المشتركين في الحرب ضد تنظيم داعش ان يزيدوا التوتر الطائفي إلى أكثر مما هو عليه اساسا. كما سعت واشنطن إلى منع تقديم اي دعم للحشد الشعبي، بما فيه الدعم الجوي في معاركه ضد تنظيم داعش[26].

(26) انكاسام، مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات 2018/12/28.

أمَّا الصحافة الامريكية فقد تعرَّضت إلى هذا القانون والموقف منه، وماذا ينتج عنه على الصعيد العراقي والاقليمي؟وعدَّته صحيفة الواشطن بوست (Washingtonb post) أنه سيحوَّل الحشدَ الشعبي إلى مؤسسة عسكرية تابعة لرئيس الوزراء العراقي وسيعقّد التعاون العسكري العراقي – الأمريكي والغربي ويعمل على زيادة التوتر الطائفي في العراق، ولأجله فإن السفارة الأمريكية في بغداد رفضت التعليق على القانون لأنه سيشرعن لوجود منظمات مدرجة على لائحة الإرهاب الأمريكي[27] وأكدت الصحيفة: أن حكومة العبادي لم تهتم بمطالبات الساسة لتقنين وجود الحشد الشعبي في صفوف القوات العراقية[28].

(27) Washington post2016/11/27.

(28) المصدر نفسة.

وفيما يتعلق بزيادة التوتر الطائفي في العراق، فإن فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها السيد السستاني المرجع الأعلى في النجف الأشرف لم توجّه لطائفة معيّنة وانما كانت لجميع المواطنين القادرين على حمل السلاح وهذا درس كبير من دروس

الوحدة الوطنية التي إتَّصفت بها خطابات المرجعية وبذلك أسقطت كلَّ صوتٍ طائفي شكَّك في هدف فتوى الجهاد الكفائي وقصدها[29].

(29) السيد كمال الشبلي، فتوى الجهاد الكفائي ضمانة الدول الكبرى، وكالة نون الخبرية 18/ حزيران / 2016

وفيما يخصّ التعاون العسكري الأمريكي الذي أشارت إليه الصحيفة فإنه لم يكن بمستوى وحجم الخطر الذي شكّله تنظيم داعش على وحدة ومستقبل العراق عندما سيطر على المناطق الغربية واقترب من حزام بغداد بل تركت الإدارة الأمريكية العراق يواجه مصيره وحيداً دون دعم جوي أو بري يذكر، وتمكنت الحكومة العراقية من احتواء اي توتر طائفي يمكن ان يثيره تحول الحشد إلى مؤسسة أمنية إضافة إلى ان الحشد الشعبي كان من كل الطوائف والفئات العراقية اي انه كان حشداً وطنياً.

وفعلاً فإن الإدارة الأمريكية كانت قد تلكأت في تجهيز العراق بصفقات الأسلحة التي سدد اثمانها بالكامل وعليه فإن ماعند الجيش العراقي من أسلحة في حينها لم تكن قادرة على التصدي لتنظيم داعش[30] وتركت هذه الإدارة العراق عرضة للتهديدات الداخلية والإقليمية دون قدرة تسليحية فاعلة للحفاظ على استقراره وآمنه وسيادته، بعد تعثر مسؤوليتها من الناحية الواقعية وفشل التزاماتها في كونها الداعم الرئيس للأمن والاستقرار في العراق[31].

(30) كرار انور بديري، سقوط الموصل ومحصلة الاعباء الداخلية والخارجية، ط1، دار دجلة، عمان 2015، ص 37.

(31) محمد طالب حميد، المصدر السابق، ص 299.

واستمر الإدراك السياسي والأمني لدى السياسيين العراقيين وقادتهم بان الحشد أصبح صمام أمان البلاد والساعد الأيمن لكل القوات الأمنية التي حافظت على العراق ارضاً وسماءاً وشعباً، ورداً على تصريحات وزير الخارجية الأمريكية السابقة حول الحشد الشعبي، اكد الأمين العام لمنظمة بدر و أحد قادة الحشد الشعبي هادي العامري: أن وزير الخارجية الأمريكية غير مرحّب به في بغداد، مطالباً رئيس الوزراء حيدر العبادي بعدم استقباله في بغداد إلَّا بعد ان يعتذر رسمياً عن تصريحاته غير المسؤولة وفي لقاء السيد العبادي في يوم الاثنين 10/23/ 2017 في بغداد لوزير الخارجية الأمريكي تيلرسون مسانداً ومدافعاً عن الحشد الشعبي أكد: أن الدستور العراقي لايسمح بوجود جماعات خارج إطار الدولة وبان مقاتلي مؤسسة الحشد الشعبي عراقيون دافعوا عن العراق وقدموا التضحيات التي أدت إلى تحقيق الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي[32].

(32) السومرية نيوز "http://www.alsumaria.tv" الاثنين 23/ تشرين الثاني / 2017

ويرى بعض المحللين العسكريين أن الحشد الشعبي أعطى زخماً جديداً للقوات الأمنية العراقية من خلال توظيف مكانته في الاستراتيجية العسكرية العراقية والتي من خلالها تمَّ تدمير داعش وإمكاناته وإفشال خططه العسكرية بالسيطرة على

العراق، ولهذا السبب كان إصدار قانون الحشد الشعبي المذكور آنفاً الذي عدَّه أحدَ أهمِّ مرتكزات القوات المسلحة العراقية فضلاً عن ان الحشد الشعبي عُدَّ مشروعاً وطنياً جديداً أعاد ثقة المواطن بحكومته وقواته الأمنية[33].

وعدَّ بعض الكتل السياسية ومنها حركة عصائب أهل الحق في 13/ كانون الثاني / 2017 مشاركة الحشد الشعبي في الملف الأمني أنه ضرورة وطنية، لأنه أصبح جزءاً من المنظومة العسكرية العراقية وجاء ذلك على لسان المتحدث باسم الحركة نعيم العبودي في حديث له للسومرية نيوز[34].

وحول دور الحشد الشعبي في إفشال التقسيم الطائفي اكد مستشار الامن الوطني ورئيس هيأة الحشد الشعبي فالح الفياض، ان تجربة الحشد أضعفت وأنهت المفهوم الطائفي وأعادت للعراق قوته وهيبته في المنطقة. ودعا إلى استمرار تجربة الحشد في المستقبل وبضرورة أخذ الدورس منها لأن المستقبل يُبنَى عبْرَ تحشيد الطاقات واستثارة القيَّم، مؤكداً ان الحشد تمكّن من هزيمة الضعف والسلبية التي كانت سائدة في النفس العراقية خلال المدة الماضية[35]. وساهمت انتصارات الحشد الشعبي في افشال المخططات المرسومة لتقسيم العراق والمنطقة، وأوقفت السيناريوهات الخبيثة الهادفة إلى اقتتال العراقيين فيما بينهم[36].

وفعلاً فإن تجربة تأسيس الحشد الشعبي وتطوره أفشلت المشاريع الغربية والأمريكية لتقسيم العراق على أساس طائفي إذ دفعت الإدارة الأمريكية باتجاه التعجيل بتشكيل (الحرس الوطني) من بقايا الجيش السابق والبعثيين وما يسمى بثوار العشائر وتسليحه وتدريبه في نفس الوقت الذي جرت فيه المماطلة والتسويف في تسليح القوات المسلحة العراقية بما تحتاجه من المعدات العسكرية بالرغم من وجود اتفاقيات امنية بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى الرفض الأمريكي لوجود قوات الحشد الشعبي وعدم الاعتراف بها وتصنيفها طائفياً تمهيداً لوضع المشاريع لإنهائها[37] الا ان نجاح تجربة الحشد الشعبي وانتصاره على تنظيم داعش في كل المعارك وتعميم هذه التجربة في المحافظات الغربية كالأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى، فإنه لم تعُدْ هناك حاجةٌ او مبرر لإستحداث ما سُمّيَ (بالحرس الوطني) طالما ان الحشد الشعبي اصبح حينها ومازال قوة ضاربة على الأرض. إذ ان مشاركته بسنته وشيعته بتحرير المناطق الغربية عُدُّ مؤشراً وطنياً ايجابياً اسقط الدعوة إلى تشكيل جيوش التقسيم تحت مسمى الحرس الوطني[38].

(33) محمد الجزائري، دور الحشد الشعبي في الإستراتيجية العسكرية العراقية لمكافحة الإرهاب، المصدر السابق، ص 154.

(34) السومرية نيوز .http//www alsumaria.tv. 13/كانون الثاني/2017

(35) محمود الجبوري، فك الألتباس بين الحشد الشعبي والمليشيات. المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي ".mailto:center imn@gmail". com21/ كانون الثاني 2015؛ قناة العالم 27/ تموز /2018 "http://www.alalam.ir"

(36) الحشد الشعبي.. الرهان الاخير، مجموعة من الباحثين. (حسين عدنان هادي، انور عادل محمد، فكرة جيوش الظل. الحشد الشعبي.. ماهيته.. عقيدته.. هيكليته) مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، الكتاب رقم 1، ط2، 2015، د.م، ص 35.

(37) محمد محجوب، وطنية الحشد الشعبي، مقالات سياسية 2015/1/21 http:www.com

(38) المصدر نفسه.

أي ان نشوء الحشد الشعبي الشيعي والسني إضافة إلى بروز قوى المقاومة لداعش، عرقلت وأنهت اقرار هذا المشروع، فضلاً عن الخلافات السياسية[39].

وجاء الدعم الحكومي والسياسي الآخر للحشد الشعبي بإصدار قرار لرئاسة الوزراء بالمساواة بين مخصصات ورواتب ودرجات مقاتلي الحشد وبين مثيلاتها في القوات المسلحة العراقية فضلاً عن منح الرتب القيادية لمنتسبي الحشد دون شرط وتحديد تعيين المتطوعين والموظفين المدنيين العاملين في هيأة الحشد واحالة كبار السن منهم إلى التقاعد[40].

وأعطت هذه القرارات إشعاراً ورسائل عديدة لكل الأطراف المحلية والدولية والعربية أن الحشد الشعبي ومقاتليه هم احد مرتكزات القوات الأمنية العراقية، وأنها تأتي لإعلام الأصوات المطالبة بإلغاء الحشد ودمجه في القوات الأمنية لاضعافه، بان قرار الحكومة العراقية أصبح نافذاً بهذه المعطيات الجديدة[41].

وفي الجانب الأمني منحت التوجيهات والتعليمات الجديدة للحكومة العراقية الحشد ومقاتليه صلاحيات أمنية شرعت لاشتراكه حالياً ومستقبلاً في عمليات فرض الأمن والمشاركة في إعداد الخطط الأمنية والعسكرية وضمان وجودهم في كل الميادين ومنها منطقة الحدود العراقية السورية[42].

هذه القرارات والصلاحيات التي منحتها الحكومة العراقية للحشد الشعبي جاءت لتعاظم دوره الأمني والعسكري إذْ أصبح يشكل عاملاً مهماً في الحفاظ على أمن واستقرار الدولة العراقية بقدراته واحترافيته الأمنية والعسكرية ومسكه الحدود إضافة إلى كونه رافداً وداعماً مهما للقوات الأمنية الأخرى والتي شكّل معها سداً منيعاً في حماية حدود العراق وأرضه والتصدي للمخططات المستقبلية للعصابات الإرهابية او للدول المجاورة التي تسعى للتجاوز وانتهاك حرمة الأراضي العراقية.

وعليه فإن الحشد الشعبي في المدرك السياسي العراقي أصبحت له أهمية عظمى وجاءت القرارات الأخيرة والدعم الحكومي له لتصبَّ وتخدم هذه الحقيقية، وأصبح يشكل جزءاً مهماً وإستراتيجياً في قوة الدولة العراقية وتماسكها.فبدلاً من ان يجيّر الحشد لجهة سياسية معينة أصبح حالياً عموداً أساسيا من أعمدة الدولة الأمنية والعسكرية كما هو الحال بالنسبة للجيش العراقي وقوات مكافحة الإرهاب وغيرها.

ويعتقد بعضُ المحللين بأن الحشد الشعبي ومن يمثله من السياسيين والداعمين

(39) مصطفى سعدون، مابعد داعش اربعة جيوش في العراق هل سيتقاتلوا http//www. 2016/ تموز /21 baghdadtoday.news ;http//;www. al_monnitor.com

(40) مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، الحشد الشعبي وقرارات بغداد http//www. rawabet center.com

(41) مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، الحشد الشعبي وقرارات بغداد http//www. rawabet center.com

(42) مركز الروابط للدراسات والبحوث، الحشد الشعبي وقرارات بغداد، المصدر السابق

سيشكل المحور في التنافس على السلطة في المعسكر الشيعي وبأنهم سيقودون عملية إعادة بناء الدولة والهوية العراقية[43].

(43) مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، ريناد منصور، فالح عبدالجبار 28/ نيسان/2017 "http://www.carnegie_mec.org"

وأعطى الاعتراف الاممي والدولي بالحشد الشعبي زخماً إضافيا مكّن الحكومة العراقية في توظيف هذه القوة في الإستراتيجية الأمنية العراقية واعطاها الإمكانات القانونية والسياسية كافة، ومن هذه الاعترافات ما اعلنته الأمم المتحدة في خطاب لها على لسان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بان كوبيتش (Bankobitsh) في 2015/5/22 عندما ذكر الحشد الشعبي. إذ قال «انه وبعد مرور عام على سقوط الموصل يبقى ثلث العراق تحت سيطرة وادراة تنظيم داعش» ذاكراً ومضيفاً «ان الهجمات العسكرية لقوات الامن العراقية، بدعم حاسم من قوات الحشد الشعبي...» وهذه الإشارة من الأمم المتحدة في خطابها الرسمي يشير إلى الاعتراف الضمني بشرعية الحشد الشعبي دولياً[44].

(44) htt//www.elmashrig center مركز الشرق للدراسات والإعلام 2016/11/10 ملخص تقريراً المبعوث الاممي في العراق بان كوبتيش.

وفي 12/آذار/ 2016، قام القنصل الأمريكي في البصرة ووكر wokerبزيارة رسمية لجرحى الحشد الشعبي في مستشفى الصدر التعليمي. إذ قال أمام الصحافة باللغة العربية «الولايات المتحدة معترفة بالمساهمة المهمة التي يقدمها الحشد الشعبي تحت قيادة رئيس الوزراء، وان اغلب الحشد جاء من الجنوب»[45] وفي 26/ كانون الثاني/ 2016 قام الفريق الأمريكي ستيفان فاوزند S.Fouzind قائد قوة المهام المشتركة- عملية العزم الصلب بالعراق لمكافحة تنظيم داعش بتصريح جاء فيه: أن قوات الحشد الشعبي «حلفاء منضبطون بشكل ملحوظ» وأكد بإمكانية الحشد الشعبي بزيادة الأمان في العراق[46].

(45) http//www.baghdad-times.net القنصل الأمريكي في البصرة يزور جرحى الحشد الشعبي ويشيد ببطولاتهم ضد داعش 2016/3/12

(46) http//:www.the dailybeast. /com 20/12

من خلال ما تقدَّم في أعلاه فإن الحشد الشعبي انتزع الاعتراف الدولي والاممي من خلال ما حققه من انتصارات عسكرية على اقوى التنظيمات الإرهابية وحاز على إعجاب المجتمع الدولي في التصدي بقوة وحزم لهذه التنظيمات وتحرير الأراضي العراقية ومنعها من الانتشار إلى بقية أنحاء المنطقة والعالم من بوابة العراق وسوريا.

خاتمة وتوصيات البحث

1 - على الحكومات العراقية المتعاقبة ان لاترضخ لأي ضغوط محلية أو أقليمية أو عالمية تتعلق باضعاف او إلغاء او دمج الحشد الشعبي لان من شأن هذا

الرضوخ، ان يعمل على عودة العراق إلى حالة عدم الاستقرار الأمني إلى الحد الذي كان سائداً قبل 2014.

2 - على العكس مما سبق فإن على الإستراتيجية العسكرية العراقية ان تعمل على جعل قوات الحشد الشعبي بمثابة قوات النخبة كالقوات الخاصة، وتزويدها باحدث الأسلحة والطائرات وأجهزة الانذار المبكر لحماية الامن القومي العراقي عبر مسك الحدود والتصدي لأي تهديد خارجي.

3 - عدم تغيير تسمية الحشد الشعبي إلى اي مسمى آخر –لان الحشد الشعبي هو وليد مقدس لفتوى مقدسة تأخذ تضحياتها ومقاومتها وقتالها عبر عقيدة الإيمان بالله والشهادة وحماية مقدرات العراق ومقدساته وهويته الإسلامية والتاريخية لان اية تسمية اخرى ستؤدي إلى تميع العقيدة وبالتالي انهيار معنويات مقاتلية.

4 - ان إدخال الحشد الشعبي في الحسابات السياسية للكتل والأحزاب من شأنه ان يؤدي إلى ضعف هذه المؤسسة وكفاءتها وبالتالي إجهاض الهدف الاستراتيجي الذي وجدت من اجله وحققته خلال سنوات الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي وما بعده، وبالتالي فإن الحشد الشعبي يجب ان يرتبط بالدولة العراقية كإرتباط بقية أجهزة الدولة الأمنية كالجيش، والفرق الخاصة بمكافحة الإرهاب، مع الاحتفاظ بقادته المحترفين قادةً ومستشارين في هذه المؤسسة.

ملحق رقم (1)

الحشد الشعبي في أرقام

- تأسست هيأة الحشد الشعبي بناءاً على الأمر الديواني لمجلس الوزراء المرقم 47 لعام 2014.
- يبلغ عددُ أبناء الحشد الشعبي أكثر من 100000 ألف مقاتل في ألوية الحشد الشعبي علاوة على 30000 مقاتل مرتبط بوزارة الدفاع.
- يبلغ عددُ أبناء الحشد الشعبي من أهالي الأنبار 4747 متطوعاً.
- يبلغ عددُ أبناء الحشد الشعبي من أهالي صلاح الدين 4896 متطوعاً.
- يبلغ عددُ أبناء الحشد الشعبي من أهالي الموصل 3570 متطوعاً.
- يبلغ عدد أبناء الحشد الشعبي من أهالي كركوك 4635 متطوعاً.

- يبلغ عدد أبناء الحشد الشعبي من أهالي سامراء 1740 متطوعاً.
- يشارك 500 مقاتل من المسيحيين تحت مسمى (كتائب بابليون).
- يشارك أكثر من 800 متطوع من الشبك في الحشد الشعبي.
- يشارك أكثر من 3520 متطوعاً من التركمان في الحشد الشعبي.
- كل تمويل الحشد الشعبي من الدولة العراقية تسليحاً. رواتب عبر هيأة الحشد الشعبي إذ تبلغ موازنتها 2 تريلون دينار ضمن تخصيصات موازنة 2015.

المصدر: الحشد الشعبي.. الرهان الاخير. مجموعة باحثين. مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، كتاب رقم (1)، ط2، 2015، ص17.

التغير والتغيير في النظام الدولي: إطار مفاهيمي

م. رائد أرحيم محمد*
باحث وآكاديمي من العراق
* كليَّة التربيَّة للبنات / جامعة القادسيَّة

المُقدِمــة

على الرغم مما يتردد كثيراً من أننا نعيش في عالم متغير، فإن ذلك لا يعني أن التغير خصيصة ينفرد بها العالم المعاصر او أن خصلة يتميز بها هذا الزمان من غير من الأزمنة، فالحقيقة التي لا مراء فيها أن التغير سمة أساسية من سمات الحياة و أحد مقوماتها الرئيسة التي لا تبدل ولا تتحول التي عبّر عنها الفلاسفة قديماً بقولهم: إن كل شرع متغير إلا التغير. بيدّ أن ما نعيشه هو أن التغير الذي طرأ على النظام الدولي المعاصر يتّسم بخصائص وصفات غير مسبوقة في تاريخ البشرية وهي سرعة حركته وتصاعد إيقاعاته وعمق تأثيره.

إن هذا الكون (أو النظام السياسي) الذي يضمنا يموج بالحركة، ليس في كل بقعة فيه فحسب، بل في كل ذرة من ذراه، وهكذا الحياة والأحياء تزخر بالحركة والنماء أو النمو، والإنسان بشكله وجوهره يخضع للقانون الرباني.

والإنسان يعدّ جزءاً مهمّاً من مخلوقات الله، ويخضع لهذه السمة، حيث يتحرك تُجاه ذاته، وتُجاه غيره وفق المنهج الرباني، ومن خلال حركة الإنسان عبر أقرانه ينشأ التغيير على عدّ أن التغيير سمة ملازمة للحركة، وبالتالي يحدث أو ينتقل التغيير إلى المجتمع أو الدولة التي هي نتاج حركة الإنسان، مما يستوجب القول إن التغيير يتمذُ بإرادة الإنسان وفعله. لذا قال تعالى:«**إن الله لا يغُير ما بقوم حتى يغُيروا ما بأنفسهم**».

ويعدُّ التغيير مصطلح الساعة الآن لما يمرُّ به العالم من فورة وثورة في التغيير في

كل شيء، حتى صحَّ القولُ: **إن كل شيء آيل للتبديل أو التغيير إلا قانون التغيير فهو سمة ثابتة وحتمية.وسابقاً قال السياسي البريطاني الشهير ونستن تشرشل «إن التحسن يعني التغيير، ولكي تصبح كاملاً عليك أن تتغير بشكل متكرر.**

المبحث الأول: مفهوم التغير والتغيير و أنماطه

قد تكون كلمة (التغير والتغيير) غير معروفتين لدى معظم الناس، إلا أن مفهوميها لا يزالان يُساءان في استعمالهما وفهمهما، فإزاء ذلك نرى من الضروري الشروع بتحديد المفهوم من حيث بيان التعريف والخصائص والأنماط، ولهذا وجدنا حاجةَ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الاول التعريف بالتغير والتغيير، ونخصص المطلب الثاني لبيان الخصائص والأنماط.

المطلب الأول: التعريف بالتغير والتغيير

يُعدُّ مصطلح التغير والتغيير من المفاهيم التي دار ومازال يدور حوله جدال كبير، فهو مصطلح غامض ومركّب لا يزال يستخدم بمعانٍ شتى باختلاف الزمان والمكان.

ولتحديد مدلولهما يتوجب علينا ان نتناول التعريف اللغوي (أولاً)، ثم التعريف الإصطلاحي. (ثانياً)، وعلى النحو التالي:

اولاً: لغةً: يعني إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير، فحين تقول غيّرت داري إذا بنيتَها بناءاً غير الذي كانت عليه، وهو أمر حتمي وطبيعي، وحقيقة تتجلى في دورة حياة المخلوقات وعلى رأسها الإنسان.

ويأتي في اللغة من الفعل (غيّرَ) فلان عن بعيره,أي حَطَّ عنه رَحله وأصلح من شأنه. وغيّرَ الشيء أي بدَّل به غيره وجعله على غير ما كان عليه,

فتبين أن كلمة (غيَّر) لها معنيان.

1 - إحداث شيء لم يكن من قبل.

2 - إنتقال الشيء من حالة الى أخرى.

وهذا يدلُّ أن المعنى الأول يفيد التحويل والتبديل والثاني تغيير الحال بالانتقال من السيئ إلى الأحسن أو بالعكس[1].

(1) المنجد الوسيط، المجلد الثاني، القاهرة، 1989، ص66.

ثانياً:إصطلاحاً: يختلف التغيُر غير التغيير، الأول هو الذي يصيب المنظمات والمؤسسات كما يصيب المجتمعات والدول والبيئة والطبيعة فكل شيء قابل

للتحول والتبدل ولا يوجد شيء ثابت، أما التغيير فهو عملية إدخال تحسين أو تطوير على المؤسسة أو النظام الدولي.

التغيُر: هو الاستجابة الإرادية للأحداث الجارية، فإن كانت الاستجابة إيجابية يصبح التغيُر تطويراً، أما إذا كانت الاستجابة سلبية فإنه يكون تخلفاً. أما التغيير فهو استجابة مخطّطة من الأفراد والجماعات والمجتمعات، والمؤسسات لردود الأفعال التي يتركها التقدم العلمي والتطبيقي بين لحظة وأخرى مادياً ومعنوياً، ويحتاج التغيير الفعال إلى تضافر الجهود الفردية والجماعية لتحقيق نتائجه المشبعة لحاجات الأفراد والمنظمات[2].

(2) نقلاً عن عبد الكريم محسن، نحو تفعيل المؤسسات:إدارة وإستراتيجيات التغيير، القاهرة، النشرة الإلكترونية لمعهد التنمية الإدارية، ع7 آيار2006، ص6.

يتبين أن التغيير تحرك ديناميكي بإتباع طرق أساليب مستحدثة ناجمة عن الابتكارات المادية، والفكرية.

إذاً التغيير كاصطلاح بصورة عامة هو التحُول من حال إلى حال. أما في النظام الدولي فهو التحُول أو الانتقال أو التعديل من حالٍ إلى أُخرى[3].

(3) عبد الحكيم برقاوي، التغيير في القرآن الكريم، شبكة الألوكة، آفاق شرعية، في الموقع: http://www.alukah.net/" "Shria/:22/11/20180

قوله تعالى: «إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم»[4] ويلاحظ أن القرآن الكريم قد قرن التغييرَ نحو الأحسن ولا يحصلُ ذلك ما لم يُغيّرِ القومُ مما عَلِقَ في أنفسهم من سوء.

(4) القران الكريم، سورة الرعد، الاية، 11.

أمَّا مفهوم التغيير: فالتغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة، بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، والتغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القدم في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغير ذلك[5].

(5) إبراهيم عبد الله المنيف، إدارة التغيير وعلم الإدارة، جدة، الجمعية السعودية للإدارة، 2005، ص2ـ7.

وحينما قال هيروقليطس «لا يمكن للإنسان أن ينزل في النهر الواحد مرتين»[6]. كان يعني بذلك التغيير، فالتغيير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، فالتغيير يشمل البيئتين الخارجية والداخلية على السواء[7].

(6) هيرقليطس، جدل الحب والحرب، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1980، ص91.

(7) سعيد يس عامر وعلي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، مصر، مركز وايد سيرفس للاستثمارات والتطوير الإداري، ط2، 1998، ص44.

ويرى جيلبين، إن مفهوم التغيير السياسي الدولي يستند إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول، وهي:[8]

1 - يكون النظام الدولي مستقراً (أي في حالة توازن) إذا لم يكن هناك دولة تعتقد بجدوى محاولة تغيير النظام.

(8) أحمد فهمي جلال، إدارة التغيير والصراع، القاهرة، دار قدرات، 1996، ص4ـ5.

2 - ستحاول إحدى الدول تغيير النظام الدولي عندما تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير التكاليف المتوقع لذلك التغيير.

3 - ستسعى إحدى الدول لتغيير النظام من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي إلى أن تصبح التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مساوية للمنافع الحيوية أو أكبر منها.

4 - حالما يتحقق التوازن بين تكاليف ومنافع التغيير الإضافي نتيجة التكاليف الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكثر من زيادة القدرة الاقتصادية لدعم الوضع القائم.

5 - إذا لم يتم حل معضلة عدم التوازن في النظام الدولي، فسيتمَّ عندها تغيُر النظام وستقوم حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوة.

إذاً التغيير السياسي في النظام الدولي لم يكن آلية من جراء تطور القوى الإنتاجية أو مقتضيات الثورة الصناعية فقط بل إنها تغيير لعبت فيه الإرادة السياسية دوراً رئيساً والجيوسياسية العالمية والإقليمية والدين وصراع الحضارات.

المطلب الثاني:خصائص و مراحل التغيير

اولاً: تتمحور خصائص التغيير بأنه، مقترن بوجود فاعل محدد الغاية والهدف يقوم على مخطط غير معروف النتائج، بالضرورة صيرورته مرتبطة بغايته.غير مرتهن بالظروف المحيطة،التغيير بالإرادة والعواقب وليس بالإرادة وحدها[9].

(9) فاديه عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي:مدخل للنظرية الوظيفية لتحليل التغيير، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.ص67.

التغيُر خارجي دائماً، بينما **التغيير** فهو داخلي، هذا على مستوى الدولة أما على مستوى النظام الدولي فالعكس يكون التغيُر الذي يصاحب النظام الدولي داخلي والتغيير خارجي,أي بفعل قوة خارجية.لذلك القول الأصح التغيير في النظام الدولي بدلاً من التغير في النظام الدولي.

والتغير آلية مجتمعية تلقائية، والتغيير فاعلية بشرية إرادية,التغير ظاهرة تلقائية لا إرادية، أما التغيير فهو عملية مقصودة إرادية، إذاً التغير عملية ذاتية بينما التغيير بفعل خارجي.التغير يفيد بتحول الشيء من حال إلى حال بشكل مفاجئ وقاطع وتترتب نتائجه على مدى ما سوف يحالفه من ظروف محيطة به. أما التغيير,فيفيد التحول القائم على فكر وتدبر مسبق ونتائج تكون محسوبة بقدر المستطاع لنجد أن الخلل في هذا التحول يكون في مساحة ضيقة يسهل السيطرة عليها. لذلك يقال رياح

التغير قادمة أي أن نتائجه غير محسوبة بالقدر الكافي لحين وقوع التغير. أما قول رياح التغيير قادمة فالمعنى إختلف أي التحول هنا على دراسة واقعية للأمور في إطار من التدرج الذي سوف يقوم عليه تنفيذ هذا التحول[10].

(10) أنور عبد الملك، تغيير العالم، الكويت، لسلة عالم المعرفة رقم 95، تشرين الثاني 1985، ص7.

ثانياً: مراحل التغيير:

يؤكد أغلب الباحثين والمهتمين في حقل العلاقات الدولية» أن القرن العشرين كان أكثر القرون ثورية وصراعاً من أجل الديمقراطية وبخاصة في منطقة وسط وشرق أوروبا – لدرجة وصف ب«قرن الثورة الديمقراطية العالمية»، والمراحل التي شهدها التغيير هي ثلاث:-

اولاً: محصلة التغيير في القرن العشرين بدأت بالثورتين الأمريكية والفرنسية وصولا لبدايات القرن، أن تلك المرحلة تهددت بوصول الفاشية في ايطاليا ممثلة بموسوليني في عام 1922، وفي ألمانيا ممثلة بهتلر عام 1933، والعديد من النظم الفردية في آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي قادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية فيما بعد.

ثانياً: وتمثلت بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 التي قادت إلى مرحلة جديدة نحو الديمقراطية تمثلت بألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا واليابان، كما شملت ستاً من دول أمريكا اللاتينية،[11] والتي لم تنعم بهذا التحول طويلاً، إذ سرعان ماعادت النظم الاستبدادية إليها.

(11) أنور عبد الملك، مصدر سابق، ص17.

ثالثاً: ملامحها تجسدت بالانقلاب العسكري في البرتغال عام 1974، ثم شملت كلاً من اليونان وأسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، ومع نهاية الثمانينيات بدأت «قطع الدومينو» في التساقط واحدة تلو الأخرى، إذ أخذت الأنظمة الشمولية تتهاوى، وبدأت الديمقراطية تزحف وتتقدم بسرعة على وجه الخريطة العالمية، فبعد مرور 15 عاماً على ثورة القرنفل استطاعت ثلاثون دولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا تحويل البنية السياسية السلطوية الشمولية إلى بنية ديمقراطية[12].

(12) حنان محمد عبد المجيد، التغّير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، هرندن-فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، 2011. ص23.

وقد صاحب تلك المرحلةَ كمٌ هائلٌ من النظريات والمناهج والمفاهيم والتحليلات المقارنة المتعلقة بفكرة تغيير النظم السياسية. وهو ما أتاح المناخ لإعادة البناء المنهجي للجوانب النظرية في بحوث التحول والتغيير. كما واكب- تلك التحليلاتِ السياسية والاجتماعية لهذه التحولات التاريخية- موجةٌ عارمةٌ من المفاضلة

والتفريق والتمييز الدقيق والتحدي بين عمليات التحول المختلفة، وهو ما أدى إلى ظهور «ترسانة المصطلحات» المتعلقة ببحوث التحول والتغيير، وقد استخدمت مجموعة كبيرة من المصطلحات – بشكل مترادف أحياناً وبمعانٍ متباينة ومختلفة أحياناً أخرى - لوصف الوقائع التاريخية وعمليات التحول المختلفة التي واكبت تلك الموجات الكبرى الثلاث، فظهرت مصطلحات التحول والتغيير أو الثورة والانهيار والتحلل أو السقوط والتجديد والتحديث أو الإصلاح والتحرير والتحول إلى الديمقراطية وتغيير نظم الحكم أو تغيير النظام.

ثالثاً: أنماط التغير

ثمة أربعة أنماط نظرية للتغير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية وفقًا لتشارلز هيرمان[13] Charles Herman.

أولاً: ما يمكن وصفه بالتغير «التكيفي» Adjustment Change ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

ثانياً: وهو ما يطلق عليه التغير «البرنامجي» Program Change والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.

ثالثاً: ما يسمى بالتغير «الهدفي» Goal Change وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

رابعاً: وهو التغير «التوجهي» Orientation Change وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفًا وجذريةً إذ ينصرف إلى تغير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغير الاستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وإذا كان النمط الأول (التغير التكيفي) – طبقا لهيرمان – Hermann يُعدُّ نمطا نظريا بحتا دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع الاستراتيجيات وأهدافها ومن ثم فهو من الناحية العملية لا يُعدُّ تغيرا حقيقيا، فإن النمط الرابع (التغير ألتوجهي) يُعدُّ – وفقا لجيمس روزناو James Rosenau شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية[14] ومن ثم فإن النمطين الثاني (البرنامجي) والثالث (ألهدفي) هما الأكثر شيوعا من بين الأنماط النظرية الأربعة المفترضة للتغير في السياسات الدولية وذلك ابتداءا لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.

(13) Samuel P. Huntington, Samuel P. The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. Oklahoma, 1991, p.33.

(14) Gene Sharp, There Are Re_ alistic Alternatives, The Albert Einstein Institution, 'Electronic version, www.aeinstein.org, P. 26.

المطلب الثالث:محددات التغير

اولاً: الإستراتيجي:

واستنادا لما سبق بيانُه من تعدد أنماط التغير في سياسات واستراتيجيات الدول؛ فإن ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات، إذ تُعيّن تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها واستراتيجياتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية[15].

(15) جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية:إطار تصوري للتحرر، ترجمة:خالد دار عمر، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2004، ص18.

أ - الأهمية النسبية لأهداف السياسة؛ وتعني ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد لها في سياساتها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدّد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف و ما يمكن إرجاؤه دون تغيير لمدة محددة من الزمن، كما يحدد أيضا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف إستراتيجية للدولة.

ب - المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة سواء في المدى الطويل أم المتوسط أم القصير، حيث يحدد مدى الاستراتيجيات زمنيا درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

ج- مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغيّر الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة أو تقوم بإرجائها لمدة ما لحين توافر الأدوات اللازمة لتنفيذها.

د - المقدرات النسبية للدولة، وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بتلك السياسة من مقدرات وموارد قد تعرقل أو تحبط تنفيذها على الأرض.

هـ - الوحدات الدولية التي تتعامل معها أو تستهدفها السياسة، ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشال أو تحجيم الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدفها ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها في أهداف وغايات الدولة واستراتيجياتها.

و - القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية، ويقصد بها الحدود المتاحة

والمسموح بها والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتفعيل سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

المحددات السابقة تحكم -إلى حد كبير- سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق باستراتيجياتها على مستوى التفاعلات الدولية وبناءاً على ما سبق من محددات تُقرِّرُ الدولةُ وجهتَها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات على الصعيد الدولي[16].

(16) Derived from the essay "Letter from Birmingham Jail" in Why We Can't Wait، New York: Penguin Books، 1963.

ثانياً: التغير الجذري والتدرجي:

تتوجّه الدول عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياساتها الهادفة إلى تحقيق مصالحها وغاياتها بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسات المتعلقة بواقعها وواقع الآخرين المنافسين منهم والمستهدفين، ومن ثم فإن تلك السياسات تتميز بقدر من الثبات النسبي ولا نقول الجمود، حيث يتّسم التغيير الذي قد يطرأ على السياسات الخارجية للدول واستراتيجياتها بالتدرجية، ومن ثم فإن حدوث تغييرات جذرية في تلك السياسات لا يتم إلا في حالات نادرة، في حين يكون السائد في سلوك تلك الدول هو القبول بالتغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياساتها دون المساس بأبعادها الرئيسة والأساسية بشكل جذري شامل.

ويمكن تفسير الطبيعة التدرجية للتغير في السياسات الدولية بالنمط السائد في العلاقات الدولية وارتباطاتها والذي يفرض على الأطراف الفاعلة إتباع سياسات معيّنة، لما تتضمنه العلاقات الدولية من الدخول في تفاعلات معينة وما يفرضه ذلك من تخصيص الدولة موارد محددة للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن تلك الارتباطات، الأمرُ الذي يجعل من العسير عليها إحداثَ تغييراتٍ مفاجئة في استراتيجياتها على المدى الزمني القصير أو حتى المتوسط، إضافة إلى ارتباط تلك الاستراتيجيات في الغالب بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي وهي من الأمور التي تتّسم بالثبات وعدم القابلية للتغيير[17].

(17) Charles Hermann: "Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy"، International Studies Quarterly، 34، 1990، p. 5.

ثالثاً:أسباب التغير الجذري

إن الطبيعة التدرجية لتغير السياسات لا تنفي إمكانية حدوث تحولات جذرية في سياسات الدول واستراتيجياتها، غير أن ذلك التحول الجذري – وبمنطق الاستقراء والتتبع التاريخي – ليس من سمات الدول الكبرى، ولكنه من سمات الدول النامية والتسلطية عموما.

ومردُّ ذلك إلى عاملين أساسين:[18]

أولهما: شخصنة القرار السياسي في ذلك النمط من الدول، فالقائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسات وصياغة الاستراتيجيات في ذلك النوع من نظم الحكم، ومن ثم فإن سياسات الدولة واستراتيجياتها تتأثر بعقائد ذلك القائد ومدركاته ورؤيته للعالم، لذا فإنه من الوارد أن تتغير توجهات دولة ما إذا ما تغيّر قائدها أيًا كانت طريقة التغيير، كما أنه من الوارد أيضا أن تتغير توجهات تلك الدولة مع بقاء القائد نفسه في منصبه وذلك إذا ما حدث تغير في النمط العقدي والإدراكي لذلك القائد كأن يتحول من تبني الاشتراكية إلى اعتناق الليبرالية أو من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي إلى تغليب اقتصاديات السوق وهكذا.

ثانياً: فهو الانشقاقات السياسية التي قد تحدث داخل النخبة الحاكمة في النظام التسلطي وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط العريضة والرئيسة في استراتيجيات الدولة، حيث تدفع انشقاقات النخبة الحاكمة باتجاه نشوب صراعات داخلية قد تؤدي إلى تفوق أحد الأجنحة داخل تلك النخبة وتفردها بالسلطة، الأمر الذي ربما يعمل على إحداث تغييرات جذرية في سياسات واستراتيجيات تلك الدولة بشكل دراماتيكي.

وهناك أربعة عوامل حاسمة يمكن القول إنها تحدّد درجةَ تغيير السياسات والاستراتيجيات ومداه في ذلك النوع من النظم السياسية:[19]

أولاً: مدركات وتصورات النخبة الحاكمة ورؤيتها بشأن الدولة وقوتها ودورها وحدود ذلك الدور.

وثانياً: رؤية النخبة الحاكمة ومدركاتها بشأن طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته وموقع الدولة من ذلك النظام وحدود التأثير فيه والتأثر به.

وثالثاً: البدائل المتاحة للسياسات الحالية للدولة ومدى ملاءمتها لتصورات تلك النخبة ومدركاتها.

ورابعاً: ما يفرضه ذلك التغيير في سياسات الدولة من تكلفة مادية ومعنوية ومدى تحمل تلك الدولة لنتائج وتبعات ذلك التغيير.

فلكي يتم تغيير سياسة ما لا بد من إدراك النخبة الحاكمة لأهمية التغيير ووجود البديل المناسب للسياسة المراد تغييرها، ومن ثم القدرة على تحمل تبعات ذلك التغيير بأن تكون تكلفته مساوية أو أقل من تكلفة السياسة الحالية.

(18) James Rosenau, "Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis", in James Rosenau, ed., In Search of Global Patterns, New York, Hassled Press, 1974, p. 374.

(19) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 55.

المبحث الثاني: دوافع وأشكال التغيير في النظام الدولي

المطلب الأول: الدوافع ومفاهيم التغيير

أولاً: تتعدد الدوافع ولعلَّ من أبرزها الآتية:

أ - رغبة الأطراف الفاعلة بالنظام الدولي الحفاظ على مصالحها بأي وسيلة

ب - التغير في موازين القوى الدولية، واستخدام القوة لمواجهة تهديدات أو كبح تهديدات

ج - رغبة إدارة التغيير(الفواعل الدولية)

د - التخطيط الإستراتيجي وأثره في التغيير

هـ - فرضية الجيوبولتكس بحتمية الموارد وأهمية المواقع الإستراتيجية و-التطلع لخلق توازن جديد أو فوضى جديدة

ز - دور القادة في التغيير، أو أثر العامل الشخصي في التغيير.

ثانياَ: العلاقة بين التغيير و بين بعض المفاهيم:

مفاهيم عديدة ارتبطت بالتغيير، كالتجديد والإصلاح والنهضة أو التطور أو التنمية والإحياء، والصحوة وإعادة البناء والفوضى والثورة ومفاهيم أخرى لا حصر لها. وسنتناول بعضاً منها:

أ-التجديد: هو مصطلح غامض تشعبت معانيه وتنوعت مضامينه مع بداية العصر الحديث، فقد يكون مطلباً ذاتياً كقول رسولنا الأعظم (ص) «**إن الله يبعث على رأس كل مئة عام من يجددَ لهذه الأمة أمر دينها**». أو قد يكون واقعياً لتفاعله مع الأحداث والحاجة للتغيير كاستنساخ من القديم، أو قد يكون دعوة للتجديد وصولاً إلى أفق جديد، والتجديد هنا لا يقوم به شخص واحد بل يتطلب حركة جامعة شاملة تشمل بأبعادها وآثارها جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية... الخ[20].

(20) جودت سعيد، رياح التغيير:قضايا الإنسان واعلم والتأويل، دار الفكر المعاصر، 1995، ص33.

ب - الإصلاح: وهو المصطلح الأكثر رواجاً في أوربا في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهو الأقرب للتعبير عن التغيير بصيغ التجديد,وهو أقل غلواً من التغيير، لأن التغيير دائما يكون ثورياً والإصلاح يميل إلى المحافظة، فالإصلاح هو التغيير بحساب، والتغيير هو تغيير بدون حساب، وهو ما يحصل الآن في العالم العربي الآن، فالصراع الدائر في العالم العربي الآن بين دعاة الهدم وإعادة البناء جذرياً، لبناء ما يريدونه وبين دعاة الإصلاح للمحافظة على البناء الأساس.

ج - النهضة: وتحمل مضامين مادية، وهي تتزامن مع السقوط فلا تحدث إلا بعد انهيار أو سقوط أو تعثر.

د - الإحياء: وتعني في الإسلام إحياء علوم الدين في النفوس ورَد الناس إلى الدين الحق، وهو مصطلح أستخدم كثيراً قديماً وحديثاً منذ كتاب أبي حامد الغزالي الشهير (إحياء علوم الدين) وهو مصطلح شاع في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وأطلق على الحركة الإسلامية التي نمت في تلك المدة وقويت شوكتها لاسيما بعد الثورة الإسلامية في إيران شباط عام 1979.

هـ - الصحوة: وتعني عودة الوعي والانتباه بعد غيبة، كما تعني اليقظة في مقابل الرقود أو النوم الذي أصاب شعوباً في مدة الاستعمار وآثاره التي خلّفت ألواناً من الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي يسلخ الأمة من ذاتيتها، والآن تبرز الصحوة الإسلامية كأداة للتغيير المخطط له والمنشود في عالمنا العربي.

و - إعادة البناء: كالذي حدث في الإتحاد السوفيتي إبان عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف في أوائل عام 1986 و1987 و1989، وكذلك ما انعكس على دول أوربا الشرقية ودول عديدة من العالم الثالث لمواجهة تحديات وتغيرات عاصفةً لهم قبل اندثار وتفكك الإتحاد السوفيتي أواخر عام 1991.

ز-الثورة: هي كل فعل يؤدي إلى تغيير جذري سواءاً أكانت أوضاعاً طبيعية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. كقوله تعالى: «**كانوا أشد قوة منهم وأثاروا الأرض وعمروها**» أي ليس فقط قلبوها وإنما غيّروها فجعلوا عاليها سافلها، وقلبوها وبلغوا عمقها. وقوله تعالى: «**لا ذلولَ تثير الأرض**»[21].

(21) K. Holsti, "Restructuring Foreign Policy: a neglected phenomenon in foreign policy theory", in K. Holsti, ed., Why Nations Re-align: Foreign Policy Restructuring in the Post War World, London, George Allen and Unwind, 1982, p. 4.

وتتعدد مفاهيم الثورة بحيث يصعب تحديد مفهوم معين لها فالانتفاضة كرد فعل ضد نظام دكتاتوري فاسد حتى وإن كانت غير منظمة قد تعني الثورة أحياناً، ومع ذلك فإن لكل ثورة معايير معينة تحكم هذا المفهوم وفقاً للأيديولوجية التي تتناول هذا المفهوم، وأيضاً وفقاً للأسباب التي تكمن وراء الثورات فهي تختلف من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان.

المطلب الثاني: أشكال التغيير وعوامله

قبل تناول أنواع وأشكال التغيير، أي تحقق (الأثر) بتحقق (العلّة) وتخلفه بتخلف السبب (العلّة)، وبناءاً على هذا فإن سنة التغيير الإلهية يمكن تعميق فاعليتها (بعد الالتزام بأسبابها وعللها)، ولكن لا يمكن إلغاء علاقة التلازم بين عللها وآثارها،

لذلك التغيير يعرف أحياناً حسب العلة أو السبب أو الظرف الدافع نحو التغيير، ففي مجتمع يمر بتغيير سياسي، يعرف التغيير على أنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً.

وهو التحول الذي يطرأ على التنظيم أو البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة زمنية، وهذا هو التغيير الاجتماعي الذي قد يكون إيجابياً أو سلبياً. وقديماً قال الفيلسوف اليوناني هرقليطس «إن التغيير قانون الوجود، والاستقرار والثبات موت وعدم» وشبّه فكرة التغيير بجريان الماء بالنهر، فعندما يكون الماء فيه يجري يبقى الماء نقياً أما عندما لا يتحرك فيأسن ويتعفن، أي يخرب وتفوح رائحته. كالنظام السياسي الذي لا يبدل أركان نظامه باستمرار أو لا يطور من مؤسساته باستمرار يفسد وينهار ويتآكل[22].

(22) Robert Rothstein، The Weak in the World of the Strong، 29ـ The Developing_ Countries in the International System، New York، Columbia University Press، 1977، pp. 106 ـ108.]

فالتغيير الاجتماعي لا بد من أن يبدل القيم والأدوار الاجتماعية ويعمل على الحراك الاجتماعي، وهو ذاته في النظام الدولي.والتغيير حسب فهم علماء الاجتماع هو ما يحصل في الداخل للمجتمع أو الدولة، في حين التغير هو ما يحصل من الخارج للمجتمع والدولة، ويكاد يقترب من التغيير في المفهوم السياسي في النظام الدولي.

أولاً: عوامل التغيير في النظام الدولي وأبرزها:

أ - العامل الديموغرافي (السكاني): من حيث الزيادة والنقصان والنوع.

ب - العامل الأيديولوجي (الفكري): وإسقاطاته على المجتمع والنظام الدولي.

ج - العامل التكنولوجي (التقني): فالابتكارات العلمية والصناعية مؤثرة في الفرد والدولة بالاتصال والسرعة والتطور.

د - العامل الايكولوجي (البيئي): من حيث الموقع واختلاف البيآت والمواد الأولية ووجودها من عدم وجودها.

هـ - العامل الاقتصادي: من حيث أسلوب الإنتاج وسوق العمل والمواد الأولية في وجودها وعدم وجودها والتنافس الدولي الاقتصادي.

و - العامل السياسي: في الأحداث السياسية كانهيار الإتحاد السوفيتي والحروب والأزمات الدولية، وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

(23) Kjell Goldman، Change and Stability in Foreign Policy، the Problem and Possibilities of Détente، New York، Harvester، 1988، p. 26.

ز - العامل الثقافي: كالأفكار والمعتقدات من مجتمع لآخر تختلف، وكذلك الفنون وأثرها في التطور والدول والتقدم للأفراد أو الدول[23].

أما التغيير السياسي فهو تحول تاريخي، ويعني عملية تجديد شاملة في اتجاه حركة الشعب ومضمون نظامه السياسي. أي هو نتاج نهضة واعية وعامة للمجتمع تتوَج بنظام حكم عادل. أي هو نتاج تفكير يتسم بالعمق الإستراتيجي المصيري فهو تفكير غائي أي له غاية جامعة وضامنة لتحقيق المصالح الفردية للمجتمع كافة.

وهو تفكير عملي أي لا ينجز أعمالاً ومواقف لا قيمة لها وإنما ذات صلة بالواقع والدعوة لتغييره من السلب إلى الإيجاب[24].

(24) حسن حنفي، التراث والتجديد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3.، 1987، ص16.

والتغيير السياسي في إطاره العام يحمل معنى الحراك وعدم الثبات وعكسه الجمود، ولكن في التفاصيل والمنهج لم يكن واحداً، فهنالك مدارس اختلفت قي هدفه وأسسه وحتى مناهجه وطرقه ونقاط الاختلاف في التغيير السياسي تبعاً لنقاط عديدة أبرزها:

أ - **الهدف من التغيير:** فالاختلاف أمر طبيعي من التنوع في وجهات النظر(كحالة مصر الآن) بين القوى المشكلة لأي مجتمع.

ب - **أساس التغيير:** ويقصد به المجال الذي تنطلق منه قوى التغيير في مشروعها، ويمكن إدراج أهم الأسس وهي: الأساس الاقتصادي، الأساس السياسي، الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي، الأساس القانوني، الأساس الفكري[25].

(25) نقلاً عن:يوحنا بيداويد، الفلسفة الإغريقية قبل عصرها الذهبي، ملبورن- أستراليا، شباط 2009.ص54

كما يأخذ التغيير اتجاهات معينة، وهي:

- التغيير من الأسفل إلى الأعلى كالثورة، أو من الأعلى إلى الأسفل، كانقلاب القصر أو تغيير القمة وصولاً إلى الأسفل.
- التغيير الثوري واللا ثوري.
- التغيير السلمي أو العنف.
- التغيير بقوى داخلية أو خارجية.
- التغيير التدريجي أو الانقلابي.

ويأتي التغيير السياسي كاستجابة لعوامل عدة من أهمها:

أ - الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي.

ب - التغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح أي تحول أهداف الحزب من أطار الحزب إلى الدولة.

ج - تداول السلطة في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار بالانقلابات.

د - ضغوط ومطالب خارجية من دول ومنظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية[26].

(26) مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 2002، ص16.

هـ - تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغات السياسات الداخلية والخارجية في أطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

إن التغيير السياسي هو تابع للتغيير الاجتماعي، وليس سابقاً له، فلا مكان للتغيير السياسي قبل الحديث عن التغيير النفسي والاجتماعي. وإن أدوات التغيير السياسي هي أصلاً اجتماعية لأنها مرتبطة بقدرات الإنسان واجتهاداته.

ثانياً: أنواع التغيير أو أشكاله:

يأخذ التغيير أشكالاً عدة يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية [27]:

(27) بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2008، ص67.

أ - حسب الأسباب: هنالك أسباب خارجية أو مشاكل داخلية أو بدوافع السيطرة على المحيط. فينشأ مما يلي:

- تغيير استجابة لضغوط خارجية: وهنا التغيير حتمي وليس اختيارياً.
- تغيير هادف لحل مشاكل داخلية: وقد يكون اختياريا وليس حتمياً لتحسين الأداء والتفاعل.
- تغيير بهدف السيطرة على المحيط بدوافع الهيمنة.

ب - حسب أسلوب مواجهة تغييرات المحيط والبيئة الدولية، ويأخذ ثلاثة أشكال هي:1- تغيير مخطط. 2- تغيير دفاعي.3- تغيير هجومي.

ج - حسب مدة إحداث التغيير: وهنالك نوعان هما: 1- التغيير الجذري.2- التغيير التدريجي.

أما التقسيمات الأخرى فتبرز الأنواع الأخرى للتغيير وكالتالي:

أ - التغيير المفاجئ: ويمر عبر الثورة أو الطفرة، ويحدث بشكل مفاجئ ودون مقدمات ظاهرة.

ب - التغيير الجذري أو التغيير التطوري: وهو يتماشى مع أسلوب الحياة والدول.

ج - التغيير الشامل والعميق: ويبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية.. الخ.

د - التغيير الجزئي: والذي يتناول الجزئيات. كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري,أي التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، أما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج الى تعديل أو لعدم القدرة على تغييرها أو تعديلها كلها[28]. أما بشأن تحديات التغيير وكوابحه، فهنالك العوائق التالية:

(28) نايف عبد الرحمن الزريق، الأسلوب الأقوى والألطف في التغيير، الرياض، ط2، 2010، ص31ـ44.

- نظم الحكم.

- القادة والرؤساء أو الملوك أو الحكام.

- الاستقطاب الطائفي أو المذهبي.

- مشكلة التخلف الحضاري وعدم الرغبة في التفاعل الحضاري.

- رفض الحوار والتعصب.

- عوائق أخرى مثل:

(أولاً) القوى المستفيدة من دوام الحال.

(ثانياً) التغيير ومدى انسجامه مع تراث المجتمع كالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع.

(ثالثاً) عمليات التغيير السابقة، فالتجارب السابقة تؤدي إلى إخفاقات والى إشاعة المود تجاه أي تغيير جديد وهنالك طبقات تعبر عن ذلك.

(رابعاً) اللحظة الارتدادية في عملية التغيير، إذ تدفع أما للاستمرار في التغيير ومواجهة التحديات، أو التعديل لتخفيف أثر التحديات، أو الإلغاء والتخلص من التحديات[29].

(29) نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، عمان-دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، 1987، ص264ـ270.

المطلب الثالث: عوائق التغيير في ثلاثة مواضع شاملة وهي:

أ - **العوائق الاجتماعية:** وهي ثلاث كالثقافة التقليدية والبناء الطبقي للمجتمع والميل للحفاظ على الامتيازات، فالعادات والتقاليد هي موروث ثقافي ضد التغيير كما في الهند التي تعيش أعداد كبيرة منها في سوء التغذية وأعداد هائلة من الأبقار تحرم الطائفة الهندوسية ذبحها، وكذلك نظام الطبقات في الهند الذي يحدد المهن التي تعمل بها كل طبقة وبشكل وراثي مما يضعف النظر إلى الكفاءة، وهذا يعيق عملية التغيير الاجتماعي، كما قد تخشى طبقات على امتيازاتها كطبقة النبلاء أو الإقطاعيين من الإصلاح الزراعي خوفاً على مصالحهم.

ب - **العوائق الاقتصادية:** وهي ثلاث أيضاً وناجمة عن ركود حركة الاختراعات والتكلفة المالية ومحدودية المصادر الاقتصادية وانخفاض المستوى التعليمي وغياب التشجيع والتحفيز في المجتمع، كل ذلك يؤدي إلى ركود حركة المجتمعات وعدم توفر الثروات المعدنية أو الطبيعية، وعدم امتلاك الوسائل التكنولوجية الحديثة، إذ تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتقليل من نجاح خطط التنمية فيها، وينعكس ذلك على خصائص المجتمع.

ج - **العوائق السياسية:** وتنقسم إلى قسمين كالعوائق السياسية الداخلية لعدم التجانس في تركيب المجتمع بسبب الأقليات في بعض المجتمعات مثل الإتحاد اليوغسلافي سابقاً وكذلك ما يخلفه الاستعمار والحروب التي تستنزف موارد مالية وبشرية هائلة، تبقي المجتمعات في حالة مشاكل دائمة لا تدفعها للنهوض ثانية[30].

(30) إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص47ـ 48.

د - **القيادة الواعية** والتي تؤمن بحتمية التغيير ورسالته وتعي متطلباته ومعوقاته وطرق تذليلها.

هـ - **الموارد المادية**. كالموارد الطبيعية والموارد المالية[31].

(31) محمد أحمد الخضيري، إدارة التغيير، القاهرة، الدار الفنية، 1993، ص53.

ومنهم من يحددها بالنقاط التالية:

أ - توافر القيادة الدراماتيكية الباعثة على الحركة والتغيير والإبداع والنشاط.

ب - الرؤية: وتعني البصيرة في تحديد ورسم المستقبل، أي ينبغي توافرها لقادة التغيير

ج - التحدي والاستجابة: أي القدرة في مواجهة التحديات والعقبات واستلهام حاجات الناس في سرعة ودقة ومرونة الاستجابة.

د - القدرة على التنبؤ: وذلك لمعرفة النتائج قبل الوقوع في الخط[32].

(32) طه النعمان، 19 نوفمبر هزة ارتدادية أولى ل 25 يناير، صحيفة آخر لحظة السودانية، 1 آذار2012.

الخَاتِمــة:

نستخلص مما تقدّم أن التغيير كمفهوم هو التغيير ذاته مدفوعاً بزخم محرك ذاتي أو خارجي، وتبعا لذلك يختلف من مكان لآخر فيتنوع وتتعدد أشكاله، ولا بد لنجاحه توافر معطيات وخصائص معينة، وهو يحدث وينمو تبعاً لإستراتيجيات محددة متخذاً ألواناً معينة حسب البواعث الواقفة وراءه بصيغ التنظير له.

ومن الضروري التفريق من أن ثمة تغييراً يكون خارجاً عن سيطرة النظام الدولي

وتكاد تكون آثاره سلبية أو ضارة ناجمة عن قوة راغبة في تغيير قواعد القوة والسلوك الدولية، أو يكون التغيير مدروساً وممكناً ومحسوباً له، أو مخططاً له,وفي كلتا الحالتين قد ينشأ التغيير في النظام الدولي وفق مدرسة التغيير أو نظرية الفوضى أو التعقيد,أو كتحصيل حاصل لإسقاطات وتداعيات سياسات أو نظريات يثبت الواقع فشلها،أو ترجمة لتطور تكنولوجي اتصالي معلوماتي واجتماعي واقتصادي.

التفاعل الدولي بديناميكيته المستمرة والتي لا يمكن أن تستقر عند أوضاع معينة، وتركن لمفاهيم مختلفة في الزمان والمكان، بل على العكس من ذلك يخضع لعديد من المؤثرات التي تساهم في تطوراته وتحولاته، فتتغير تبعا لتلك المفاهيم القائمة في ظل النظام الدولي وتتكون نتيجة لذلك مفاهيم مسايرة للمعطيات المستجدة في أحوال النظام الدولي طبقا لتحولات واضحة المعالم والأسباب أدت إلى تسميته بالنظام الدولي الجديد، في أعقاب نهاية الحرب الباردة التي سادت العلاقات الدولية عموما منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع عقد التسعينات.

إن تغيير درجة الفواعل في النظام الدولي أفرزت نمطا من العلاقات الجديدة وتشكلت على إثرها مفاهيم متطورة للمنظورات الصرفة التي كونتها مختلف المجموعات الدولية إزاء سلسلة من القضايا الدولية، وتأتي في صدارتها المفاهيم الصرفة تجاه المنظمات الدولية التي عرفت توجهات متطورة بفعل ما حققه دورها الوظيفي ونشاطها في الممارسة على مستوى الحياة السياسية الدولية من تحول منحها مركزا متميزا في محيط العلاقات الدولية على ضوء تغير موازين القوى نحو النظام الدولي الجديد المتميز ومن خلال الآثار المترتبة على ذلك.

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم**
  المشكلة الإلكترونيّة الحقيقيّة بين الولايات المتحدة والصين ترجمة رؤى خليل سعيد
- **رسائل وأطاريح جامعية** د. حيدر فرحان
- **عرضُ الكتبِ الأجنبيّة والعربيّة** ترجمة مركز حمورابي، هبة علي حسين

البحث المُترجَم

المشكلة الإلكترونيَّة الحقيقيَّة بين الولايات المتحدة والصين

The Real U.S.-Chinese Cyber Problem

By: Wilson VornDick(**),
The National Interest, July 30, 2013

ترجمة: رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

(*) باحثة ـ دكتوراه علوم سياسية، جامعة النهرين

لا توجدُ حتى الآنَ قواعدُ واضحةٌ للارتباط أو التصعيد في الفضاء السيبراني، مما يخلق مخاطرَ حدوث صراعات غير مقصودة.

وقدِ انبثقت الموجات الأخيرة من الهجمات السيبرانية من الصين على الرغم من إنكارها الشديد لامتلاكها «قوات حرب سيبرانية». وفي الوقت نفسه، قامت الولايات المتحدة، بعد أن شعرت بأوجه ضعفها الأمنية، بوقوع أحدث قيادة عسكرية قتالية لها، USCYBERCOM، في عام 2009. القدرة الدفاعية والهجومية في عالم مرقم بشكل متزايد كما هو واضح في عمليات البرامج الخبيثة Stuxnet و Flame التي تقودها الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يمكن للاعبين الرقميين البارزين في المجتمع الدولي أن يولدوا قدرات حربية. حتى أن واشنطن وبكين اتفقتا على عقد قمة عفوية لمدة يومين في حزيران (يونيو) لوقف لعبة القط والفأر الرقمية المتزايدة الخطورة. للأسف، لم يتمّ -بعدُ- تحديدُ المعايير التي تُوجّه استخدام القوى السيبرانية.

إحدى النقاط الحاسمة المفقودة في ظل ساحة المعركة الرقمية وهي الافتقار إلى خبرة القيادة الصينية العسكرية والسياسية على حد سواء في استخدام المبادئ الأساسية لقوانين النزاع المسلح (LOAC). أصبحت مبادئ قانون النزاعات المسلحة هي الأساس والإطار للقواعد الناشئة عن الحرب السيبرانية. يدرك البعض في الصين هذا التحول ببطء. وبالنظر إلى الطبيعة المتزايدة المترابطة والمتسمة

(**) ويلسون فورندك هو قائد برتبة ملازم في البحرية الأمريكية، حيث يتم تعيينه في البنتاغون. في السابق، عمل في معهد الدراسات البحرية الصينية في الكلية الحربية البحرية الأمريكية. تعكس هذه المقالة آراء المؤلف، وليس التقييمات الرسمية للبحرية الأمريكية أو أي كيان حكومي آخر.

بالعولمة والمعروفة قانونا للتكنولوجيات السيبرانية، فإن خطوة زائفة من جانب الولايات المتحدة أو الصين يمكن أن توجهها إلى تصادم إلكتروني مع عواقب تقليدية مريعة.

التصعيد العام للقوة والتناسب وقواعد مفاهيم المشاركة في الحرب في الحرب (مجرد سلوك في الحرب) هي مجموعة من القوانين والمبادئ العامة التي تحكم طريقة خوض الحرب. كما يتضمن مبادئ تصعيد القوة(EOF) ، والتناسب، وقواعد الاشتباك .(ROE) تمَّ إنشاء هذا لتعزيز المعايير الإنسانية في الحرب على الرغم من الطبيعة المدمرة والممتدة المتأصلة في الحرب. مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تمَّ تدوين هذه المبادئ الآن بالقوانين الدولية والعرفية في اتفاقية جنيف. هذه تجسد المفهوم الحديث لقانون النزاع المسلح.

تتمتع قيادة وزارة الدفاع الأمريكية بخبرة واسعة في هذه المبادئ لأنها تنطبق على عقيدة قانون الحرب. وهم يستخدمون في الوقت الحاضر مختلف القواعد والنهج والبروتوكولات للالتزام بقانون النزاعات المسلحة. قبل بدء الأعمال العدائية، سيحدّد المخططون العسكريون ثلاثة مبادئ رئيسة مأخوذة من قانون النزاعات المسلحة المشار إليه في وقت سابق: تصعيد القوة (EOF)، التناسب، وقواعد الاشتباك. (ROE) هذا لتجنب الارتباك وسوء التقدير قبل وأثناء وبعد الأعمال العدائية.

يُعرّف دليلُ تصعيد القوة من الجيش EOF بأنه «إجراءات متسلسلة تبدأ بتدابير القوة غير القاتلة (إشارات مرئية لتشمل الإعلام والأضواء الكاشفة والليزر والألعاب النارية) وقد تتخرج إلى إجراءات قاتلة (إجراء مباشر) لتشمل تحذيرات أو تعطيل أو لقطات مميتة، وفي الوقت نفسه فإن التناسب هو عمل عسكري غير مفرط فيما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. الجيش لديه قواعد موحدة للمشاركة التي تملي إشراك القوة.

منذ الحادي عشر من سبتمبر، تمَّ تزويد صانعي السياسة الأمريكية والخبراء الإستراتيجيين العسكريين بفرصة هائلة لربط مفاهيم هذه النزاعات على أساس الخبرة المباشرة المكتسبة في العراق وأفغانستان وليبيا وخليج غوانتانامو على شبه الجزيرة الكورية وقبالة القرن الأفريقي. وقدِ امتدَّ كلٌّ من هذه الحالات على مجموعة واسعة من الاحتمالات في استخدام كل من القوى السيبرانية والتقليدية. كان مطلوبا من القادة الأمريكيين تكييف هذه القوى وتعديلها إلى الواقع على الأرض. وقد أدى

ذلك إلى إدراج متكامل للتدريب على الحرب الإلكترونية والمعلومات عبر جميع الخدمات العسكرية والقيادات العليا. دفعت أهميةُ هذه التجاربِ صانعي السياسة في الولايات المتحدة إلى تشكيل أُطُر لحكم العالم الغامض والمتكاثر في الحرب السيبرانية.

توجه مبادئ قانون النزاع المسلح التي تمَّ وضعها بالفعل مناقشة وتنفيذ القواعد والمذاهب والأطر الناشئة التي قد تحكم يوما ما مستقبل الحرب السيبرانية. وإدراكاً للحاجة إلى قانون النزاعات المسلحة لأنه يطبق على المجال السيبراني، بدأ مختلفُ الولايات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في تقديم مبادئهم الخاصة. في العام الماضي، تمَّ ضخ العمل الهائل والطاقة من العلماء وصناع القرار وقادة الرقمية من جميع أنحاء العالم في دليل تالين بشأن القانون الدولي المعمول به في الحرب السيبرانية. توفر هذه الوثيقة التعاونية نقطة انطلاق لتغطية استخدام القوة في الحرب السيبرانية من الجهات الحكومية وغير الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه الوثيقة مجرد وظيفة إرشادية وتفتقر إلى آليات الإنفاذ. لا يوجد حتى الآن أي معيار معترف به عالميا. لم تقدم الصين الشفافية أو المعلومات المتعلقة بنياتها الإلكترونية. وعلى الرغم من ذلك، قد تقدم وجهات نظر الصين السابقة بشأن الاستخدام التقليدي للقوة بعض الدلائل على استراتيجيات الحرب السيبرانية في المستقبل.

المفاهيم الصينيَّة لاحتواء الحرب، ومراقبة الحرب و EOR

لم تكن لدى الصينيين خبرةٌ عمليةٌ مع تصاعد القوة أو التناسب أو قواعد الاشتباك. لم يقمِ الجيش الصيني بعمليات ذات مغزى منذ اندلاع الحرب في حرب فيتنام عام 1979 مع فيتنام. جيشهم لديه ندرة في الخبرة في تطبيق هذه المفاهيم في بيئة التهديد في الوقت الحقيقي. ومما يضاعف عدمَ الخبرةِ هذا حقيقةُ أن قيادة لجان المقاومة الشعبية وجيش التحرير الشعبي تحدّد المفاهيم بشكل مختلف عن الولايات المتحدة وغيرها. ولأن مبادئ قانون النزاعات المسلحة المكتسبة من تجربة ساحة المعركة تجد طريقها إلى قواعد المجال السيبراني، فقد تكون السلطات الصينية غير مستعدة للتعامل مع صندوق الحرب الإلكتروني. قد يتسبب عدم توافق تجربة LOAC هذه في سوء تقدير في أي مواجهة عبر الإنترنت.

أجرى لوني هينلي دراسةً حول إدارة التصعيد الصينية في عام 2006. ووجد أن الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين الصينيين يفصلون بين EOF والتناسب في ظل مفاهيمهم لاحتواء الحرب والسيطرة على التحكم ومراقبة الحرب. علاوة على ذلك،

أشار إلى أنه يمكن وصف التصورات الصينية حول احتواء الحرب والسيطرة عليها بأنها «الإجراءات المتعمدة لقادة الحرب للحد من أو كبح أو تفتيت، تطوير، حجم، شدة، ومدة ما بعد الحرب»، بالإضافة إلى السيطرة على أفقها الرأسي والأفقي. التصعيد. المفهوم الصيني للسيطرة على الحرب فريد من نوعه لأنه يسعى إلى جهد وطني موحد ومركّز للحفاظ على المبادرة السياسية والعسكرية مهما كلف الأمر. إن مفهوم الاستيلاء على المبادرة ليس جديدا، بل إنه جزء لا يتجزأ من استراتيجية ماو تسي تونج الحربية. في مقال حديث نشرته وكالة أنباء (شينخوا) ليه دوغوانغ، الأستاذ في جامعة الدفاع الوطني، شرح المزيد عن السيطرة على الحرب بقوله «من خلال الاستعداد للحرب، يمكن للمرء أن يكبح الحرب». هذا السحب نحو الاستيلاء على المبادرة يمكن أن يجعل القيادة الصينية تميل إلى حد بعيد إلى الأمام على جانب الخطأ في التقدير والخطأ. للأسف، كان هناك ندرة في النقاش الصيني الحالي حول هذين المبدأين، لذا من الصعب تقييم النية الصينية في عالم الإنترنت.

على الرغم من قلة خبرة ROE التي تمَّ اختبارها في المعارك، فإن الصين قد ربطت ROE بالحرب السيبرانية وأكدت بشكل أساس أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الأساس القانوني لأي قواعد انترنت أحادية الجانب لمشاركتها. هذا لأن الصينيين يخشون من أن يؤدي العمل الأحادي من جانب الولايات المتحدة، مثل تأسيس عائد قياسي إلكتروني، إلى تمهيد الطريق أمام اتخاذ إجراءات وقائية في المستقبل تحسبا لهجوم سيبراني قد يستهدف الصين.

سايبر في ورقة الدفاع الأخيرة للصين

تأتي هذه التصريحات في أعقاب الكتاب الأبيض الدفاعي الذي نشرته الصين مؤخراً والذي يعلن علناً عن نيات جيشه. يتمُّ ذكر السيبرانية مرتين فقط في الورقة بأكملها. إلا أن الصين أدركت أن «التغييرات في شكل الحرب من الميكنة إلى المعلومات تتسارع»، في حين أن «القوى الكبرى تعمل بقوة على تطوير تكنولوجيات عسكرية جديدة وأكثر تطوراً من أجل ضمان قدرتها على الحفاظ على التفوق الاستراتيجي في المنافسة الدولية في مثل هذه المناطق... كما ذكرت الصين بشكل لا لبس فيه في الوثيقة أنها ستقوم «بالهجوم» إذا تعرضت للهجوم.

آفاق مثيرة للقلق لعمليات سايبر الصينية

وهذا أمر مثير للقلق على وجه الخصوص بالنسبة للسلطات الصينية والأمريكية لأنه من غير الواضح ما إذا كان بإمكانهم إدارة استجاباتهم الإلكترونية بطريقة محسوبة

وتناسبية في حالة حدوث تفش غير رسمي أو رسمي للقوة الرقمية، سواء كان مقصودا أم لا. وتشتد حدة هذه المشكلة بسبب عدم وجود تصريحات أو شفافية رسمية في الصين بشأن عملياتها على الإنترنت. تعمل وحدات الإنترنت السرية، مثل الوحدة 61398 التي ترعاها منظمة PLA في شنغهاي، بمنفذ عالمي مدمر، مما يضيف طبقة من عدم اليقين إلى استجابة إلكترونية غير مشروعة.

بعد تحليل شامل للورقة البيضاء الدفاعية، من الواضح أن القيادة الصينية متحفظة في التعبير عن نياتها في الحرب السيبرانية. لأغراض الدفاع، هذا أمر مزعج بالنسبة لواشنطن. هناك مجموعة متنوعة من الأسباب السياسية والعسكرية لهذا المسار من العمل. ولعل هذا التردد الصيني في وضع المبادئ التوجيهية للاستجابة ينبع من عدم وجود ضغط من الولايات المتحدة ودول أخرى. على أي حال، من المشكوك فيه أن تعلن القيادة مسارا مختلفا عن رغبتها المعلنة في إجراء عمليات دفاعية وغير عابسة فقط.

على الرغم من هذا، هناك احتمالٌ واضحٌ أنه إذا ما تمَّ الدفع، فإن القيادة الصينية قد تكون غير مجهّزة لإخضاع قواتها الرقمية أو السيطرة عليها في هذه القوات بطريقة متجاوبة، بعد أن يتم إطلاقها. هذا هو بالضبط لأن الصينيين يفتقرون إلى مبدأ LOACوالتدريب والخبرة المباشرة. يمكن للزعامة الصينية أن تخطئ في حساباتها الكارثية إذا لم يكن لديها القدرة على التوافق أو الاستجابة مع الهدف أو التهديد الموجود، مما يخاطر بمزيد من الارتباك والتصعيد. قد تكون القمة الأخيرة في حزيران خطوة نحو نوع من الانفراج الرقمي أو القاعدة السيبرانية. ينبغي أن تعمل الدولتان على تشكيلها في وقت أقرب من التأخير، خشية أن يدفع كلٌ منهما الآخرَ إلى الحافة الرقمية.

عرض الكتب الإنكليزية

ترجمة: قسم الترجمة
في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة

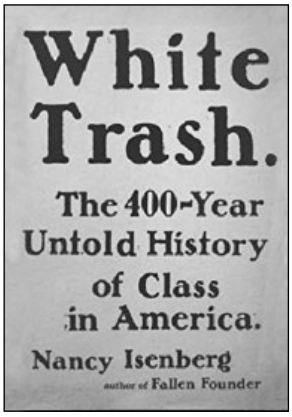

القمامة البيضاء:400 سنة من التاريخ غير المعلن للطبقات الإجتماعيّة في أمريكا

المؤلف: نانسي ايسنبرغ

عرض: دانييل فولكنر

الناشر: دار بنغوين راندوم 2017

في كتاب «قمامة أمريكا: 400 سنة من التأريخ غير المعلن للطبقات الاجتماعية في امريكا» تحاول المؤلفة نانسي ايسنبرغ تتبع البروز التأريخي واستحضار «القمامة البيضاء الفقيرة» كفئة معاقبة داخل النسيج الاجتماعي الأمريكي، وكنوع من التحدي لأية فرضيات مستمرة حول الطبيعة اللا طبقية للمجتمع الأمريكي. وفيما يطرح التساؤل فيما اذا كان هذا الكتاب يوفر لنا صورة واضحة عن النخبة، إلا انها تهدف الى كشف وطرح التساؤلات، كما يعتقد مستعرض الكتاب دانييل فولكنر، في انه يوفر غذاءاً للروح بين صفحاته.

لقد طرحت المؤلفة سؤالاً مؤدباً طالما طرحه المجتمع الأمريكي على نفسه فيما يمكن عدّ البيض الفقراء هم من البيض (أو بالحقيقة من الإنسان بحد ذاته). والعادة يكون الجواب أن ما اطلقته الطبقة العليا في المجتمع عليهم مثل آكلي الطين، وشعب المستنقعات، وذوي الرقاب الحمراء سيكونون سلالة اخرى تستحق التعاطف أو الاحتقار، ولكن من النادر ان تستحق التضامن معها.

يحتوي هذا الكتاب على تفاصيل كثيرة جداً حول كل مرحلة في التطورات التي حدثت في القارة الامريكية من وصول الحِجاج الى تنصيب الرئيس دونالد ترامب، حإذ نرى النخبة تضع تصنيفاتها المؤسفة (والموسعة) حول الشعب الأبيض.

كان هدف ايسنبرغ في القيام بهذا الامر هو لتقليل اهمية الاعتقاد بين الامريكيين ان مجتمعهم ازاح – بمعجزة- اعباء الطبقية والانساب التي سادت في الوطن الام، بريطانيا.

وقد كتبت: «لقد تطور نظامنا الطبقي العنيد من تكرار الامم الزراعية فيما يخص الشخصية وافاق الارض وقيمة العمل والافكار المتزمتة الخاصة بالانساب»، بدأت القصة بتخلص بريطانيا من «قاذوراتها» البشرية الموجودة في الاحياء الفقيرة كجزء من جهود النبالة الانكليزية في «اعادة تخصيب» العالم الجديد بإرسال «الفقراء العاطلين وحثالة المجتمع الى هناك للموت في الوحول الشاسعة».

بقيت المصطلحات الزراعية وتربية الحيوان في المدة الثورية: فأفكار بنجامين فرانكلين حول وجود السكان في البلاد تجسمت من خلال تجاربه في تربية الطيور، في حين كان تصور توماس جيفرسون حول القيادة المستقبلية للولايات المتحدة نابعة من ايمانه «بملتقى رائع من المربين» الذين سينتجون سلالة من الارستقراطية الطبيعية. وتطرح ايسنبرغ قضية مهمة ان الجمهورية الجديدة لم تكن – ضمن افكار المؤسسين – مجتمعاً متساوياً وبلا طبقات، وانما استند إلى المستويات والامتيازات. تطورت المحاباة الطبقية على اساس وضع اليد والحطابين الذين يعملون خارج الحدود، الا ان الداعين الاوائل للديمقراطية مثل اندرو جاكسون لم يستطيعوا ايجاد العلاج اللازم في وقت قامت قيادة جاكسون بالتخندق وراء التقسيمات الطبقية، كما قالت ايسنبرغ، وبإندلاع الحرب الاهلية، اتخذت لغة الطبقية مساراً جديداً: ففقراء الجنوب البيض، على وجه الخصوص، اصبحوا «عرقاً سيىء السمعة»، وكما يرى بعض النقاد «اصبحوا اقل درجة من العبيد الافارقة بالنسبة لمعيار الانسانية».

وكما تساءل احد الكُتاب في مجلة اتلانتك الشهرية في عام 1865 لماذا يبقي الاتحاد المنتصر على «العبيد المتواضعين والهادئين والعاملين الجديين» محرومين ويترك الشماليين عرضة لتصويت البيض الفقراء «الاشرار» الذين «لا قيمة لهم»، والذين لا يعرفون سوى العمل اليدوي؟». من هنا فصاعداً التصق اسم «القمامة البيضاء الفقيرة»، وكذلك صورة ذوي الرقاب الحمراء الجهلة واللا أخلاقيين إذ اصبحت شكلاً مخيفا بقي متخندقاً حتى الثقافة الحديثة (المسرحيات الهزلية في ستينيات القرن الماضي

والأفلام في عام 1972 التي تعدّ امثلة من الامثال التي تفحصتها ايسنبرغ بهذا الخصوص). ومديحاً بآيسنبرغ، كان نثرها رائعا – الا انه يصل في بعض المراحل الى الإطناب – كما ان عمق معرفتها يثير الاعجاب. فقد نجح كتابها في تهديم الافكار التي قالت ان امريكا – او كانت- مجتمعاً استفاد فيه البيض من النظام وحققوا السعادة. على كل حال، وعلى الرغم من ان ايسنبرغ استعرضت حدوداً للحكمة التقليدية فيما يخصُّ تأريخ الولايات المتحدة الامريكية، الا انها ظلت كتومة بشكل واضح فيما يخص بعض فرضياتها الايديولوجية، مما عرقل وأثر في قوة عملها. فمثلاً، عدّت ايسنبرغ انه من المُسلَّم به ان المعتقدات التاريخية حول الزواج والانجاب ما هي الا محاولات للحفاظ على نظام الاضطهاد وعقلنة الاهمال لمصائب الفقراء. ومما لا شك فيه ان مثل هذه المعتقدات – في بعض الاحيان – عملت بهذا الاتجاه. ونجد ان رفض ايسنبرغ الواضح لنظريات تشارلز داروين وآخرين حول التطور والموروثات بعدّ كل هذا «علماً كاذباً وغير مبرر» وفر بطريقة مناسبة اسلوبا لتطبيع الخلافات «الاجتماعية».

كان منهج ايسنبرغ للقدرات الانسانية واعتقادها ان الحياة ما هي الا نتائج قد استندت إلى التركيبة الاجتماعية وحدها، وبالتالي ستكون اساساً للعقلنة السياسية وتشويه تحليلاتها. وانعكس هذا واضحا في استنتاجات كِتابها حيث تتهم «المحتالين- التي تعني بهم الجمهوريين – باستخدام نوع من الروايات التاريخية الكاذبة في ان كِتابها يهدف الى تقليل اقناع الطبقة العاملة البيضاء في التصويت ضد رغباتهم الذاتية.

وذكرت ان الفقراء البيض كانوا عرضة لأكاذيب خبيثة حول قيام اساتذة كلية الساحل الشرقي بغسل ادمغة الشباب، وكيف يسخر ليبراليو هوليود منهم في ان لا علاقة لهم بأمريكا اضافة الى الكره نحوها. واذا توسعنا بهذا الموضوع بلغة مبسطة تناقش ايسنبرغ – مع اندرو بورشتاين- فان الحزب القديم الكبير رحب في صفوفه بكل «المستائين البيض» غير القادرين على التفريق بين القلق الاقتصادي وفرضياتهم العرقية الموروثة..... اولئك الذين كانت ثقافتهم المعادية قابلة للاستغلال او الخضوع للتفسيرات اليومية. قد يرى البعض هذه «الحقيقة المرة» مديحاً مقبولا او شعبياً، الا ان هذه اللغة مشابهة لحد كبير للبلاغة المستخدمة من النخبة لتقليل قيمة الفقراء البيض في الماضي (ويلاحظ هذا في مصادر الموروثات بالنسبة لآيسنبرغ). حقاً، في ضوء النكات الوسطية في مجال الإعلام انه يجب ترك المجتمعات البيضاء الفقيرة للموت او تضمحل في اروقة النسيان، و ان لا يعدّ امتداداً لإقتراح ان مثل هذا النوع من المحادثة تكون اساساً للمتذمرين في ان يصبحوا بائسي القرن الواحد والعشرين.

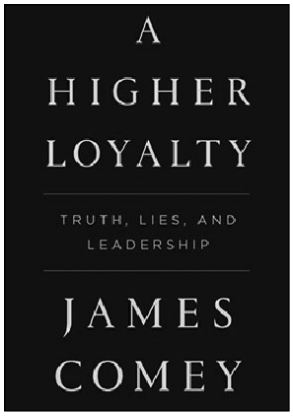

ترامب كاذب وأناني ويستخدم أساليب المافيا

الناشر: ماكميلان ناشرون، 17 نيسان 2018

ترجمة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

بعد حوالي ثلاثة أشهر على صدور الكتاب المثير للجدل «نار وغضب: داخل بيت ترامب الأبيض» للأمريكي مايكل وولف، والذي أظهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كشخص مهووس، ترامب على موعد مع كتاب جديد يُعدّه «كاذباً» و«أنانياً» ولا يبحث إلا عن أناس «لديهم ولاء مطلق له».

من المتوقع أن تستقبل المكتبات بعد أيام قليلة كتاب السياسي الأمريكي البارز جيمس كومي: «الولاء الأعلى: الحقيقة والأكاذيب والقيادة»، وأن يثير جدلاً أكبر من الجدل الذي أثاره كتاب «نار وغضب» لأسباب عدة، على رأسها أن كاتبه هو المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (أف بي آي).

في كتابه هذا، يصف كومي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالشخص الذي تحركه الأنانية، وبالكاذب بالفطرة، ويعدُّه قائداً ذا أخلاق سيّئة. وبحسب ما نشره موقع صحيفة الغارديان البريطانية عن الكتاب، فإن كل واحدة من صفحاته تنقل صورة بشعة عن ترامب، وتجعل تصرفاته أقرب لأساليب المافيا منها لأساليب رئيس دولة.

يأتي الكتاب بعد 11 شهراً من طرد ترامب جيمس كومي بشكل مفاجئ في شهر أيار الماضي، بحجة أنه غير قادر على «قيادة المكتب بشكل فعال». وكان كومي يقود التحقيقات المتعلقة بالروابط المحتملة بين حملة ترامب ومسؤولين روس. نشر البيت الأبيض وقتذاك رسالة وجهها الرئيس الأمريكي إلى كومي يقول فيها: «أعلمتني في ثلاث مناسبات أنني لن أكون موضع تحقيق، وأنا أقدر ذلك، إلا أنني أرى أنك غير قادر على قيادة المكتب بشكل فعال».

يعدّ كومي واحداً من أبرز السياسيين الأمريكيين. بدأ حياته المهنية محامياً، ثم عمل في مكتب الادعاء، وسرعان ما اختاره الرئيس السابق باراك أوباما مديراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في عام 2013. لكن شهرته الحقيقية وإثارته للجدل بدأتا مباشرةً بعد فتحه ملف الرسائل الإلكترونية للمرشحة هيلاري كلينتون قبيل الانتخابات الرئاسية. ويرى

الكثيرون، ومنهم الديمقراطيون، أن قرار كومي كان السبب الرئيس لخسارة كلينتون الانتخابات الأمريكية.

وبحسب صحيفة الغارديان، فإن رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي السابق يصف في كتابه رحلته الأولى إلى برج ترامب في كانون الثاني 2017، لإطلاع الرئيس المنتخب على ملف يتناول علاقاته بروسيا، وهو ملف أنجزه الجاسوس البريطاني السابق كريستوفر ستيل. يروي كومي في الكتاب أن ترامب طلب منه التحقيق في معلومات قالت إنه كان بصحبة عاملات جنس روسيات في أحد فنادق موسكو في عام 2013. بحسب كومي، فإن ترامب حكى له عن علاقاته مع عاملات جنس تبوّلت بعضهن على بعض حين طلب منهن ذلك، مما جعله يتّخذ منهن موقفاً بسبب خوفه من الجراثيم، بحسب قوله. ويزعم كومي أن ترامب طلب منه وقتذاك تدمير المعلومات التي جمعها الجاسوس البريطاني في ملف، لأنها تضرّ به، وحتى لا تأخذها زوجته ميلانيا على محمل الجد. يشبّه كومي رئاسة ترامب بأنها أشبه بحرائق الغابات، وكرّر استخدم مصطلحات متعلقة بعالم المافيا لوصف الأساليب التي يقوم بها ترامب، خصوصاً في ما يتعلق برغبته في إنشاء فريق لديه ولاء مطلق له.

وفي خاتمة الكتاب، يبدي كومي رأيه في ترامب، عادّاً أن «بلدنا يدفع ثمناً باهظاً لانتخابات 2016»، وواصفاً الرئيس بأنه غير أخلاقي، وغير ملتزم بالصدق والقيم. وبحسب مقتطفات نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» من الكتاب، فإن كومي وصف الرئيس الأمريكي بأن لديه هوساً بتفاصيل غير لائقة تتعلق بشخصه. ورأى أن زعامة ترامب تستند إلى الغرور فقط. يكشف كومي تفاصيل تتعلق باجتماعاته مع ترامب، في ما يتصل بالتعامل مع ملف قضية استخدام هيلاري كلينتون بريداً إلكترونياً خاصاً في مراسلاتها المهنية عندما كانت وزيرة للخارجية، قبل انتخابات عام 2016. ولفت كومي إلى أن ترامب سعى لطمس الخط الفاصل بين تطبيق القانون والسياسة، وحاول الضغط عليه بشأن تحقيقه في ملف روسيا والانتخابات. ويأتي كتاب كومي في مدة حرجة سائدة بين ترامب والبيت الأبيض من جهة، وبين مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي من جهة أخرى، إذ يشعر ترامب بالغضب من مداهمة مكتب محاميه مايكل كوهين، التي حدثت مؤخراً، قائلاً إن ما حدث «هجوم على بلدنا بالمعنى الحقيقي، هذا هجوم على ما نؤمن به جميعاً». وفي محاولة للتشويش على ما ورد في الكتاب، أطلق الحزب الجمهوري موقعاً على الإنترنت يحمل اسم كومي الكاذب، نشر فيه شهادات وتصريحات لشخصيات سياسية، جامعها المشترك الإساءة إلى المدير السابق للإف بي آي.

عرض الكتب العربيَّة

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة

الباحثة: هبة علي حسين*

باحثة من العراق

التكتلات الإقتصاديَّة الدوليَّة

الباحث: الدكتور أحمد يوسف دودين / الدكتور مصطفى يوسف كافي.

الناشر: شركة دار (الآكاديميون) للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2019.

تناوَلَ الباحثان في كِتابهما الموسوم (التكتلات الإقتصادية الدولية) المتغيرات الإقتصادية الدولية التي مرَّ بها العالمُ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول وأحداثت تغيرات في المفاهيم الإقتصادية والإجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الانتاج والعمل دون تمكين أيّ مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي او بما يسمّى بالعولمة ومظاهرها المختلفة إضافة الى هذا تنامِي ظاهرة التكتلات الإقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الإقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها.

لذا قسَّم الباحثان كتابهما الى ستة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

نَاقَشَ الفصل الأول التكاملَ الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات من خلال ثلاثة مباحثَ، تناول المبحثُ الأول: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي من خلال مطلبين، وناقش المبحث الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي من خلال خمسة مطالب، والمبحث الثالث: درجات التكامل الاقتصادي ومقوماته، من خلال أربعة مطالب.

وتناول الفصل الثاني، التكتلات الاقتصادية الدولية ومكانتها في النظام العالمي الجديد، من خلال ثمانية مباحث، المبحث الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية، وفيه مطلبان، والمبحث الثاني: التكتل الاقتصادي الاوربي، والمبحث الثالث: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا)، المبحث الرابع: التكتل الاقتصادي الآسيوي

(الآسيان)، المبحث الخامس: منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي آبيك، المبحث السادس: صور التكتلات الاقتصادية في امريكا اللاتينية وأفريقيا، المبحث السابع: مجموعة دول البريكس رؤية بديلة للنظام العالمي، المبحث الثامن: التكتل الاقتصادي العربي.

بينما إهتمَّ الفصل الثالث بمفهوم العولمة الاقتصادية، خصائصها، أنواعها، وأثارها ومؤسساتها: ذلك من خلال ثلاثة مطالب، الاول كان حول مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها والمطلب الثاني: انواع العولمة الاقتصادية وأثارها، والمطلب الثالث مؤسسات العولمة الاقتصادية.

الفصل الرابع ناقش موضوعة (الشراكة الأوروبية المتوسطية)، ذلك من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الاول: نشأة الشراكة الاوروبية المتوسطية، المطلب الثاني: المحاور الرئيسة للشراكة الاوروبية المتوسطية، المطلب الثالث: مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي.

أمّا الفصل الخامس فكان يناقش الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، من خلال ثلاثة مطالب: الاول تناول المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الجات، والثاني: مؤتمرات منظمة التجارة العالمية بعد الأوروجـواي، والثالث: أهداف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها.

بينما تناول الفصل السادس الأخير: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي، من خلال أربعة مطالب، المطلب الاول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة العالمية، والمطلب الثاني: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية، المطلب الرابع: سياسة التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا ـ الباسيفيك

الباحث: أركان محمود أحمد الخاتوني

الناشر: شركة دار (الآكاديميون) للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2019.

ناقش الباحث في كتابه (دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك)، ان الصين الشعبية تُعدُّ واحدة من الدول الكبرى ذات التأثير الكبير والفاعل في السياسات الإقليمية والعالمية وفي المجالات السياسية كافة منها والاقتصادية

والعسكرية والتكنولوجية وذلك لما تمتلكة هذه الدولة العملاقة من إمكانيات مادية ومعنوية كبيرة.

وفي الجانب السياسي تتمتع الصين بمقعد دائم في مجلس الأمن فضلاً عن كونها من الدول الدائمة العضوية فيه ولما لذلك من تأثير في صياغة السياسة الدولية وفي التفاعلات الدولية بإختلافها.

أمَّا في الجانب الاقتصادي فيُعدُّ اقتصاد الصين الشعبية ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاقتصاد الثاني في العالم من حيث القوة الشرائية.

وتم تقسيم الكتاب الى اربعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، فقد تضمن الفصل الاول: مفهوم الدور وتميزه عن المكانة والمركز والوظيفة حيث تناول المبحث الاول، مفهوم الدور والمقومات المادية والمعنوية للدور، أما المبحث الثاني، فقد جاء به التعريف بمفهوم الترتيبات الأمنية والأهمية الجيوسياسية لإقليم آسيا – الباسيفيك.

أما الفصل الثاني فانصرف الى دراسة مقومات الدور الصيني وانعكاساتها في الواقع ومستقبل الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك. فقد تناول المبحث الاول منه المقومات المادية للدور الصيني، أمَّا المبحث الثاني فقد جاء به الحديث عن المقومات المعنوية المؤثرة في فاعلية الدور الصيني، أمَّا المبحث الثالث فقد جاء به الحديث عن المتغيرات الدولية المؤثرة في الدور الصيني.

تناول الباحثُ في الفصل الثالث واقع وانعكاس الدور الصيني في الترتيبات الامنية ودور الصين في تشكيل هذه الترتيبات، فقد درس المبحث الاول البيئة الامنية والتعرف على مضمونها وتفاعلاتها خلال وبعد الحرب الباردة، وكذلك معرفة شكل وهيكلية هذه البيئة بعد أحداث 11 ايلول 2001، وجاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على الإشكاليات الأمنية في المنطقة وعلى رأس تلك الإشكاليات أزمة تايوان وإشكالية البرامج النووية في المنطقة واشكالية مكافحة (الإرهاب) فضلاً عن اشكاليات أخرى ذات طابع اقتصادي وعسكري وأمني أمَّا المبحث الثالث فقد جاء به الحديث عن أهم الترتيبات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف المشتركة بها الصين مع دول الإقليم.

وفي الأخير ناقش الباحث في الفصل الرابع من خلال وضع اهم المشاهد المستقبلية

لما يمكن ان يكون عليه الدور الصيني وفاعليته في المنطقة وليجيب على السؤال المركزي المطروح أتسمح البيئة الإقليمية والعالمية لها بأداء الدور القيادي الذي تطمح له بمفردها أم تسمح لها ولكن بمشاركة دول باسيفيكية عظمى أخرى.

ثم يختتم الباحث كتابه هذا بخاتمة وتوصيات لموضوعه هذا، إذ يذكر بأن دور الصين أصبح من المحددات الرئيسة والسمات البارزة للبيئة الأمنية في إقليم آسيا – الباسيفيك الزاخرة بالعديد من التفاعلات الأمنية التي عكست آثارها ونتائجها على ما تطمح له الصين من دور بارز ومؤثر في هذه المنطقة الجغرافية المُهمَّة من العالم. ...الخ.

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
29th Issue - 7th year - Winter 2019

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Sami Hamoud Al-Haj Jasem**

Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Center for International and Strategic Studies - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Muthenna Ali Hussain - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Education - University of Baghdad*

Editor Secretariat: Ruaa Khaleel Sead

Linguistic Correction: Hameed Kazem Jabr

Advisory Board

Prof. Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof. Dr. Norhan Al-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof. Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof. Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof. Dr. Abd Al Hussein Shaaban - *International law - Iraq*

Prof. Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof. Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2 2 2 7 - 5 3 1 2